وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة قسنطينة 3

كلية العلوم السياسية
قسم العلاقات الدولية

# حركة أزواد وتداعياتها على الأمن في الجزائر

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات أمنية واستراتيجية

من إعداد:
هنيدة سميرة
بوسالم مريم

شراف الأستاذة:
كبابي صليحة

## أعضاء لجنة المناقشة

د.كيبش عبد الكريم.....رئيسا

أ.كبابي صليحة..... مشرفا و مقررا

د.بوروبي عبد اللطيف.....عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2014/2013

# شكر وتقدير

نحمد الله سبحانه وتعالى الذي، وبفضل منه، وفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع، بعد ما مر بنا من ظروف أقل ما يقال عنها صعبة.

نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذة كبابي لدعمها المستمر لنا منذ كنا طلبة سنة أولى، وخاصة لإشرافها على هذا العمل، وكل ماقدمته لنا من نصائح وتوجيهات لإنجاحه.

كما نتقدم بشكرنا إلى كل من دعمنا سواء من قريب أو بعيد.

# إهـــداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى :

أولا أمي حبيبتي التي من أجلها أكمل دراستي و أبي فخري واعتزازي

قرة عيني عبد المؤمن وإلى زوجي

إخوتي: أمال، حليمة، ايمان و سفيان و إلى روح أخي، الذي لا زال جرح فراقه ينزف.

إلى صديقاتي كل باسمها

زملائي في العمل الذين طالما دعموني و ساعدوني خلال دراستي.

طلبة دفعتي

كل عمال وأساتذة كلية العلوم السياسية

و كل من يعرفني.

مريم

# إهداء

أهدي عملي هذا المتواضع إلى:

إلى روح أبي وأمي الطاهرتين طيب الله ثراهما ورزقهما فسيح جناته

إلى اخوتى خاصة العزيزين فاروق و نزيهة اللذان كان لهما الفضل الكبير في قطف ثمار عملي وعلماني معنى الصبر على الشدائد.

إلى كل أهلي وأحبتي خاصة محمد رفيق وزوجته عائشة و ابنته الكتكوته مريم

إلى أختي و زميلتي" مريم"

إلى كل زملائي و زميلاتي و أساتذتي بقسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية.

إلى صديقاتي و أحبتي في العمل بقسم التجارة

سميرة

# الملخص

تتناول هذه الدراسة موضوع هام وحساس يمس الأمن في الجزائر بالدرجة الأولى والمتمثل في بروز الحركة الوطنية لتحرير أزواد وما صاحبها من تداعيات على الأمن في الجزائر خاصة والأمن الإقليمي عامة، والتي اتخذت من مفهوم الانفصال التام عن الجمهورية المالية، أهم وابرز مطلب لها لكن مساهمة الحركة في افقاد النظام المالي لشرعيته، من جهة واستقطابها لفواعل إقليمية من جهة أخ رى أدى إلى زيادة حدة التوترات، التي دفعت بالجزائر إلى تبني إستراتيجية سلمية على كافة المستويات لاحتواء الأزمة.

إلا أن تسارع الأحداث في إقليم ازواد أدى إلى إنتقال الأزمة من المستوي الإقليمي إلى المستوى الدولي، عن طريق التدخل العسكري الفرنسي كمحاولة لإعادة الاستقرار في .المنطقة . كل هذا إنعكس على الأمن بشتى أبعاده في الجزائر، حيث أصبحت الجزائر تعاني مجموعة من التهديدات الصلبة واللينة.

ولفهم الموضوع انطلقنا من تساؤل رئيسي حول مدى تأثير نشاط الحركة الوطنية لتحرير أزواد على الأمن في الجزائر

وللإجابة على تساؤلنا انطلقنا من الفرضية التالية: للجزائر إستراتيجية أمنية محكمة لحماية أمنها القومي و بالتالي هي لن تتأثر بنشاط الحركة الوطنية لتحرير أزواد.

وقد خلصنا في نهاة هذه الدراسة إلى أن الجزائر تحتاج إلى استغلال قوتها وقدراتها بشكل يليق بمكانتها الإستراتيجية بالإضافة إلى التنسيق مع دول المنطقة، حتى تتمكن من تفعيل إستراتيجيتها لفرض السلم والأمن في المنطقة بداءا بالحد من نشاط الحركات المسلحة الذي بات يشكل تحديا للعالم بأسره.

This study deals with a delicate and important phenomena concerning primarily the security in Algeria. It treats the emergence of the national movement of the azawed's liberation and its implications in general. The movement has taken from the concept of total separation from the Malian republic as its most important and prominent demand. Yet, the contribution of the inovement in the loss of Malian system, its legitimacy on the one hand and its attraction to the other regional acts on the other one led to increase of tensions, which led Algeria to adapt a peaceful strategy at all levels to cover the crisis.

However, the acceleration of the events in Azawed's territory led to the transfer of the crisis from the regional level to the international one by the French military intervention as an attempt to re-stabilise the region.

All this reflected on various dimensions of security in Algeria. Thus, Algeria became surfing from a range of hard and soft threats.

To more understand the while matter we raised a key question about to witch extent the national movement of the Azawed's liberation has impacts on security in Algeria.

To answer our question we started the hypothesis that Algeria has a though security strategy to protect its national security. Hence, it will not be affected by the national movement of the azawed's liberation.

At the end of this study, we come to realize the Algeria needs to exploit its power and capacities in a way that suits its strategic status, in addition to the coordination with countries of the region in order to be able to activate its strategy to impose peace and security in the region starting with the reduction of the armed movement that has became a challenge for the entire world.

# خطة الدراسة

**مقدمة**

**مدخل مفاهيمي**

## الفصل الأول:دراسة حركة الأزواد كحركة انفصالية

### المبحث الأول: الأزواد: تاريخ الإقليم وأسباب التمرد فيه

#### المطلب الأول: تعريف الأزواد : الشعب و الإقليم

الفرع الأول: مفهوم مصطلح الأزواد

الفرع الثاني: التركيبة السكانية إقليم ازواد

الفرع الثالث:إقليم أزواد: الموقع والأهمية الاستراتيجية

#### المطلب الثاني: العوامل التي أدت إلى انفجار الأزمة في الأزواد

الفرع الأول: أسباب تمرد الأزواد

الفرع الثاني: تطور النزاع في إقليم الأزواد وامتداداته الاقليمية

### المبحث الثاني: تأسيس حركة الأزواد وتوجهها الانفصالي

#### المطلب الأول:نشأة الحركة الوطنية لتحرير أزواد

الفرع الأول: تكوين الحركة الوطنية لتحرير أزواد

الفرع الثاني: نهج وعناصر القوة في الحركة الوطنية لتحرير أزواد

#### المطلب الثاني: التوجهات السياسية و العسكرية للحركة الوطنية لتحرير الأزواد

الفرع الأول: النهج السيايسي للحركة الوطنية لتحرير أزواد

الفرع الثاني: النشاط العسكري للحركة الوطنية لتحرير أزواد

### المبحث الثالث: علاقة الحركة الوطنية تحرير أزواد الفواعل الاقليمية والدولية الناشطة في إقيلم الساحل

#### المطلب الأول: علاقة الحركة الوطنية لتحرير أزواد بالمنظمات الدولية و الاقليمية

الفرع الأول: علاقة الحركة بهيئة الأمم المتحدة

الفرع الثاني: علاقة الحركة بالمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا

#### المطلب الثاني: علاقة الحركة الوطنية تحرير أزواد بدول الجوار والدول القوية

الفرع الأول: علاقة الحركة بليبيا والمملكة المغربية

الفرع الثاني: علاقة الحركة بفرنسا

الفرع الثالث: علاقة الحركة بالولايات المتحدة الأمريكية

## الفصل الثاني: الإستراتيجية الجزائرية لمواجهة انعكاسات نشاط الحركة الوطنية لتحرير أزواد على الأمن في الجزائر

### المبحث الأول: تهديدات الحركة الوطنية لتحرير أزواد على الأمن في الجزائر

**المطلب الأول:التهديدات العسكرية والأمنية**

**الفرع الأول: التخوف انتقال التمرد الطوارق إلى الأراضي الجزائرية**

**الفرع الثاني: انتشار الإرهاب والجريمة المنظمة**

**المطلب الثاني:التهديدات الاقتصادية والاجتماعية**

**الفرع الأول: مشكلة اللاجئين**

**الفرع الثاني: تدهور القطاع السياحي**

**الفرع الثالث: تعطل المشاريع الاقتصادية**

### المبحث الثاني:الجهود الجزائرية لمواجهة نشاط الحركة الوطنية لتحرير أزواد

**المطلب الأول: الجهود الجزائرية لحل الأزمة في إقيلم الأزواد**

**الفرع الأول:الجهود الجزائرية قبل تأسيس الحركة الوطنية لتحرير ازواد.**

**الفرع الثاني:الجهود الجزائرية بعد تأسيس الحركة الوطنية لتحرير ازواد**

**المطلب الثاني:موقف القوى الدولية المتنافسة على اقليم الساحل من المساعي الجزائرية**

**الفرع الأول: موقف الولايات المتحدة من المساعي الجزائرية**

**الفرع الثاني: موقف فرنسا من المساعي الجزائرية**

### المبحث الثالث: التدخل العسكري في الساحل وانعكاساته على نشاط الحركة الوطنية لتحرير أزواد وعلى الأمن في الجزائر

**المطلب الأول: التدخل العسكري الفرنسي في الساحل**

**الفرع الأول: أسباب التدخل الفرنسي في الساحل**

**الفرع الثاني :أهداف ونتائج التدخل الفرنسي في الساحل**

**المطلب الثاني: انعكاسات التدخل العسكري في الساحل على الأمن في الجزائر**

**الفرع الأول :إنعكاسات التدخل العسكري على نشاط الحركة الوطنية لتحرير ازواد**

**الفرع الثاني: انعكاسات التدخل الفرنسي على الامن في الجزائر**

**خاتمة**

# مقدمة

يعتبر النزاع في إقليم أزواد شمال مالي من أكثر النزاعات خطورة، ذلك لأن الاقليم يعتبر بؤرة توتر و لا استقرار بسبب النزاع الطوارقي الذي لا يكاد يخمد، والذي زادت خطورته بعد انفجار أزمة سنة 2012 نتيجة النشاط المتزايد للحركة الوطنية لتحرير أزواد ومطالبها الانفصالية،الأمر الذي انعكس بشكل كبير على الأمن في الجزائر.

فبحكم موقعها الاستراتيجي تعاني الجزائر من حالة انكشاف أمني على كل الجبهات، كما أن شساعة مساحتها وطول حدودها البحرية و البرية يجعلها تواجه عدداً من التحدّيات الأمنية. فقد تحول طول الحدود الجزائرية إلى مصدر قلق أمنى يزداد يوما بعد يوم، ليس فقط بسبب ما يجري في دول الجوار من انهيار لمنظومات أمنية كاملة، بل أيضا جراء تطور شبكات الجريمة المنظمة وانتشار تجارة السلاح بشكل غير مسبوق، مما دفع بالجزائر إلى زيادة ميزانيتها الدفاعية لمحاولة بناء قوة عسكرية قادرة على تلبية احتياجاتها الاستراتيجية والعسكرية. لكن رغم القوة العسكرية التي تسعى الجزائر لبنائها إلا أن جيشها لا يستطيع التدخل خارج حدوده مهما كانت حدة الأزمة وخطورتها على الأمن في الجزائر، وذلك انطلاقا من عقيدتها الأمنية التي ترفض التدخل خارج حدود البلاد.

فالتدخل الأجنبي في المنطقة جعل الجزائر تعيش معادلة أمنية صعبة، فمن جهة الجيش مطالب دستوريا بعدم التدخل خارج الحدود، ومن جهة أخرى التحديات الأمنية بدول الجوار التي تعرف فوضى أمنية وانتشار السلاح وتزايد نشاط الحركات الانفصالية وتحالفها مع الحركات الارهابية،تفرض على الجزائر بحكم مكانتها في المنطقة التدخل لحل هذه المشكلات.

وسنتناول من خلال هذه الدراسة، اقليم الأزواد وحالة اللاأمن التي يعيشها جراء نشاط الحركة الوطنية لتحرير أزواد، والتي سنخصها أيضا بالدراسة، وما نتج عنه من تداعيات على الأمن في الجزائر وكذلك الحديث عن الآليات التي اتخذتها الجزائر لمحاولة احتواء نشاط هذه الحركة وتداعياتها على أمنها.

## أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية دراسة حركة أزواد وتداعياتها على الأمن في الجزائر كونه جاء في إطار الدراسات الأمنية –مجال تخصصنا–، فتزايد نشاط الحركات المسلحة في إقليم الساحل أصبح هاجسا أمنيا لكل دول المنطقة والعالم بصفة عامة. مما جعل كل الأنظار منصبة على تطور الأحداث فيها.

كما تكمن أهمية الموضوع أيضا، في موقع اقليم الأزواد وخطورة التفاعلات التي تحدث فيه خاصة الأزمة التي أحدثتها الحركة الوطنية لتحرير أزواد ومطالبها الانفصالية، مما جعلها محط أنظار القوى الدولية التي تبحث عن فرصة لتعزيز نفوذها في الاقليم، وما نتج عنه من تأثيرات على الأمن في الجزائر، وسعي هذه الأخيرة جاهدة لحماية استقرارها ووحدتها خاصة بعد التدخل الأجنبي في المنطقة.

## أسباب اختيار الموضوع:

تنقسم أسباب اختيارنا لهذا الموضوع إلى أسباب موضوعية وأخرى ذاتية:

### 1/- الأسباب الموضوعية:

تكمن الأسباب الموضوعية في:

–اقتناعنا بأن الأمن الجزائري يجب أن يحظى باهتمام أكبر من بين الدراسات التي تختص بالقضايا الأمنية، كذلك حساسية الموضوع الذي يثير اهتمام صناع القرار في النظام الجزائري.

–تزايد تهديدات الفواعل غير الرسمية للأمن القومي للدول، خاصة الحركات المسلحة ذات الخلفيات الاثنية والتوجهات الانفصالية.

–الأهمية الاستراتيجية للمنطقة وموقع الجزائر الجيوسياسي، تكسب هذه الدراسة أهمية خاصة لمحاولة معرفة كيف تأثر الأمن في الجزائر بنشاط الحركة الوطنية لتحرير أزواد وكيف واجهت الجزائر هذه التأثيرات.

### 2/- الأسباب الذاتية:

–تخصصنا في الدراسات الأمنية والإستراتيجية خلق فينا كطلبة نوع من الفضول لمحاولة الإحاطة بمعظم الدراسات التي لها علاقة بهذا المجال.

–وانتماؤنا لهذا الوطن زاد من رغبتنا في دراسة ومعرفة مدى تأثر الأمن في الجزائر بالعوامل الخارجية خاصة في ظل التطورات الأخيرة التي يعرفها إقليم الساحل من حالة فوضى نتيجة تنامي الحركات المسلحة وتزايد نشاطها.

–وهذا الانتماء أيضا، هو ما يحتم علينا محاولة تقديم بحث عن الأمن في الجزائر عله يكون بداية مشروع للدراسات القادمة.

## أدبيات الدراسة:

من واجب كل باحث الإطلاع على الدراسات التي كانت في سياق بحثه أو اهتمت بجزئية منه وفي هذا السياق قد اطلعنا على مجموعة من الكتب والدراسات المنشورة. ولعل أقربها إلى موضوعنا هي على سبيل الذكر لا الحصر:

كتاب **لحوتية محمد الصالح**،بعنوان "**توات و الازواد**"، الذي يتناول فيه تاريخ كل من قبيلتي التوات والأزواد وقد استعنا به لتحديد أصول شعب الأزواد.

دراسة **لقوي بحنية**، صادرة عن مركز الجزيرة للدراسات، تحت عنوان "**الاستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في الساحل**"، تناول فيها التصور الجزائري لاحتواء الأزمات في اقليم الساحل، في ظل التطورات التي يشهدها.

دراسة **لولغرام لاخر**، الصادرة عن مؤسسة كارينغي للسلام الدولي بالشرق الأوسط، تحت عنوان "**الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء**"، تناول فيها تنامي ظاهرة الجريمة المنظمة بكل أنواعا في اقليم الساحل، وكيف يتم تغذية وتمويل هذا النوع من النشاطات الخارقة للقانون.

دراسة **لأنوار بوخرص**، الصادرة عن مؤسسة كارينغي للسلام الدولي بالشرق الأوسط، تحت عنوان "**الجزائر والصراع في مالي**"، تناول فيها أهمية الدور الذي يجب أن تلعبه الجزائر في المنطقة في ظل تنافس قوى أخرى تسعى للعب نفس الدور، وقدم مختلف الجهود الدبلوماسية التي قامت بها الجزائر والمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في المنطقة.

دراسة **لبنجامين نيكلز**: الصادرة عن مؤسسة كارينغي للسلام الدولي بالشرق الأوسط، تحت عنوان " **مالي والتداعيات الاقليمية**"، تناول فيها مجموع الانعكاسات التي نتجت عن الأزمة في شمال مالي على دول الجوار والتي من بينها الجزائر.

### الإشكالية:

تتمحور دراسة حركة أزواد حول مدى تزايد نشاط الحركات المسلحة في اقليم الأزواد وتصعيد المطالب الأزوادية وتحولها إلى مطالب انفصالية من جهة، و عدم قدرة دولة مالي على معالجة

الأزمة الأمر الذي من شأنه أن يسمح بانتقال التهديدات للتراب الجزائري. وعليه ستكون إشكالية الموضوع كالآتي:

**ما مدى تأثير نشاط الحركة الوطنية لتحرير أزواد على الأمن في الجزائر؟**

وللإجابة على هذه الأسئلة وضعنا مجموعة من الأسئلة الفرعية:

ما المقصود بالازواد؟

ما هو موقف الجزائر من الحركة الوطنية لتحرير أزواد كحركة انفصالية؟

ما هي التهديدات التي تشكلها الحركة الوطنية لتحرير أزواد على الأمن في الجزائر؟ خاصة إذا ما نجحت في الانفصال عن الدولة المالية؟

ما هي الجهود الجزائرية لمواجهة الأزمة في مالي و الحد من تأثيرات الحركة الوطنية لتحرير أزواد على الأمن في الجزائر؟

## فرضيات الدراسة:

للجزائر استراتيجية امنية محكمة لحماية أمنها القومي و بالتالي هي لن تتأثر بنشاط الحركة الوطنية لتحرير أزواد.

قوة الحركة الوطنية لتحرير أزواد ونشاطها السياسي سيزيد من توتر المنطقة مما سينعكس سلبا على الأمن في الجزائر

## حدود الدراسة

### 1/-الحدود المكانية:

سنقوم بدراسة الأمن في الجزائري ضمن فضائه الإقليمي وما يعانيه من تهديدات نتيجة نشاط الحركة الوطنية لتحرير أزواد، لذلك ستكون حدود دراستنا هذه ضمن إقليم الساحل الإفريقي، خصوصا اقليم أزواد شمال مالي باعتبار منطقة نشاط الحركة.

### 2/-الحدود الزمانية:

لطالما عانى اقليم شمال مالي من الأزمات التي لا تكاد تنتهي، وسنحاول رصد تطورات هذه الأزمات لكن تركيزنا سينصب حول الأزمة الأخيرة لسنة 2012 إلى تاريخ انجاز هذه الدراسة.

## منهجية البحث:

نحتاج في دراستنا هذه إلى أكثر من مقاربة منهجية حتى نتمكن من الالمام بكل أبعاد الموضوع وقد اعتمدنا على:

**1/-المنهج التاريخي:** وتبرز أهمية الاعتماد على هذا المنهج من خلال تتبع تطور الأحداث والأزمات في إقليم الأزواد، و رصد أهم الأحداث التي أثرت على الأمن في الجزائر.

**2/-المنهج الوصفي:** تكمن أهمية هذا المنهج من خلال ضرورة وصف إقليمية الأزواد ووصف مختلف مظاهر الأزمات فيه.

وتبرز أهميته أيضا من خلال محاولة معرفة أهم سمات الإستراتيجية التي تستند عليها الجزائر للحد من الانعكاسات السلبية على أمنها.

**3/-المنهج الاحصائي:** وذلك بتقديم بعض الأرقام والاحصاءات التي لها علاقة بالموضوع لتدعيم هذه الدراسة.

## صعوبات الدراسة:

واجهنا أثناء تحضير دراستنا هذه مجموعة من الصعوبات لعل أهمها:

- ✓ قلة المراجع الأكاديمية التي تناولت الموضوع لحداثته على الساحة الدولية. فمعظم المصادر كانت ذات طابع صحفي أو تقارير من مراكز للدراسات العلمية.
- ✓ ضيق الوقت، مما استوجب الإسراع في وتيرة العمل مما أدى إلى ارتكاب العديد من الأخطاء دون قصد.

## تبرير الخطة:

من خلال اطلاعنا على بعض الدراسات و لمحاولة تبسيط الموضوع و إعطائه نظرة شاملة ودراسته بطريقة منهجية و متسلسلة ارتأينا أن نقسم الدراسة إلى فصلين، في كل فصل ثلاثة مباحث ولكل مبحث مطلبين:

خصصنا الفصل الأول لدراسة اقليم الازواد وتبيان أهميته الاستراتيجية، بالإضافة إلى تطور النزاع فيه وتأسيس الحركة الوطنية لتحرير الأزواد.

أما الفصل الثاني فقد خصصناه لدراسة مختلف التهديدات التي تعاني منها الجرائر نتيجة نشاط الحركة، والمساعي الجزائرية لمحاولة احتواء أو الحد من هذه التداعيات.

# مدخل مفاهيمي

**1/-مفهوم الأمن والأمن القومي:**

من الصعب جدا إيجاد مفهوم شامل للأمن، وذلك راجع إلى الغموض والتعقيد الذي يتسم بهما مما أدى إلى عدم الاتفاق حول تعريف موحد للأمن. ويأتي الأمن عادة كمرادف لعدم الخوف، لقوله تعالى في سورة قريش بسم الله الرحمان الرحيم: "...**فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف**". وأقدم تعريف للأمن، نال نوعا من الإجماع بين الدارسين، هو أرنولد **ولفرز** لعام 1952 حسب ولفرز فإن: "**الأمن، موضوعيا يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية، وبمعني ذاتي، فهو غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل هجوم**"[1].

أما تعريف باري **بوزان*** ، الذي يستند في تحليله الذاتي والموضوعي ومسألة القيم إلى **ولفرز** ويعتبر **أن** تصوره للأمن أحسن مقاربة عرفت إلى الآن[2]، فيعتبر من أحدث تعريفات الأمن والأكثر تداولا في الأدبيات الأمنية المتخصصة، حيث يعرف بوزان الأمن بأنه "**العمل علي التحرر من التهديد**"، وفي سياق النظام الدولي، فهو "**قدرة الدول والمجتمعات علي الحفاظ علي كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية**". الدولة والمجتمع، في سعيهما للأمن، يوجدان أحيانا في انسجام مع بعضهما بعضا لكن يتعارضان أحيانا أخرى، فـ"**أساس الأمن هو البقاء**"، لكنه "يحوي أيضا جملة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود". ولا يعني بـ "العمل علي التحرر من التهديد" تحييده كلية، ذلك أنه "**في ظل الفوضوية، فإن الأمن يمكن فقط أن يكون نسبيا ولا يمكن أبدا أن يكون مطلقا**". أما **الأمن القومي** فهو "**قدرة الدول علي الحفاظ علي هويتها المستقلة ووحدتها الوظيفية**".[3]

---

[1] بن عنتر عبد النور: **البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**، المكتبة العصرية للطباعة النشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص14.

* أحد أبرز المختصين في الدراسات الأمنية

[2] بن عنتر عبد النور، مرجع سابق

[3]Barry Buzan, People Stats and fear :an agenda for dites natinalsecurity studies the post cold war era, 2 ed, boulter Lynne rienner publishers,1991, p116

كما يعرّف الأمن القومي على أنه "**قدرة الدولة علة حماية أراضيها وقيمها الأساسية والجوهرية من التهديدات الخارجية خاصة العسكرية منها باعتبار أن تأمين أراضي الدولة ضد العدوان الأجنبي وحماية مواطنيها من أي اعتداء عليهم أو ممتلكاتهم ومعتقداتهم وقيمهم**"[1]

**2/- مفهوم الانفصال:**

الانفصال بالمعنى السياسي هو تعميق او تكريس تجزئة الوحدة الوطنية في تركيبة البلاد،ومن الجائز أن يؤول تحرير بعض الفئات في المناطق التي تتواجد بها اغلبية كثيفة في مطالبها بالانفصال عن الدولة ،وقد تزيد الحركات الانفصالية بالتشدد في مطالبها بدعم وتشجيع من أطراف خارجية من خلال تدخلاتها المتكررة.

كما يعد الانفصال تحدياً للسلطة السياسية، اذ يهدف الثائر السياسي إلى قلب نظام الحكم القائم أو إلى إجباره على تغييرات دستورية واقتصادية أساسية. والانفصاليون لا يمثلون فقط أغلبية الشعب في الدولة المعنية، ولكنهم قد يطالبون بحصة أكبر من أراضي هذه الدولة. و عادة ما يقال إن الحق بالانفصال تمارسه المجموعات وليس الأفراد وهناك العديد من الحجج التى تدعم حق الانفصال . وربما كان أهمها وأكثرها بلاغة الحجة المرتكزة على فكرة أن كل شعب يملك الحق بدولته،وهكذا من حيث الحق المبدئي، يجب أن تتطابق الحدود **الثقافية** مع الحدود السياسية. [2]

**3/-مفهوم الأزمة:**

تعرف الأزمة من الناحية السياسية على أنها " حالة أو مشكلة تأخذ بأبعاد النظام السياسي وتستدعي اتخاذ قرار لمواجهة التحدي الذي تمثله سواءً كان إدارياً، أو سياسياً، أو نظامياً أواجتماعياً، أو اقتصاديا، أو ثقافياً".[3] ويعرفها تشارلز ماكليلاند على أنها:"عبارة عن تفجيرات

---

[1] جمال منصر، تحولات مفهوم الأمن الانساني.. من الوطني إلى الانساني، ملتقى الجزائر والأمن في المتوسط"، واقع وآفاق، قسنطينة، 30/29 أفريل 2008.

[2] مارتن غريفيش وتيرياوكالاهان، "المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية"، مركز الخليج للابحاث، ص94،93

[3] عليوة السيد،" إدارة الأزمات والكوارث: مخاطر العولمة والإرهاب الدولي"، القاهرة، دار الأمين للنشر والتوزيع، ط2،، 2002م، ص13.

قصيرة، تتميز بكثرة وكثافة الأحداث فيها. كما تتميز الأزمات الدولية بالسلوك المتكرر، أي أن كل أزمة تأخذ مسارا مماثلا لغيره"[1]

**4/- مفهوم النزاع:**

يعبر النزاع عن تصادم أو تعارض بين اتجاهات مختلفة، أو عدم توافق في المصالح بين طرفين أو أكثر، مما يدفع الأطراف المعنية إلى عدم القبول بالوضع القائم و محاولة تغييره.

ويعرف **توماس شيلينغ** النزاع على أنه: "مواجهة يسعى كل طرف أثناءها لتحقيق الربح عندئذ يوصف سلوك الخصم بواسطة ألفاض مثل : واعي، سليم، رفيع (...)، ويتجه الأطراف في هذه المواجهة إلى البحث عن قواعد تسمح لهم بضمان أفضل الفرص للنجاح"[2]. فالنزاع إذن هو اختلاف وتضارب مصالح وتصورات بين الفواعل الدولية والتي يسعى كل طرف إلى تحقيقها.

**5/- مفهوم التدخل:**

يعتبر مفهوم التدخل الدولي من أكثر المفاهيم إشكالية، وهو يخلق جدلا كبيرا بين المنظرين تبعا لما يطرحه من إشكالات قانونية وعملية على أرض الواقع. وذلك بالرغم من أن الغايات المعلنة للتدخل تكون في أغلب الأحيان غايات نبيلة وأهدافا عليا تشرع للدول المتدخلة بها قانونية هذا التدخل. والمقصود بالتدخل الإنساني ذلك التدخل الذي يتخذ جانباً عسكرياً، وبموجبة تقوم إحدى الدول أو مجموعة من الدول بأخذ الأذن من مجلس الأمن أو بدونه في بعض الأحيان وذلك لأغراض إنسانية لمنع الفوضى والاضطرابات داخل الدولة الواجب التدخل بشؤونها.[3]

فالتدخل هو" الأعمال التي تقوم بها دولة ما، ومجموعة في اطار دولة ما، أو مجموعة من الدول أو أي منظمة دولية تقوم بالتدخل بشكل قسري في الشؤون الداخلية لدولة أخرى. وهذا التدخل هو عمل منفرد له بداية ونهاية وهو موجه ضد الكيان السلطوي للدولة المستهدفة بالتدخل وليس

---

[1] دورتي جيمس، روبرت بلستغراف،"النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية"، ترجمة وليد عبد الحي،المؤسسة الجامعية للنشر، بيروت لبنان 1985، ص 122.

[2]دورتي جيمس، روبرت بلستغراف، مرجع سبق ذكره، ص 140.

[3] ناصر الغزالي، "مفهوم التدخل الدولي الانساني"، **مجلة مقاربات**، [في http://www.mokarabat.com، بتاريخ2014/5/26، على الساعة 14.30]

بالضرورة أن يكون هذا التدخل قانوني أو غير قانوني، ولكنه ينتهك فعلا النموذج التقليدي للعلاقات الدولية.[1]

[1] جون بيليس وستيف، "عولمة السياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، ط 1، الامارات العربية المتحدة، 2004، ص819.

# الفصل الأول:

# دراسة حركة الأزواد كحركة انفصالية

على مدى العقد الماضي، تفاقم عدم الاستقرار في منطقة الساحل والصحراء كان مصدر قلق متزايد للقارة الافريقية، والقوى الدولية عامة. وانفجار الأزمة في شمال مالي سنة 2012 جراء المطالب الانفصالية للأزواديين زاد من حالة الذعر بين جميع الفواعل الناشطة في إقليم الساحل.

وتعد أزمة طوارق إقليم أزواد في شمال مالي موروثا استعماريا ملغما، حيث لم تعد الأزمة تتعلق فقط بمحاولات جماعة اثنيه المشاركة في العملية السياسية، ولا الحصول على دور واضح في الحياة العامة، و لا التوزيع المنصف للثروات الاقتصادية التي تزخر بها أراضى الجمهورية المالية. لكنها تخطت إلى أبعاد أخرى، الانفصال، كانت نتيجة حتمية للتقسيم الاستعماري للدول الأفريقية* والذي لم يراع فيه امتدادات الجماعات الاثنية التي تعيش في المنطقة. مما خلق أزمة هوية داخل معظم الدول الأفريقية. أكدها التقسيم الذي تبنته منظمة الوحدة الإفريقية سابقا من خلال نص ميثاقها القاضي بعدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار. وما زاد الطين هو بلة فشل دول المنطقة بعد استقلالها في استيعاب الاختلافات القائمة بين الجماعات المكونة لها، مما دفع بها إلى التأكيد على انتماءاتها الاثنية على حساب انتمائها للدولة الوطنية.

انطلاقا من هذه الأفكار، سيتناول هذا الفصل دراسة تاريخ اقليم الأزواد وخصائصه ودراسة مجموع الأزمات التي مرت بالمنطقة وصولا إلى أزمة 2012، كما يتطرق إلى أسباب تمرد سكان هذا الاقليم، وتكوين الحركة الوطنية لتحرير أزواد وعلاقاتها بمختلف الفواعل الناشطة في الاقليم.

* تقسيم حدود الدول الافريقية التي وضعها الاستعمار فى مؤتمر برلين 1884-1885 والتي تبعها سلسلة من السياسات الاقصائية لجماعات الطوارق المتواجدة في الدول التي نالت استقلالها

# المبحث الأول: الأزواد: تاريخ الإقليم وأسباب تمرد الشعب فيه

معرفة تاريخ شعب تساعد على فهم مطالبه وطريقة تفكيره، لذلك فإن دراسة تاريخ الشعب الأزواي و التعريف به و دراسة خصائص الإقليم الذي ينتمي إليه ستساعدنا على فهم العوامل التي أدت إلى تمرد هذا الشعب عن الحكومة المركزية لدولة مالي.

## المطلب الأول: تعريف الأزواد : الشعب و الإقليم

جاءت حركة أزواد للتعبير عن مطالب الشعب الأزوادي. وحتى نتمكن من دراسة هذه الحركة وعناصر قوتها، لابد من التعريف بالشعب الأزوادي والاقليم الذين تدافع عن حقوقه، وهو ما سناحول توضيحه من خلال هذا المطلب.

### الفرع الأول: مفهوم مصطلح الأزواد

تعددت التعاريف التي وضعها الباحثون لمفهوم أزواد، وهذا التعدد يعود إلى شساعة المناطق التي يتواجد بها الطوارق بحكم انتشارهم في العديد من دول الساحل والصحراء الافريقية، بالإضافة إلى تنوع لهجاتهم. فقد عرف الفرنسي بوسبيه "**POUSSIBET** " إقليم الأزواد حسب لهجة طوارق "كلنتصر" "kel antasar"، على أنها: " كلمة مشتقة من **أزوا** وهو **المسقي الدائري من الخشب**، مؤنثه ومصغره **تزوا** الذي هو عبارة عن **كرنيب** أصغر من **الازوا** ويستعمل **كإناء للحليب**".[1]

أما ابن خلدون فقد انطلق في تعريفه للازواد من موقع منطقة الساحل بالإضافة إلى توزع الطوارق على العديد من الدول فيها. فيقول "إن منطقة الساحل توجد في جنوب الصحراء يسميها الطوارق بأسماء متقاربة مثلا في النيجر تسمى" **أزواغ**" وبنفس الاسم تقريبا يسميها طوارق مالي "**ازواد** " وكلمة "**ازواد** "وردت في التواريخ القديمة، ويقصد الطوارق بكلمة "**ازواغ**" **السهول** لأن كلمة "أزواغ" في لغتهم تعني **السهل** كون المنطقة منطقة سهول بحكم امتدادها من البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا".[2]

---

[1] F .POUSSIBET : « Notes sur l'Azaouad » , bulletin de l'institut français d'Afrique noir,t.e23juillet 1961, P589, [sur http:// bnfb.cartago-alliance.org, le04/03/2014 a 20 :05]

[2] علي الانصاري، " الطوارق الساحل المخيف"، **مجلة كنعان**، [ في http://kenanaonline.com، تاريخ دخول الموقع 13\2\2013، على الساعة 4:30 ]

* مملكة قامت على ضفاف نهر النيجر أسسها شعب ينسب لقبيلة زنجية.

وعرف **سعد المهدي** الأزواد من خلال استقراء تاريخ المنطقة فيقول: "لم يثبت – يوما– وجود منطقة طوارقية تسمى الأزواد فالمنطقة تمتد من شمال مالي إلى أجزاء من الجنوب الليبي والجزائري، كما كانت جزء لا يتجزأ من إمبراطورية سنغاي* الإسلامية حتى سقوطها، و كلمة **أزواد** في الحقيقة **اسم لواحة صغيرة في شمال مالي تقع بين تنبكتو و تودیني**، وعبارة **أزوادو** "**AZAWADO**" سنغاوية الأصل مركبة من كلمتين أزوا "**AZAWA** " والتي تعنى **القصعة** أو **الجفنة** الواسعة جدا، و "**دُ**" بضمها عند النطق "**DO** "وتعني **عند**، فهذه المنطقة على هيئة **القصعة الكبيرة جدا كالأحواض التي يتجمع فيها الماء**. وإن كانت اللهجات تختلف باختلاف تواجد الطوارق فهي تؤثر في النطق، إذ تسمى في النيجر **أزاواغُ** "**AZAWAGO** " وتعني **ها هي القَصعة**.

وأول ظهور لهذه الكلمة في العصر الحديث، كان باقتراح باحث فرنسي وبعض النرويجيين الذين عاشوا في منطقة الطوارق بصفة باحثين أو سائحين لاسيما بين سنتي 1993 إلى 1995م.

**الفرع الثاني: التركيبة السكانية لإقليم ازواد**

غالبية سكان إقليم أزواد هم **طوارق**، الذين تختلف تسميتهم باختلاف أماكن تواجدهم. ففي **شمال النيجر** يسمون أنفسهم " **كل تماجق**" او "**اماجغن**"، ويسمون أنفسهم بنفس الاسم مع تغيير طفيف في منطقة **شمال مالي** فيقولون "**كل تماشق**" او **اماشغن**" ،وفي " **الأهقار**" بالجنوب الجزائري يسمون "**كل تماهق**" والاسم ينتسب إلى كلمة "**تماجغت**" التي نجدها في التاريخ القديم التي تنسب البربر إلى جدهم مازيغ[1].

ومن بين الذين اهتموا بدراسة أجداد الطوارق أيضا ابن خلدون الذي رد أصولهم إلى العرب النازحين من جنوب الجزيرة العربية، فيقول "ولا خلاف بين النسابة العرب أن شعوب البربر، الذين قدمنا ذكرهم الطوارق، كلهم من البربر، الا صنهاجة وكتامة فان بين النسابة العرب خلاف والمشهور أنهم من اليمنية (...)" . بيمنا الطوارق كبار السن ينسبون أنفسهم إلى العرب، ويقولون أنهم من **حمير** جاءوا إلى منطقة الشمال الإفريقي بعد خراب سد مأرب، والطوارق المتواجدين بمنطقة الازواد ينتمون إلى قبيلة **كلنتصر** المقيمة في تنبكتو شمال مالي، وهذه القبيلة كما يقول الفرنسي " **بول مارتي** "

[1] على الانصاري ، مرجع سبق ذكره، ص21

نقلا عن لسان شيوخها تنسب إلي **قبيلة الأنصار** المتواجدة بالمدينة المنورة و"**كل**" عند الطوارق تعني "**أهل**" و"**أنتصر**" تعنى أنصار [1]

أي أن غالبية سكان أزواد هم طوارق ذوي أصول أمازيغية لكن الإقليم لا يقتصر فقد على تواجد الطوارق فيه، بل هناك قبائل عديدة تقطن المنطقة كالعشائر العربية.[2]

وينقسم طوارق اقليم الأزواد إلى مجموعتين إداريتين[3]:

**طوارق الغرب** ويسكنون في إطار الحدود الجغرافية لولاية تمبكتو، أي بين مدينة تمبكتو ومركز ليره الإداري، سبعين كلم شرق مدينة فصاله الموريتانية. هؤلاء يعرفون بقبائل "**كل***" من بينهم كل انتصر، كل اقزاف، كل انتبريمت، كل انتهونت، كل انتيشق إزمات، (...).

مجموعة قبائل **طوارق الشمال** وتتألف من قبائل **إموشق** التي تضم إلمدن، الهغار وينتشرون قرب الحدود مع الجزائر والنيجر، و قبائل إفوقاس الشرفاء،(...) وتسكن هذه القبائل ما بين مدينة هومبري إلى غاية تمراست في الجزائر.

أما القبائل العربية فتنقسم إلى ثلاث مجموعات متميزة[4] :

مجموعة قبائل **لبرابيش** وتضم أولاد أسليمان ، أولاد بونهده، اولاد بوخصيب، أولاد غنام، أولاد إدريس، أنواجي، لكوانين، ياداس، أولاد إعيش، (...) وتسكن هذه المجموعة في مناطق تمبكتو، قاوه ومنطقة هربنده.

مجموعة قبائل **كنته** والتي تتكون من الهمال، أهل لزرك، المتقنبرين، وأركاكده، بالإضافة إلى قبيلة الأمهار (الزقوره) وتسكن هذه المجموعة على أطراف مدينة أكلهوك وقصر الشيخ ، تمبكتو وغاوه.

والجدير بالذكر أن شعب الطوارق لا يقتصر وجوده في إقليم ازواد فحسب، بل يتوزع على العديد من دول الساحل الإفريقي من النيجر ومالي إلى الجزائر وليبيا وحتى بوركينافاسو وتشاد.

---

[1] حوتية محمد الصالح، "توات والازواد" الجرائر :دار الكتاب العربي ،ج1 ، 2007 ص ص 64-65

[2] نبيل بوبية" الامن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الاجنبية "، مذكرة ماجستير، جامعة الدول العربية، القاهرة،2009، ص20

[3] الواعر محمد الأمين ، "إقليم أزواد التاريخ والموقع"، [في http://www.essirage.net، تاريخ دخول الموقع 2014/3/5، على الساعة 18.32]

* **كل** في لغة الطوارق تعني **أهل** كما أسلفنا الذكر

[4] الواعر محمد الأمين ، نفس المرجع السابق.

**الفرع الثالث:إقليم أزواد: الموقع والأهمية الاستراتيجية**

يكسب الموقع الجغرافي الدول والأقاليم أهمية خاصة تميزها عن غيرها. حيث أنه يجعل من الدولة قوة اقليمية أو حتى دولية إذا ما تمكنت من استغلال مميزاتها الجغرافية أو مطمع من قبل قوى أخرى إذا لم تتمكن من استغلال هذه الميزة بالشكل المناسب.

أولا/ الموقع الجغرافي لإقليم أزواد

يقع إقليم أزواد في شمال دولة مالي التي استقلت باسم إتحاد مالي في 20جوان 1960 ثم أعلن استقلالها من جديد في 20 سبتمبر 1960م بعد الانفصال عن السنغال. و يشكل هذا الإقليم سبعين في المائة 70" من مساحتها البالغة 1.247.228 كلم² أي 827485 كلم²، ويضم ثلاث مدن رئيسية هي: تمبكتو، غاو وكيدال. و يقع هذا الاقليم بين خمس دول هي على التوالي : الجزائر، موريتانيا، مالي، بوركينافاسو والنيجر وقد تجاهلت الدول الاستعمارية حين وضعت الحدود الخصائص الأنتروبولوجية والتركيبة السكانية[1].

هذا الامتداد في مساحة إقليم أزواد أدى إلى تعدد الآراء حول حدود هذه المنطقة عند السكان المحليين، فكل من عشيرتي كلنتصر "Kelantasar" التي تعد من كبرى القبائل والبرابيش "Berabich" يعتبران أن الحدود الازوادية تمتد إلى نهر النيجر. في حين نجد القبائل الأخرى والتي من بينها أهل كوري، أولاد يش، وأولاد غيلان، وأهل بوجبيه والنواجي و أهل اروان، وجزء من اولاد اغنام وكنته الرقادة يعتبرون أن حدود أزواد لا تتجاوز المناطق الصحراوية البعيدة عن نهر النيجر. وهذا ما دفع الشيخ "سيدي المختار الكبير" إلى تعريف **منطقة الازواد** بقوله هي "**الأرض الكبيرة مما يلي اروان**".[2]

وان ظلت حدود الأزواد غير ثابتة في نظر السكان المحليين، فان العديد من المكتشفين الأوروبين، من أبرزهم الفرنسي **POUSSIBET** ، الذين ربطوا حدود المنطقة فيما بين خطوط الطول °18و15°و20° درجة شمال خط الاستواء[3].

---

[1] نفس المرجع السابق.

[2] حوتية محمد الصالح، مرجع سبق ذكره،ص ص38-39.

[3] P.poussibet, op cit.

الخارطة رقم1: توضح موقع اقليم الأزواد

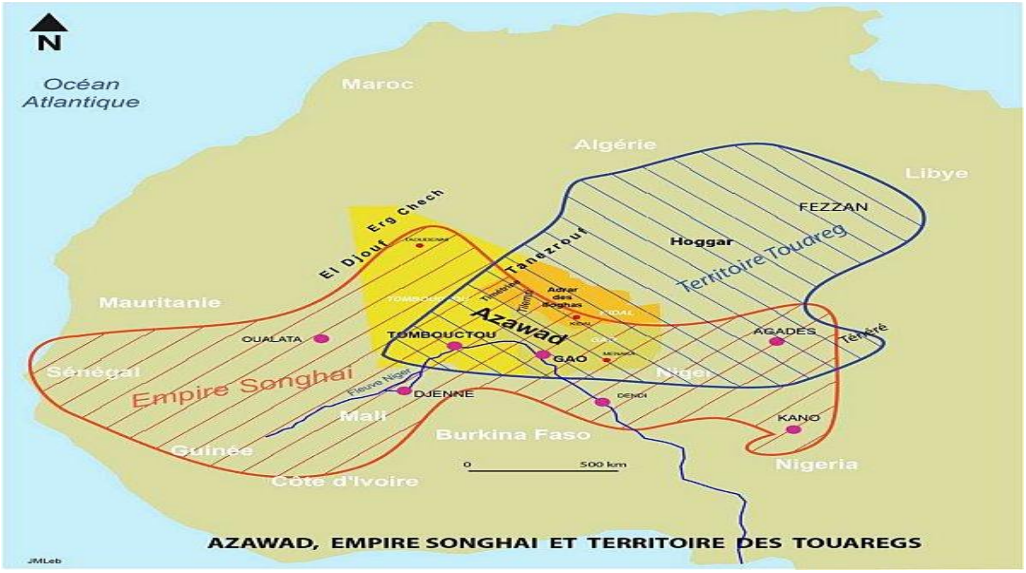


المصدر: http://www.janetgoldner.com/ malian-self-determination /

يتضح من خلال هذه الخريطة أن اقليم الأزواد يتوزع على مجموعة من الدول. وبالتالي فإن الشعب الأزوادي يتوزع هو الأخر على مختلف هذه الدول –كما ذكرنا سالفا–.

ثانيا/ الأهمية الاستراتيجية والأمنية لإقليم الأزواد

تكمن أهمية إقليم الأزواد في موقعه الإستراتيجي وامتداده الاقليمي الذي يكسبه أهمية عسكرية وأمنية واقتصادية، خاصة أنه يحتوي على عدة مناطق مرتفعة على مستوى سطح البحر كمنطقة "تساليت"، مما يسهل عمليات مراقبة المنطقة وما جاورها كالحدود الجزائرية والموريطانية،(...)، الأمر الذي جعل هذا الاقليم محل تنافس بين القوى الكبرى. فالولايات المتحدة الأمريكية، مثلا، حاولت استغلال الموقع بإقامة القاعدة العسكرية الأمريكية "الافريكوم" **AFRICOM**"، التي سعت لإقامتها في المنطقة منذ سنة 2007 بطلب من البنتاغون، لكن طلبها قوبل بالرفض من قبل العديد من الدول المجاورة، على رأسها الجزائر. وذلك راجع للخطر الذي تشكله هذه المنطقة على الاقليم خاصة، والأمن عامة، فأزواد منطقة مفتوحة على مصراعيها كونها تمثل[1]:

1 – أهم معبر لتهريب المخدرات من غرب إفريقيا إلى بقية أنحاء العالم.

[1] سيدي أحمد ولد أحمد سالم، "أزمة شمال مالي والاحتمالات المفتوحة"، مركز الجزيرة للدراسات، [في http://studies.aljazeera.net، بتاريخ 2014/3/21، على الساعة 12.15]

2 –منطقة عبور لتهريب مختلف الأسلحة والبضائع مما يوفر أرض خصبة لتوفير موارد مالية للمتمردين.

3 –منطقة مفتوحة للكسب السهل عن طريق قطع الطريق بجميع أنواعه، مثل اختطاف الأجانب وبيعهم للقاعدة في المغرب الإسلامي، ثم التوسط بين القاعدة ودولهم ومالي للإفراج عنهم مقابل مبالغ مالية طائلة، أو مُقابل الإفراج عن أعضاء تنظيم القاعدة المعتقلين في بعض دول الساحل.

4 –بالنسبة للاتحاد الأوروبي، فإن السيطرة على هذا الاقليم يسمح برصد ومراقبة أفضل لتدفق المهاجرين غير الشرعيين نحو أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط.

لكن الأسباب الأهم التي تدفع بالدول الكبرى للتنافس على هذا الإقليم، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، تكمن في[1]:

1 –وجود ثروات باطنية لم تستغل بعد كالغاز والمعادن اليورانيوم، الذي يشكل وجوده في المنطقة أكبر الاحتياطيات في العالم، وتهيمن عليه فرنسا.

2– محاصرة المد الإسلامي في منطقة الساحل الإفريقي، خصوصا بعد تغلغل تنظيم القاعدة في الصحراء الكبرى، وتمركزه في شمال مالي.

3 السيطرة على المنطقة بشكل فعال لمكافحة تجارة المخدرات الكولومبية التي تمر عبر صحراء أزواد، و التي تشرف عليها في الوقت الراهن التنظيمات الجهادية المسلحة[2].

من جهة أخرى تعتبر فرنسا (المنافس الأول لأمريكا على المنطقة) منطقة الساحل تابعة لها كونها أحد مستعمراتها السابقة، ومن هذا المنطلق هي تحاول السيطرة على منطقة "تاسليت".حيث تفاوضت مع الحكومات المتعاقبة لجمهورية مالي حتى تسمح لها ببناء قواعد عسكرية فيها، لكنها فشلت.

أما أهمية إقليم الساحل الاقتصادية تتجلى في اكتشاف البترول وبعض المعادن في المنطقة مثل النفط و اليورانيوم والغاز والفوسفات. و في هذا الصدد يقول الرئيس المالي السابق "**تومانى توري**": " ليس من قبيل الصدفة أن يستقطب إقليم أزودا اهتماما دوليا، فمن غير المستبعد أن تكون

---

[1] أحمد عبد الدايم، "قضية مالي ومستقبل المنطقة"، **مجلة قراءات افريقية** ،المنتدى الإسلامي ،العدد 16، افريل 2013، ص2

[2] سيدي أحمد ولد أحمد سالم ، مرجع سبق ذكره.

القضايا المتعلقة بالموارد المعدنية والموقع الجغرافي لشمال مالي سببا في اهتمام القوى العظمى بهذا الإقليم". وفعلا أثبتت التحريات التي تقوم بها الآن شركة توتال " **TOTAL**" الفرنسية في حوض **تاودني** الموجود بموريتانيا والمتوغل شرقا نحو إقليم أزواد وجود احتياطات هامة من النفط. وقد منحت الحكومة المالية في عهد" **تومانى توري** "عقود تنقيب لستة" 6" شركات أجنبية مختلفة، مما أدى بها إلى الإسراع في التخطيط لبدء عمليات الاستغلال قريبا وهي شركات انغولية، صينية، ايطالية وجزائرية.[1]

## المطلب الثاني: العوامل التي أدت إلى إنفجار الأزمة في إقليم الأزواد

اجتمعت العديد من العوامل التي ساعدت على تغذية التمرد في شمال مالي و ساهمت في تكرار العديد من الانتفاضات التي قادها الطوارق ضد الحكومة المالية، التي يعتبرها الطوارق عملت على تهميشهم والضغط عليهم خصوصا أيام القحط والجفاف التي مرت بمنطقة ازواد. كل هذا الاضطهاد دفع بالطوارق إلى شن العديد من الثورات كانت بدايتها منذ استقلال مالي 1962 . وقد ساعد عدم حل هذه المشكلة من جذورها على تجدد الصراع وزيادة حدته خاصة في سنوات التسعينيات كان أبرزها سنة 1990 ثم سنة 2006 لتكون سنة 2012 سنة إنفجار الأزمة المالية[2].

### الفرع الأول: أسباب تمرد الأزواد

هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى تمرد الطوارق في شمال مالي، ويمكن إرجاعها إلى مجموعة من العوامل إثنية واجتماعية، سياسية و اقتصادية. ويتمثل العامل الاثني في طبيعة العلاقة الصراعية القائمة بين الطوارق و الأفارقة ، أما العامل السياسي فيكمن في عدم اعتراف الطوارق بالحدود الجغرافية فالصحراء هي موطنهم الذي تعودوا على التنقل فيه لتلبية حاجاتهم، لكن رسم الحدود أدى إلى تقسيم هذا الفضاء بين عدة دول كما تم تهميشهم على المستوى السياسي و الإداري فمن النادر أن نجد وزير أو موظف إداري ذو أصول طارقية. اما اقتصاديا يكمن السبب في إقصاء مناطق اقامة الطوارق من المشاريع التنموية.

---

[1] سعد المهدي، "قضية الطوارق في مالي"، **مجلة قراءات افريقية**، عدد 13،2012، ص ص32-33.

[2] فريدوم انوها، "التدخل العسكري الفرنسي الافريقي في ازمة مالي والمخاوف الامنية المتفاقمة"، تقرير صادر عن مركز الجزيرة للدراسات، 2013، ص3

أولا/ العوامل الاجتماعية والاقتصادية:

يقدم "قونتر باشلير" "Bachler Gunther"* في فرضية له حول علاقة المتغيرات السوسيولبوجية كالتهميش والتمييز بتفجير النزاعات بعنصرين أساسيين حيث يقدم شرح لهذين العنصرين[1]:

"**التهميش**" ويحدث عندما تكون ندرة في الموارد، مما يدفع بالدولة لتنمية طرف على حساب الأخر، وهذا ما تجلى لنا من في أفعال الحكومة المالية التي تصنف في خانة الدول الفقيرة نظرا للطبيعة الصحراوية التي تميزها مما جعلها عرضة للجفاف في كثير من المرات، لهذا كانت توفر الموارد والثروات لتنمية دول المناطق الجنوبية على حساب تهميش وإهمال سكان شعب الازواد في الأقاليم الشمالية .

" **التمييز**" وتمحور تفسيره حول السماح لفئة بالحصول على الموارد النادرة والتمتع بها، في حين تترك فئة أخرى تعانى من الحرمان، مما ولد عند الطرف الأخر إدراك لحالة التمييز هذه، التي تتم إما من منطلق التمييز الإثني أو الديني أو اللغوي أو الاديولوجي أو(...).

بتطبيق هذا العنصر على الأزمة في إقليم الأزواد في مالي، نجد أن افتقار الدولة المالية للموارد الطبيعية و ندرتها، دفع بها للتمييز بين سكانها في المناطق الجنوبية والشمالية وهذا من منطلق التمييز العرقي بين البدو الرحل الطوارق والبربر وسكان المدن من الأفارقة، ففي الوقت الذي يعانى الطوارق في شمال مالي من سوء التنمية والتهميش نجد سكان الجنوب يتمتعون بهذه الموارد.

في نفس السياق يقدم كل من "John Burton " " جون بيرتن" و "Johan Galtung" "جوهان غالتونغ"، وهما أهم باحثين في نظرية الاحتياجات الأساسية "Basic Human Needs " افتراض لهما قائم على أساس أن جميع البشر لديهم احتياجات أساسية يسعون لإشباعها، وأن النزاعات تحدث وتتفاقم عندما يجد الإنسان أن احتياجاته الأساسية لا يمكن إشباعها أو أن هناك من يعوقون هذا الإشباع. ويقسم الباحثان الإجتياجات الأساسية إلى قسمين[2]:

* مدير مشروع المعهد الفدرالي حول البيئة والنزاع "ENCOP" السويسري.

[1] عادل زقاع ، "دور التنافس حول الموارد الطبيعية النادرة في تفجير النزاعات الدولية والداخلية دراسة حالة الالماس والنفط، [في http://www.politics-ar.com، بتاريخ 2014/4/21، على الساعة 21.18]

[2] زياد الصمادي، "حل النزاعات: نسخة منقحة للمنظور الاردني"، جامعة السلام التابعة للامم المتحدة، الاردن ، 2009\2010 ص 15.

**الأول** :احتياجات مادية وتشمل الحاجة إلى الطعام والمسكن والصحة (الحاجات الاقتصادية).

**الثاني** :احتياجات معنوية وتشمل الحاجة للحرية و للانتماء والهوية والعدالة. فالنزاعات حسب هذه النظرية تحدث عندما يشعر الفرد أو الجماعة بأن أحد هذه الاحتياجات غير مشبعة.

من جهة أخرى، تزامنت أزمة الاضطهاد التي عرفها الطوارق مع أزمة التغير المناخي والبيئي الكبير الذي شهدته المنطقة الساحلية الصحراوية ،خصوصا لسنوات 1972-1973، مما أدى إلى نفوق ما يزيد عن 5، 3مليون رأس غنم و انخفض عدد قطعان الماشية في موريتانيا من 5،2 مليون إلى600,000 رأس ،الأمر الذي تسبب في هجرة الطوارق من مالي نحو دول الشمال مثل ليبيا والجزائر ،وزاد تجاهل السلطات المالية لتنمية المنطقة من شعور سكان الطوارق بالتهميش مقارنة بسكان البلاد في الجنوب. وهنا تبرز المقاربة الاقتصادية لتفسير النزاعات من خلال خلال نظرية الجشع والظلم للأستاذ "Paul Collier "، فالطوارق ينظرون للحكومة المالية على أنها همشتهم مقارنة بالعرقيات الأخرى كزنوج مما سيدفع بهم إلى رفع شعار استرجاع الحقوق المهضومة عن طريق رفع السلاح ومحاربة اللاعدالة في توزيع الثروة والسلطة [1].

ثانيا/ العوامل السياسية

عدم تكافؤ الفرص بين طوارق اقليم الأزواد الجماعات الأخرى في مالي ، خاصة فيما يتعلق بفرص العمل والخدمات الاجتماعية بالإضافة إلى الاستبعاد السياسي وإحتكار للسلطة، وإدراك الطوارق لهذا التفاوت، ادى إلى التمرد على الأوضاع السائدة والسعي إلى الإنعتاق حسب "كنيث بوث" وبالتالي التحرر من سيطرة الأخر المتمثل في الحكومة المالية ، وفق التحليل النقدي[2].

وقد توصل الباحث والأستاذ " فرانسيس ستيوارت " في بحوثه إلى استنتاج أساسي يفيد بوجود "لامساواة أفقية" بين المجموعات ذات **الهوية البارزة**، هذه اللامساواة، التي يرجع أصولها إلى الحقبة الاستعمارية والتي تعززت مع الأنظمة التي تلتها بعد الاستقلال، مما تولد عنه تفاوت في العديد من المستويات اجتماعية اقتصادية وثقافية، مما تشكل عامل تعبئة في البداية ثم الانخراط في أعمال

---

[1] عادل زقاع،"تدخل الطرف الثالث في النزاعات الاثنية :فحص الافتراضات واسهامات المداخل النظرية المنتمية لنمط التحليل المؤسساتي والبنائي"،[في http://www.politics-ar.com ، بتاريخ 2014/4/21، على الساعة 21.18]

[2] Viau Hélène, « La (re)conceptualisation de la sécurité dans les théories réaliste et critique : quelques pistes de réflexion sur les concepts de sécurité humaine et de sécurité globale », ، [http://www.ieim.uqam.ca, Le 26/04/2014 a10.29], p13

عنف كرد فعل على معاناة التهميش، من هذا المنطلق نقول أن الحكومة المالية ورثت تهميش وسوء تنمية إقليم الشمال عن الاستعمار الفرنسي الذي أكملت إستراتيجيته بعد الاستقلال، ففي الوقت الذي يحضى فيه الزنوج بممارسة السلطة والتمكين الاقتصادي والاجتماعي لازال شعب إقليم الازواد يعاني من الحرمان[1]، أي" الحرمان النسبي" الذي استعمله "تيد غور" "Ted Gurr" في تفسيره لفهم الأسباب والدوافع التي تؤدي إلى التمرد الاجتماعي والسياسي.[2]

**الفرع الثاني: تطور النزاع في إقليم الأزواد وامتداداته الاقليمية**

يعتبر النزاع في اقليم الأزواد متجددا لأنه لا يكاد يخمد حتى ينفجر من جديد. حيث عرف عدة مراحل منذ استقلال دولة مالي إلى يومنا هذا.

أولا/ مرحلة بداية الأزمة:

نظرا لصعوبة الطبيعة الصحراوية لإقليم الأزواد وجهل الفرنسيين بها، ظلوا لسنوات طوال مرابطين على حدودها، لكن هذا الانتظار أدى في النهاية إلى سقوط الصحراء الكبري في يد المستعمر الفرنسي، الذي ساعد في تخلف المنطقة في جميع مناحي الحياة مما أسفر عن سوء تنمية وتهميش تام للمنطقة.

وبعد استقلال مالي سنة 1960 أصبحت دولة ذات سلطة وسيادة كاملة، مما يستوجب عليها حسب رأي "جون لوك "، أحد فقهاء نظرية العقد الاجتماعي، أن تكون مسؤولة سياسيا أمام الشعب. وكونها ضرورية لرعاية حقوق الأفراد يلزمها أن تتقيد باحترام القواعد العامة، وعدم التزام الحاكم "الرئيس" بالتصرف في تسيير الأمور العامة، طبقا لمقتضى العقد الذي يمثل الإرادة المشتركة للأفراد والجماعة، يستدعي بالضرورة حق المحكومين في مقاومة كل سلوك حكومي ينحى منحى طغيانيا. فإذا استبد الحاكم يكون للشعب كامل الحق في مقاومة استبداده وطغيانه لرفع الظلم والغبن عنه. ولا يلجأ إلى المقاومة إلا بعدما تحصل لأفراده القناعة بأن الحكام طغوا وتمادوا في طغيانهم، ولا سبيل

[1]Stewarte Francices, “Inequalities as a cause of conflict :a review of crise findings”, center for research on inquality and ethnicity, Oxford department of international development, N1, 2010, p5

[2] زياد الصمادي ، مرجع سبق ذكره، ص15

لتحقيق مطالبهم وحرياتهم إلا بالمقاومة[1]. وهذا ما جسدته حكومة مالي، فبعد تولي الرئيس "**مديبو كيتا**" مقاليد الحكم، بدل من أن يتحمل المسؤولية السياسية أمام الشعب الأزوادي، الذي لم يرغب منذ البداية أن يكون طرفا في هذا العقد الاجتماعي لكنه أجبر على الدخول فيه، بل زاد من تعزيز الإستراتيجية الاستعمارية التي تجلت في عدم الاكتراث لشمال الدولة التي تضم الشعب الأزوادي. مما ساهم في وضع اللبنات الأولى لانفجار في مالي سنة 1960م وبالتحديد ثورة كيدال سنة 1963م، بين الحكومة المالية المحتكرة لسلطة والثروة، وبين شعب ازواد، الذي بدأ أعيانه و وجهاءه يطالبون بالانفصال التام عن مالي وتكوين دولة مستقلة، ردا على ما عاشوه من حرمان. فبدأ التمرد في منطقة **كيدال** الذي عرف الطوارق على إثره بـ"الفلاقة"*.

قبل ذلك، قام "محمد الطاهر"، الذي أعتبر زعيم الطوارق الاستقلاليين سنة 1959 ، بالمطالبة بالاستقلال، حيث قاد أول تمرد سنة 1959 في منطقة "آضاغ إيفوغاس" على التراب المالي ضد الحكومة المركزية برئاسة "مامديبو كايتا" الذي حاول تطبيق النظام الشيوعي والقضاء على الخصوصيات المحلية والثقافية، للطوارق. لكن التمرد فشل بعد أن قمع عسكريا وتمت محاصرة المجموعة الطوارقية في الجبال، ومارس الجيش الحكومي سياسة العقاب الجماعي، بمهاجمة المنتجعات وقتل الشباب من أقرباء الثوار وأهلهم، وقتل الماشية أو مصادرتها.[2]

ثانيا/مرحلة تنمية الفكر الثوري

ساهمت هجرة الطوارق إلى دول أخرى في تنمية الفكر الثوري لدي أبناء الطوارق اللذين بدأو الاتصال بالحركات التحررية ("كالبوليزاريو") والدول المجاورة، ليبيا تحديدا، فتأثر الطوارق بالفكر الثوري الذي تبناه القذافي الذي يمجد الانتماء العربي، من خلال مقوماته كاللغة والحضارة والدين التي تختلف في مضمونها عن ثقافة سكان الجنوب الإفريقي، كما تلقى شباب المهاجرين إلى ليبيا تكوينا عسكريا بدعم من النظام الليبي، زيادة على التكوين الاديولوجي. توج هذا العمل بعقد مؤتمر في 11سبتمبر 1980 بمدينة " **الخميس**" بليبيا، لمناقشة القضية الأزوادية.

---

[1] هشام الهداجي، "جون لوك و نظرية العقد الاجتماعي"، [ في http://www.mominoun.com، تارخ دخول الموقع 2014/4/12، على الساعة 16.22].

* وهو مصطلح كان يطلقه الاستعمار الفرنسي على الثوار الجزائريين.

[2] التمبكتي، "الطوارق عائدون لنثور"، منشورات منظمة تامايونت، ص ص 46-45

وفي سنة 1982 عاد شباب الطوارق المدرب،و الذي شارك في ثورات كثيرة كالحرب في لبنان وفلسطين، تشاد، إلى ليبيا أين تمت إعادة تنظيم الحركة من خلال مؤتمر ثاني في 1987 لتوحيد جهود الطوارق في مالي والنيجر، أين تمت مناقشة شؤون الحركة الأزوادية و في نفس الوقت اقترحت ليبيا على الطوارق اللذين بداؤ في تنظيم أنفسهم للقتال شراء عتاد عسكري والتأهب لاسترجاع حقوقهم .[1]

و في هذا الصدد يقول احد قيادات حركة التمرد في شمال مالي" **حسن فاغاغا** ": "لقد تربينا عند القذافي وقال لنا أن نقوم بالثورة ضد الحكومات في مالي والنيجر"، فالطوارق في هذين البلدين مجموعة واحدة، وعند الصراع في مالي بين الطوارق والحكومة على الطوارق النيجر مساعدتهم وكذلك العكس.[2]

بعد مرحلة التكوين والتنظيم، جاءت فترة الانطلاق، فيما بين سنتي 1988 – 1989 م شكلت خلايا سرية في شمال مالي وبالتحديد مدن غاو، كيدال وتنبكتو، والتي أصبحت تعرف "بالحركة الشعبية لتحرير الازواد" سنة 1990م بقيادة " إياد اغ غالي". بالإضافة إلى العديد من الحركات الأخرى التي لم ترتبط بجماعة أثنية محددة بل ضمت كل من الطوارق والعرب احتجاجا على معاناة شعوب المنطقة من تردي الأوضاع.هذه الحركات حملت على عاتقها مطالب الفئات والمجموعات التي تعتبر نفسها مظلومة بالمقارنة مع الفئات الأخرى داخل المجتمع، وفي هذا الصدد يقول "**محمود أقمامة**" وهو احد أعيان الطوارق في الاهقار بالجزائر "، لقد ظهرت حركة الأزواد إلى الوجود لمواجهة العنصرية المفرطة التي واجهها الطوارق والعرب من قبل النظام المالي، فقد سلط عليهم أقصى مظاهر الظلم والاستبداد فقتل الأطفال والنساء وأعدم الشيوخ والعلماء وقام بإتلاف المؤن وإفساد المراعي وردم الآبار ومنابع الحياة..."[3]

إن مشاعر التمرد التي يحملها الطوارق ضد النظام وهو نفس الشعور و الإدراك الذي يحمله النظام المالي عن الطوارق الذين يصفهم **بالخارجين عن سلطة القانون** الذين يشكلون تهديدا على

---

[1] ظريف شاكر،"البعد الامنى في منطقة الساحل والصحراء الافريقية التحديات والرهانات" ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،جامعة باتنة ،2008-2010.ص40.

[2] مادي ابراهيم كانتى، "الازمة السياسي في مالي"، الهيئة العامة للاستعلامات،المجلد العاشر، العدد 36، 2012، ص 110

[3] أحمد شنة، "العاصفة الزرقاء تفاصيل حرب مدمرة انتهت على طاولة مفاوضات جزائرية"، مؤسسة هديل للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 62

الأمن القومي المالي، هذا الاختلاف في إدراك أطراف النزاع لبعضهم البعض بالإضافة إلى على عدم فهم اللغة المستعملة بين الطرفين سبب كافي للعصيان والحرب حسب "المنظور البنائي". [1]

ثالثا/ مرحلة التمرد:

مع نهاية الحرب الباردة، التي طالما جمعت الدول الإفريقية على طاولة عدم الانحياز، برز نظام دولي جديد يحمل في طياته العديد من التغييرات على الساحة الدولية، منها موجة التحول الديمقراطي التي أدخلت العديد من دول العالم الثالث أو عالم الجنوب بصفة عامة في فوضى واضطرابات وصراعات دموية، و منها الجزائر[2] التي قررت في سنة 1990م إعادة عدد كبير من الطوارق المقيمين على أراضيها، والذي قدر عددهم بحوالي 20,000 لاجئ كانوا متواجدين " بعين قزام" الواقعة بين الحدود الجزائرية والمالية، إلى مالي. ويرجع هذا القرار للاضطرابات التي شهدتها المنطقة منذ قدومهم. وكان بينهم شباب عاش في ظروف جد صعبة، مما ولد لديهم الرغبة في استرجاع حقوقهم ليكون أحد الأسباب المتعددة لرفع السلاح في وجه سلطات دولهم.

وفي ماي 1990، قام الطوارق بشن هجوم على مقر للدرك الوطني في "**تيبرضاضين** "لتكون هذه أول نقطة تصادم بين أطراف النزاع لتتوالي بعدها الصدامات التي دامت عشر سنوات تقريبا .[3]

في نفس السنة 1990 قام الطوارق بشن تمرد آخر على مركز الشرطة في "مينكا" بمالي، رد عليه الجيش بالقمع الذي أدي إلى مقتل 300 شخص.و اعتبرت هذه الأحداث من أكثر الأحداث دموية، في تاريخ المنطقة[4].

وقد قتل الآلاف في مجازر بتمبكتو بين سنتي 1991 و1994، وفي شتى مدن الشمال في مالي. ولم يكن الوضع في النيجر أقل سوءا بعد اعتقال السلطات لآلاف السكان والزج بهم في سجون جماعية. ونقل حينها عن قائد عسكري مالي أن: "حل قضية الطوارق يكمن في إبادتهم ". ولاحتواء هذا الوضع سعى الرئيس" **ألفا كوناري**"، الذي كان يحكم البلاد وقتذاك، إلى احتواء التمرد عبر منح

---

[1] ظريف شاكر، مرجع سبق ذكره، ص 40-45.

[2] عمر برامة، "الجزائر في المرحلة الانتقالية احداث ومواقف"، عين مليلة،دار الهدى للنشر والتوزيع، 2001. ص 11

[3]Abdenour Benantar , « la securité nationale algerienne dans les années 90 :entre la méditerranée et le Saha ra » ,the Maghreb review,vol11,3-4,1993,p158

[4] مادي ابراهيم كانتى، مرجع سبق ذكره ص 111

منطقة كيدال (في الشمال) حكما ذاتيا أوسع مما ساعد بالفعل على تخفيف الصراع، لكن المواجهات العسكرية استمرت.[1]

والمتابع لقضية الطوارق يلحظ شيئا واحدا، وهو الغياب الإعلامي الكبير، عن أحوالهم ومطالبهم ومأساتهم، بسبب توغلهم الدائم في الصحراء وعدم الإلمام بقضيتهم من قبل الإعلام، ولأنهم تابعون لدول غير عربية[2].

وسرعان ما تطور النزاع في مالي فاسحا المجال لتدخل القوى الإقليمية مثل ليبيا والجزائر والسنغال، والإشراف على توقيع بعض معاهدات السلام بين طرفي الأزمة كـ "اتفاق تمنراست" الموقع بالجنوب الجزائري في سنة1991 م بين المتمردين الطوارق وحكومة "**موسى تراوري**" ساعدت هذه الاتفاقية "تمنراست "في كسب الاعتراف **بالحركة الشعبية لتحرير أزواد** من قبل الحكومة المالية التي قامت بدمج المقاتلين الطوارق في الجيش المالي، كما تم توقيع **العقد الوطني** في 11أفريل 1992 **ببماكو** بين الحكومة المركزية و **حركات و جبهات تحرير أزواد.**

وفي سنة 1996 تم التوقيع على اتفاق السلام في **تمبكتو** بالشمال، ومنذ ذلك الحين تم تحقيق نوع من التوازن في مسار السلام و الاستقرار، كما قامت دولة مالي بانفتاح ديمقراطي يكرس إرساء مناخ يسوده الحوار، و تمكنت من تجاوز نوع من التنافر و العداء المتأصل في النزاع الطارقي ،كما شهدت نفس السنة تظاهرة رمزية لتعزيز المصالحة الوطنية عرفت باسم " **شعلة السلام** " تم فيها تسليم العتاد العسكري الذي قدر بثلاثة آلاف قطعة سلاح. وتم بالمناسبة حل الجماعات الطوارقية المقاتلة رسميا و هذا ما ختم التمرد الذي اندلع في بداية التسعينيات، والذي خلف أكثر من ألف قتيل.[3]

لكن هذا الاستقرار لم يدم طويلا إذ سرعان ما تجدد الصراع **سنة 2006** والسبب في هذا تدهور الأوضاع الاقتصادية، من جهة وعودة الجيش المالي إلى المناطق التي يتواجد بها الطوارق من جهة أخرى. زيادة على هذا، مطالبة العقيد "**حسن أغ فغاغا**" بالاستقلال الذاتي الموسع لأقاليم الشمال المبني على دعوة الرئيس الليبي السابق "**معمر القذافي**" لإنشاء دولة فدرالية تضم جميع

---

[1] ماسينسا بن مازيغ،" ثورات الطوارق"، **مجلة الحوار المتمدن**، عدد2180، [ في http://www.ahewar.org، تاريخ الدخول 2014/3/15، على الساعة 7.02].

[2] نفس المرجع.

[3] مادي ابراهيم كانتى، مرجع سبق ذكره، ص 111

الطوارق المتواجدين في دول الجوار. هذا ما تعطيه النظرية النيوواقعية تفسير الجوار السيئ "Bad neighboring " الذي جاء به "براون Brown" كإحدى العوامل المساهمة في تغذية التوترات والصدمات الاثنية[1] وكنتيجة لهذه الأوضاع أعلن الزعيمين "**حسن أغ فغاغا**" و" **ابراهيم اغ بهنغا**" العقيد السابق في الحرس المالي، تمردهم على الحكومة متهمين إياها بتعطيل بنود الاتفاق الذي تم بينها و بين المسلحين الطوارق، وقد رافقهم نحو 100 مسلح من زعماء الطوارق الذين أعلنوا انشقاقهم عن الجيش المالي. أما الحكومة فاتهمتهم بعدم صدق نواياهم. وفي نفس السنة وعلى اثر هذه الأحداث تدخلت الجزائر، لتضع حد لهذا الفصل من التمرد وهذا بتوقيع **اتفاقية سلام** التي قبلها البعض وعارضها البعض الأخر، هذا الاتفاق اعتبر إعادة للميثاق الوطني 1992م، ونص الاتفاق على استعادة الأمن وتنمية منطقة كيدال.[2]

في سنة 2007 تجدد القتال بعدما أعلنت مجموعة تابعة" **لإبراهيم اغ بهنقا** "حمل السلاح والهجوم على ثكنة عسكرية واقعة "بتنزاواتين" ضد السلطات المالية، تزامن هذا التمرد الجديد للطوارق في "كيدال" بشمالي شرقي مالي بتمرد" أغاديز" بشمال النيجر استمر حتى 2009. التمرد نفذه تحالف متمردين من البلدين رفضا منهم لاتفاق السلام بالجزائر الموقع في العام السابق"2006"، وتخللته هجمات على ثكنات وخطف جنود ماليين.

وفي سنة 2009 نجحت القوات المالية في تفكيك قواعد للمتمردين الطوارق في الشمال، وفي العام نفسه، جرى في كيدال توقيع اتفاق سلام بوساطة ليبية، ينهي التمرد الذي بدأ عام 2007 والذي نص على تسليم المتمردين لأسلحتهم للحكومة، وتضمن تفاهمات جديدة بشأن دمجهم في القوات المسلحة، بيد أن قسما من المتمردين رفض الانخراط في مسار التسوية.[3]

رابعا/ سنة 2012 وانفجار الأزمة

إن عدم التزام الطرفين المالي والطوارقي في كل مرة بالاتفاقيات المبرمة، كان يقودهما دائما إلى عودة اندلاع الاضطرابات. فبعد توقيع اتفاقية السلام لوقف الأعمال العدائية وتنمية المناطق الشمالية، وكذا كون منطقة الساحل تشكل تهديدا على الأمن العالمي، هذا الأخير لم يعد يقتصر، بعد

---

[1] عادل زقاع،"تدخل الطرف الثالث في النزاعات الاثنية :فحص الافتراضات واسهامات المداخل النظرية المنتمية لنمط التحليل المؤسساتى والبنائى"، مرجع سبق ذكره

[2] الحاج ولد ابراهيم، "أزمة شمال مالي انفجار الداخل وتداعيات الإقليم"، تقرير عن مركز الجزيرة لدراسات، 2012 ،ص2

[3] ابراهيم كنتاو، "النزاع المسلح في مالي"، **مجلة قراءات افريقية**،العدد 16، 2013، ص32

الحرب الباردة، على البعد العسكري بل تعداه إلى أبعاد أخرى منها "**امننة التنمية** " لهذا بات مصطلح تنمية المناطق الإفريقية أمر بالغ الأهمية .أي أن التخلف يهيئ التربة الخصبة لاندلاع الحروب والنزاعات المسلحة مما يؤدي إلى اللاأمن.

فالتنمية هنا تصبح انعكاسا لطبيعة المشاكل الأمنية التي تمس الفرد والمجتمع في أن واحد من خلال بعدين: يتعلق البعد الأول بفكرة الفقر المادي في حين يرتبط ثانيهما بالفقر الإنساني أو"الكرامة الإنسانية ".[1]

وتجسيدا لهذا التفسير بادرت حكومة **تومانى توري** سنة2011م بإطلاق برنامج تنموي خاص **بالتنمية والأمن والسلام**، رصدت له قيمة مالية قدرت ب50 مليون يورو، والهدف من هذه المبادرة محاولة تعويض الخسائر التي حصلت في شمال مالي، إلا أن هذه المبادرة اعتبرها سكان الطوارق محاولة متواضعة بعد فوات الأوان، كما كانت المبادرة سيئة التخطيط والتنفيذ، وقادت إلى إشعال التوترات بين الشمال والجنوب ، و انتهى الأمر بتعزيز المشاعر المعادية لباماكو من طرف السكان المحلين، وتمهيد الطريق أمام تجدّد القتال.[2]

فقد عارض الطوارق، الذين يشكلون نحو ثلث السكان في الشمال، بشدة استثمارات الحكومة في إعادة هيكلة الوجود العسكري لقواتها في الشمال فقد كانت الحكومة تعتبر تلك القوة ضرورية لتأكيد سلطتها وحماية "مراكز التنمية " التي أنشأتها لتطوير البنى الأساسية، الشيء الذي اعتبره الطوارق انتهاكا لاتفاقات الجزائر التي عقدت في عام2006 ، والتي نصت على وقف إطلاق النار و خفض قوات الأمن الجنوبية التابعة للدولة في الجزء الشمالي من البلاد، فإعادة هيكلة الوجود العسكري أكدت انعدام الثقة التاريخي بين الجنوب والشمال الذي بدأ مع استقلال مالي عام1960. وهو ما يفسيره التيار الواقعي الذي يقر بان أزمة الثقة بين الأطراف النزاع تولد المأزق الامني، فتفاقم الحرمان الاقتصادي في الشمال أثار سخط واستياء الأزواديين[3]

ونتيجة لكل ذلك نادت مجموعة من الناشطين الآزواديين لتكوين حركة سياسية للمطالبة بحقوق الإقليم وللضغط على الحكومة لتنفيذ بنود اتفاقية تمنراست الأخيرة، وأطلقت تلك الحركة على نفسها

---

[1] Pettman Ralph; "Human Security as Global Security :reconceptualising studies";Cambridge Review of internationnale affaire;vol 18;number 1Aprile 2005;p139

[2] انوار بوخرص، "الجزائر والصراع في مالي"، مؤسسة كارنغي للسلام الدولي، بيروت ،2012، ص 6

[3] نفس المرجع، ص6

اسم "**الحركة الوطنية الآزوادية**" وكان ذلك في أواخر عام 2010م، وحاولت التواصل مع صناع القرار في باماكو إلا أنها قوبلت بالتجاهل، فصعدت الحركة من مطالبها ودعت إلى الانفصال التام عن مالي، وعدلت اسمها إلى "**الحركة الوطنية لتحرير آزواد** MNLA*" . وفي مطلع عام 2012م نظمت الحركة الوطنية صفوفها، وحددت أهدافها بالتزامن مع سقوط نظام العقيد الليبي معمر القذافي والذي نتج عنه عودة الآلاف من شباب الطوارق المجندين في كتائبه في ليبيا إلى آزواد، فشكلوا دعما استراتيجيا للحركة الوطنية بعد انضمامهم إليها خصوصا وقد نقلوا معهم كل ما كان تحت أيديهم من العتاد العسكري الليبي.

وقد أعلنت الحركة بدء عملياتها العسكرية ضد الجيش المالي المتواجد على أرض إقليم الأزواد مدعومة في هذا من بعض التنظيمات الجهادية الموجودة في المنطقة وخصوصا **جماعة أنصار الدين** (الآزوادية) التي أنشأها "**إياد أغ غالي**" في نفس الفترة ، وتمكنت من طرد الجيش المالي خارج حدود آزواد في فترة وجيزة[1]. مما تسبب في استياء وغضب شعبيين من تعاطي الرئيس المالي "**تومانى توري**" مع الحرب،تلاه تمرد داخل التسلسل الهرمي للجيش إذ أطاح المجلس العسكري بقيادة الكابتن "**هيا أمادو سانوجو**" بالرئيس في 22مارس 2012م ، قبيل ستة أ أسابيع فقط من انتهاء فترة ولايته متذرعا بعجز **توري** عن "توفير التجهيزات الكافية لقوات الدفاع والأمن لإنجاز مهمتها في الدفاع عن سلامة أراضي البلاد "[2].

في هذه الأثناء استغل مسلحو الحركة الوطنية لتحرير أزواد حالة الفوضى التي نتجت عن الانقلاب لبسط سيطرتهم على كل من كيدال وتمبكتو وغاو. كما استغلت جماعات مسلحة أخرى الوضع بدورها مثل "أنصار الدين" التي باتت تشارك في السيطرة على مدن رئيسة مثل تمبكتو وغاو[3].

* MNLA : le **M**ouvement **N**ational de **L**ibération de l'**A**zawad

[1] معاوية الأنصاري،" لمحات تاريخية للصراع في شمال مالي"، [ في http://www.rpcst.com، تاريخ دخول الموقع 2014/4/9، على الساعة 21:13]

[2] نفس المرجع

[3] الطاهر المعز، "الأطماع الإمبريالية في منطقة الصحراء الكبرى،"دولة ازواد" وبذور الإنفجار" ، **مجلة كنعان** [في https://kanaanonline.org، تاريخ دخول الموقع 2014/4/2، على الساعة 12.12]

## المبحث الثاني: تأسيس حركة الأزواد وتوجهها الانفصالي

تعد الحركات المسلحة ظاهرة قديمة، لكنها لم تحظ بالاهتمام إلا في القرن العشرين كون هذه الحركات تعتمد على أسلوب الصراع المسلح، بغية تغيير بعض السياسات الحكومية ، أو الحصول على الحكم الذاتي للمنطقة أو الانفصال التام عن جسم الدولة، كما تتبع في عملياتها أعمال عنف واسع النطاق انطلاقا من مواقع معينة تمثل القاعدة العسكرية للحركة ،والحركة المسلحة تبدأ كجزء من فئة من فئات المجتمع ممن يحسون بوقوع مظالم عليهم أو ممن يطالبون بتغيير بعض الأمور في مجتمعهم.

### المطلب الأول: نشأة الحركة الوطنية لتحرير الأزواد

سيتناول هذا المطلب العوامل التي ساعدت على تكوين الحركة الوطنية لتحرير أزواد، ودراسة عناصر قوتها.

#### الفرع الأول: تكوين الحركة الوطنية لتحرير أزواد

تأسست الحركة الوطنية لتحرير أزواد خصيصا لتلبية طموحات الشعب الازوادي، فهي استكمال للمشروع الذي عرف بـ"بمنظمة الكونفدرالية الصحراوية" الذي طرحه قادة الطوارق عام 1958 امام الجلسة الفرونكفونية في العاصمة السنغالية **داكار**، والذي وقع عليه البعض، وعارضه آخرون مثل **كودي فوار، الجزائر، مصر و المغرب**[1]. وبذلك نجد أن الحركات الانفصالية في مالي ليست وليدة القرن العشرين، بل تعود بوادر نشأتها إلى السنوات الأولى للتمرد، حين تأسست عدد من الحركات الثورية المعادية للحكومة المالية، احتجاجا على معاناة شعوب المنطقة لكن، لم ترتبط هذه الحركات بجماعة أثنية محددة بل ضمت كل من الطوارق والعرب. ومن أهم الحركات التي ظهرت منذ البدايات الأولى لتمرد نجد **حركة الطوارق للمقاومة، والجبهة الإسلامية العربية لـلازواد**، ثم **الحركة الشعبية لتحرير أزواد** التي تأسست سنة 1988 م، هذه الأخيرة تعد أول تنظيم سياسي للطوارق الماليين، كما مهدت فيما بعد لظهور **الحركة الوطنية لتحرير أزواد.**

---

(1) أكلي اق شكا لي، الحركة الوطنية الأزوادية وحلم دولة الصحراء"، [في http://ossanlibya.org، تاريخ دخول الموقع 2014/3/4، على الساعة12.07]

فبعد اندماج **الحركة الوطنية للأزواد والحركة الطوارقية لشمال مالي**، تقرر أن يكون الفاتح من نوفمبر 2010 بداية لتأسيس **الحركة الوطنية لتحرير ازواد**، على يد مؤسسها "بلال اغ الشريف" متخذة من مدينة تمبكتو عاصمة لها، وأما المكتب السياسي للحركة فترأسه "**محمود الشريف** " والحركة تصف نفسها بأنها "**إطار جامع لكل أطياف الشعب الأزوادي**" كونها تشمل عدة قبائل صحراوية وكما تضم مجموعة قبائل في الصحراء الإفريقية الشمالية وفي عدد من دول المنطقة. وتتبنى هذه الحركة العديد من القضايا، حيث أن مطلبها لم تعد تقتصر على التنمية أو تحسين أوضاع الاقليم فقط، بل تجاوزتها إلى فصل المناطق الشمالية كلها عن الدولة. أي الانفصال التام تحت اسم **جمهورية أزواد**. [1]

**الفرع الثاني: نهج وعناصر القوة في الحركة الوطنية لتحرير أزواد**

تكمن قوة هذه الحركة في جناحها العسكري، حيث بعد الإطاحة بنظام العقيد معمر القذافي استولوا على أسلحة متطورة ، يقول الخبراء أنها تفوق أسلحة الجيش النظامي المالي، بالإضافة إلى أن بعض عناصر الحركة العائدين من ليبيا له أكثر من عشرين سنة في الجيش النظامي الليبي، فبعد اشتداد الوضع في ليبيا تخلوا عن القذافي واتجهوا بجميع ما معهم من أسلحة ومعدات إلى شمال مالي. وبذلك تمكنوا من فرض سيطرتهم على جميع الأقاليم الواقعة في شمال مالي[2].

وقد تم الاعلان يوم 6 افريل 2012، أن أزواد شمال مالي دولة مستقلة للطوارق، من قبل الحركة الوطنية لتحرير أزواد. وتعتمد الحركة في تمويلها عبر التنسيق مع الجماعات المسلحة في المنطقة، خاصة تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، بالإضافة إلى تمويل تجار وسماسرة السلاح[3].

وهنا، عندما نتحدث عن عملية انفصال بعض الأقاليم واستقلالها نهائيا عن الدولة لا بد من الحديث عن النظرية الواقعية السياسية، فانفصال الأقاليم وحصولها على الاستقلال التام لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن القوة، فالقوة هي المحرك الرئيسي لعملية الانفصال والاستقلال سواء كانت قوة

---

[1] مقال دون مؤلف، "الحركة الوطنية لتحرير أزواد التأسيس والميثاق"، **مجلة قراءات افريقية**، [في http://www.qiraatafrican.com، تاريخ دخول الموقع 2014/4/11، على الساعة 15.25]

[2] سيدي المختار محمد الصالح جالو،" الأزمة في شمال مالي وفي باماكو"، [في http://www.iumsonline.net، تاريخ دخول الموقع 2014/4/20، على الساعة 20.30

[3] هيثم عبد الرحمان على ومرتضى رضوان بهاقيل، "الحركات المسلحة واثرها على الاستقرار الاقليمي في افريقيا(1990\2012)"، **مجلة مركز العلاقات الدولية**، العدد الثاني، نوفمبر 2013 ، ص34

خارجية أو قوة داخلية. فاستناد الأزواديين إلى مفهوم القوة الذي تنادي به الواقعية، من خلال تأسيس حركات انفصالية تعتمد على قوة الهوية الطوارقية التي تطالب بالانفصال التام عن حكومة مالي هذه الأخيرة التي تبنت نفس المفهوم، ودخلت في حرب وقائية للحفاظ على أمنها القومي، الذي يعتبر الهدف الاسمى لبقاء الدول.[1]

## المطلب الثاني: التوجهات السياسية و العسكرية للحركة الوطنية لتحرير الأزواد

لكل حركة انفصالية توجهات تعبر عن الأهداف التي أنشأت،هذه الحركة، من أجل تحقيقها وتنقسم هذه التوجحهات إلى: توجهات سياسية وأخرى عسكرية.

### الفرع الأول: النهج السايسي للحركة الوطنية لتحرير أزواد

فيما يخص النهج الذي تتبناه الحركة فتمثل في **العمل السياسي** والقانوني اللذان يهدفان إلى استعادة كل الحقوق، ونبذ العنف وإدانة الإرهاب بكل أشكاله "سواء كان إرهاب الدولة أو إرهاب الجماعات والأفراد"، و هو ما أكدت عليه الحركة في بيانها التأسيسي، على أنها حريصة على ضرورة التمييز بين الإرهاب والمقاومة المشروعة، وهي تطالب دولة مالي بالاعتراف الكامل بحقوق الشعب الازوادي التاريخية والاستجابة الجادة لحل قضية أزواد سلميا. كما مدت الحركة يدها لكل الدول الشقيقة والصديقة، و ترحب وتتطلع إلي علاقات التعاون الفعال مع كل دول وشعوب العالم وجميع الهيئات الدولية الحكومية وغير الحكومية. فهي بذلك تسعى إلى إخراج شعب أزواد من الاحتلال المالي غير المشروع، على حسب تعبير الحركة، وتهدف إلى إقامة دولة "أزواد" في المنطقة التي تمتد من شمال شرق مالي إلى شمال غربه، وهي منطقة شاسعة تغطي الصحراء الجزء الأكبر منها وتعتبرها الحركة مهد الطوارق .

وانطلاقا من مبدأ الحوار البناء مع الخصم في جو من الشفافية وتحت مظلة احترام إرادة الشعب الأزوادي، مع الحفاظ على حقها المشروع في اللجوء إلى الخيار العسكري في حال ما لم ينجح الحل السياسي السلمي، كتبت الحركة فور تأسيسها عدة رسائل تدعو فيها صناع القرار في دولة مالي إلى الجلوس على طاولة الحوار للتوصل لحل نهائي دائم للقضية الأزوادية، غير أن رسائل

[1] هانى عبد الموسى، "ظاهرة العولمة ونشوء الدول الجديدة كوسوفو وجنوب السودان نموذج"، فلسطين، جامعة بير الزيت، برنامج الدراسات الدولية ،2011/2012،ص 19.

الطرف المالي جسدت في عسكرة المنطقة، وإرسال الكتائب العسكرية إلى أزواد، واحتقار الحركة والتقليل من شأنها.[1]

**الفرع الثاني: النشاط العسكري للحركة الوطنية لتحرير أزواد**

بعد استنفاد كافة الوسائل السلمية التي تبنتها الحركات السابقة مثل حركة التحالف من أجل التغيير التي سلمت أسلحتها في سنة 2009 ضمن تسوية بين الطرفين، لم يبق أمام الحركة الوطنية لتحرير ازواد، التي استفادت من تجارب الحركات السابقة، إلا الخيار العسكري فانطلقت عملياتها التحريرية في 17 جانفي 2012م،[2] فعلى اثر وفاة الزعيم الطوارقي "**ابراهيم اغ بهنغا** "سنة 2011، قام مسلحو الحركة بشن هجوم على قاعدة للجيش المالي مستعملين احدث الأسلحة، بقيادة العقيد السابق في الجيش النظامي الليبي " **محمد اغ ناجم** " وتوجت هذه العملية بالسيطرة على مدينة "منكا" التابعة لإقليم غاو الواقعة، قرب الحدود النيجيرية. وتوالت بعد ذلك العمليات العسكرية في باقي المناطق مثل **تسليت** على الحدود الجزائرية، ثم مدينة **اغلهوك** " التابعة لإقليم **كيدال**، ونتج عن هذا الهجوم المسلح، السيطرة على القاعدة الإستراتيجية " **بامشاش**" في "**تسليت**" و انهيار مؤسسات الدولة في هذه المناطق، والسيطرة عليها. وشارك في هذا الهجوم العسكري بالإضافة إلى حركة تحرير ازواد ، حركة جماعة أنصار الدين التي يتزعمها "اياد اغ غالي"، حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا ، والقاعدة في المغرب الإسلامي". وكنتيجة لهذا التنوع في الجماعات المسلحة حدثت أعمال عنف على نطاق واسع، كما حدث صدام بين الأطراف التي اتفقت بالأمس للإطاحة بالنظام المالي، لتطيح اليوم بالحركة الوطنية لتحرير أزواد ومحاولة السيطرة على كافة المناطق. مما تسبب في حالة لا أمن في المناطق السابقة الذكر، والتي نزح منها نحو 150 ألف من سكانها إلى دول الجوار الشمالية ليبدؤا حياة اللجوء والمخيمات، بيمنا توجه 250 ألف نازح نحو دول الجنوب[3].

---

[1] المبارك أغ محمد، "الحركة الوطنية لتحرير أزواد في مواجهة الطابور الخامس"، [في http://aqlame.com، تاريخ دخول الموقع 2012/4/5، على الساعة 23.12]

[2] نفس المرجع.

[3] تقرير الأمانة العامة الاتحاد علماء إفريقيا،"الاحداث في مالي رؤية عن قرب "،باماكو، 17-1-2013 ص2،3، [ في www.africanulama.org، تاريخ دخول الموقع 2014/4/18، على الساعة 13.10]

## المبحث الثالث: علاقة الحركة الوطنية لتحرير أزواد بالفواعل الإقليمية والدولية الناشطة في إقيلم الساحل

منذ اندلاع الأزمة في مالي تم تدخل العديد من الأطراف الإقليمية والدولية التي سعت جاهدة للسيطرة على الوضع ، كون المنطقة أصبحت تشكل مجالا لاستقطاب قوى دولية في ظل التوجهات الإستراتيجية لعالم ما بعد الحرب الباردة، خاصة في ظل مكانة المنطقة الإستراتيجية، كما ذكرنا سابقا. وبالفعل، تفاقم الأزمة الأزوادية وعجز القوى الإقليمية عن حلها ، نتيجة عدم التزام الأطراف بالاتفاقيات المبرمة إقليميا، استوجبت تدخل قوى دولية لمحاولة احتواء الأزمة والحد من انعكاسها على الأمن العالمي. والجدير بالذكر، أن جميع القوى الفاعلة سواء كانت دولية أو اقليمية، كانت مناهضة للحركة الوطنية لتحرير أزواد ومناهضة لنشاطها العسكري خاصة، إذ لم تعترف أي منها بالدولة التي أعلن عن قيامها من طرف نفس الحركة. لذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى الطريقة التي تعاملت بها هذه الفواعل مع الأزمة التي أحدثها نشاط الحركة الوطنية لتحرير أزواد ورغبته في الانفصال بمساعدة بعض الحركات المسلحة الفاعلة في إقليم.

### المطلب الأول: علاقة الحركة الوطنية لتحرير أزواد بالمنظمات الدولية والاقليمية

تعتبر المنظمات فواعل لها وزنها في النظام الدولي سواء كانت منظمات دولية كهيئة الأمم المتحدة أو اقليمية، والتي تسعى لإرساء دعائم السلم والأمن في العالم.

#### الفرع الأول: علاقة الحركة بهيئة الأمم المتحدة

بعد رفع مجلس الوساطة والأمن التابع للإتحاد الإفريقي طلب المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا للتدخل في حل أزمة مالي. والإعلان عن إنشاء دولة "أزواد" من قبل الحركة الوطنية لتحرير أزواد، أصدرت الأمم المتحدة ثلاث قرارات بشأن الأزمة في مالي.

كان القرار الأممي الأول بشأن الأزمة شمال مالي **رقم 2056**، والصادر في 3جويلية 2012 وأهم ما أكدت الهيئة من خلاله هو سيادة مالي و وحدتها، كما أدانت انقلاب القوات المسلحة المالية في 22 مارس 2012 على حكومة مالي، كما شددت على الحاجة إلى الحوار الوثيق المستمر بين السلطات الانتقالية ومختلف الجهات السياسية المعنية والمجتمع المدني في مالي، وعبرت من خلال

هذا القرار أيضا عن رفضها القاطع لبيانات الحركة الوطنية لتحرير الأزواد المتعلقة باستقلال شمال مالي، واعتبرت تصريحات الحركة لاغيه وباطلة.[1]

أما القرار الثاني فكان تحت رقم **2071** والصادر في 12 أكتوبر 2012، فأهم ما تضمنه هو الاعلان عن استعداد كل من مجلس الأمن وهيئة الأمم لتقديم الدعم اللازم لوضع حد للأزمة في شمال مالي، وتقديم المساعدات من أجل تحسين الأوضاع الانسانية والأمنية في المنطقة عبر تدعيم نشاط الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، والتي فوضها مع الاتحاد الافريقي، وضع خطة للتدخل العسكري الدولي في مالي وتقديم تقريرعن تطورات هذه التحركات في غضون 45 يوما . كما دعا القرار، السلطات المالية إلى الانخراط في حوار مع المجموعات المالية المتمردة والممثلين الشرعيين للسكان المحليين في شمال مالي، وهدد بالعقوبات المجموعات المسلحة في المنطقة. كما شدد على المبعوث الخاص الجديد من أجل دول الساحل، السيد "**رومانو برودي**"، إلى المشاركة في بلورة حل شامل للأزمة المالية، في إطار تنفيذ إستراتيجية الأمم المتحدة من أجل دول الساحل، نفس القرار.[2]

وجاء القرار الثالث تحت، رقم **2085** الصادر بتاريخ 20 ديسمبر 2012، ليؤكد على استخدام كافة الوسائل لحماية المدنيين وتحقيق الاستقرار خاصة في المدن المالية الكبرى. كما دعا القرار أيضا إلى التشكيل الفعلي للوحدات العسكرية والشرطة، سواء تابعة لبعثة الدعم الدولية بقيادة إفريقية* في مالي أو لقوات الدفاع والأمن المالية وفقا لمقتضيات القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان واللاجئين[3].

### الفرع الثاني: المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا

قام تجمع الاكواس في البداية، على أساس اقتصادي في 25 ماي 1995م. إلا أن قادة ورؤساء الدول الأعضاء، بعد تزايد الأزمات في افريقيا، ادركوا ضرورة أن يكون للقضايا السياسية

---

[1] قرار مجلس الامن، رقم :2056 (2012) 5 جويلية 2012، [ في http://www.diplomatie.gov.fr، تاريخ دخول الموقع 2012/4/12، على الساعة 12:15].

[2] فيليب لاليومالي، "تصريح الناطق باسم وزارة الشؤون الخارجية " اعتماد مجلس الأمن للقرار، 2071 ،15 أكتوبر 2012، [في http://www.diplomatie.gouv.fr، تاريخ دخول الموقع 2012/4/12، على الساعة 12.30]

* وتتمثل مهمة بعثة الدعم الدولية بقيادة إفريقية في مالي في المساعدة على إعادة تشكيل قوات الدفاع والأمن في مالي بالتنسيق مع الشركاء الدوليين الآخرين المشاركين في المسار بما في ذلك الاتحاد الأوروبي وبلدان أخرى

[3] قرار مجلس الامن، رقم :2085 (2012)20ديسمبر 2012، [ في http://daccess-dds-ny.un.org، تاريخ دخول الموقع 2014/4/12، على الساعة 12.15]

والأمنية مكان ضمن اختصاصات هذه المنظمة. وبذلك، في القمة الرابعة تم الاتفاق على وضع إطار **للأمن الجماعي الإفريقي**. و من هذا المنطلق رفضت المنظمة كل من التمرد في شمال مالي والانقلاب العسكري.[1] وبناء على مهام **حماية الأمن الجماعي الإفريقي** وجهت الحكومة المؤقتة لجمهورية مالي، بوكالة "**ديوكوندا تراوري**"، طلب للمجموعة للتدخل وضمان الدعم اللوجستى للجيش المالي وتأمين المؤسسات الإنتقالية لمواجهة تهديد الحركات المسلحة الإسلامية المسيطرة على الشمال المالي.[2] ولمعالجة هذا الوضع ، تبنت "الإيكواس"مقاربة من شقين لحل الأزمة[3] :

1-فتح الحوار مع المتمردين الإسلاميين في الشمال إذ كلفت الرئيس البوركينابي "بليز كومباوري" بالتفاوض مع ممثلي أنصار الدين على أمل إقناع هذه الجماعة بقطع علاقاتها مع القاعدة بالمغرب الإسلامي والقبول باتفاق سلام مع الحكومة المالية .وقد تعهد أنصار الدين ، بعد محادثات السلام في منتصف نوفمبر2012م في واغادوغو مع الرئيس" **كومباوري**" بنبذ التطرف والإرهاب ومكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود والدخول في حوار مع جميع الأطراف لحل الأزمة بمالي وتلا ذلك مفاوضات أخرى مع وفد آخر من أنصار الدين في الجزائر في محاولة لإنهاء الأزمة.[4]

2-في حال فشل منظمة" الايكواس " في التفاوض مع الأطراف المسلحة، تقوم بالضغط دبلوماسيا، من أجل تدخل عسكري، وفي هذا الإطار، توجهت "ايكواس" بطلب من الحكومة المالية المؤقتة إلى مجلس الأمن الدولي لمساعدتها في قمع التمرد والحصول على تفويض من مجلس الأمن الدولي بالإضافة إلى الدعم اللوجستى من القوى الكبرى الأمريكية والفرنسية [5] للتدخل في مالي.

و في 12 أكتوبر من نفس السنة أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم 2071، الذي يفوض المجموعة والاتحاد الأفريقي ، وضع خطة للتدخل العسكري الدولي في مالي وتقديم تقريرعن تطورات هذه التحركات في غضون 45 يوما، وتماشيا مع ذلك عقد خبراء عسكريون من أفريقيا والأمم المتحدة

---

[1] فريدوم انوها ، " الأزمة في مالي والاحتمالات المفتوحة، تقرير صادر عن مركز الجزيرة للدراسات، 2013، ص3

[2] حورية عيارا،"دول اكواس تطالب مالي بقبول حد ادنى من انتشار قواتها في باماكو"، [ في http://www.djazairnews.info، تاريخ دخول الموقع 2014/3/12، على الساعة 15.36]

[3]Paul Rogers, "Mali The risk of intervention ", **monthly global security briefing** –june 2012,p,3

[4] فريدوم انوها ، "التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي والمخاوف الأمنية المتفاقمة"، مرجع سبق ذكره، ص9

[5] Paul Rogers, op.cit ,p,3

وأوروبا اجتماعا – مدة أسبوع – في باماكو، وضعوا خلاله خطة أولية لنشر ما بين 3000 و4000 جندي لاستعادة شمال مالي من جماعات المتمردين المرتبطة بتنظيم القاعدة.

وبعد اجتماع" باماكو" عقد اجتماع آخر يوم 11 نوفمبر 2012 في" أبوجا"، وأجمع ممثلو المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا على تشكيل قوة تدخل قوامها 3300 لاستعادة شمال مالي من المتمردين الإسلاميين، وأحيل قرار المجموعة إلى الاتحاد الإفريقي، وأيد مجلس الأمن والسلم التابع للاتحاد الأفريقي بدوره الخطة المقترحة من قبل هذه المجموعة، وأكد مفوض الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن **رمضان العمامرة**، يوم 13 نوفمبر 2012 في مؤتمر صحفي في أديس أبابا، عقد بإثيوبيا أنه قد "تقرر في هذا اليوم في ضوء جميع العوامل ذات الصلة بإقرار العمليات المنسقة لخطة نشر قوات " افيسما"AFISMA، وهي الاختصار المعتمد لبعثة الاتحاد الأفريقي لدعم مالي، وقدمت الخطة العسكرية في وقت لاحق إلى مجلس الأمن بموجب تفويض القرار 2071. إلا أن المفاوضات فشلت فاتحة المجال للتدخل الفرنسي[1].

## المطلب الثاني: علاقة الحركة الوطنية تحرير أزواد بدول الجوار والدول الناشطة في الاقليم

نظرا لأهمية العلاقات التي تبنى بين الفواعل في النظام الدولي، حيث أنه على أساس هذه العلاقات تكسب هذه الفواعل حلفاء أو تصنع أعداء. من هذا المنطلق نجد أن العلاقات في اقليم الأزواد تتشابك بين مختلف الفواعل الناشطة فيه سواء كانت دولية أو إقليمية رسمية أو غير رسمية لذلك سيتناول هذا المطلب علاقة الحركة الوطنية لتحرير الأزواد مع مختلف هذه الفواعل.

### الفرع الأول: علاقة الحركة بدول الجوار

تعتبر كل من ليبيا والمغرب من بين الدول التي لها علاقة بالأزمة في إقليم أزواد والمعنية بالنزاع فيه والتي لها دور في معالجة الأزمة باعتبارها قوى إقليمية. لذلك سنتناولها بالدراسة ولم نتناول الجزائر على اعتبار أنها أحد متغيرات هذه الدراسة وستحظى في الفصل الموالي على مجال أوسع لفهم علاقتها بالحركة الوطنية لتحرير أزواد والأزمة المالية بصفة عامة.

أولا/ ليبيا

[1]Paul Rogers, op.cit ,p,3

لقد تعددت الطرق التي وظف بها الرئيس الليبي، المخلوع معمر القذافي الطوارق، لمحاولة تنفيذ تصوراته ومشاريعه في منطقة الساحل، كجمهورية الطوارق ودولة طارقستان. فقد ساهمت ليبيا في تأسيس **الجبهة الشعبية لتحرير الصحراء العربية الوسطى** بين سنتي 1979-1981م من اجل إقامة دولة صحراوية تمتد على طول دول الساحل اى من تونس إلى موريتانيا[1] . وقبل اندلاع العمل المسلح في 1990م تم التأسيس الرسمي **للحركة الشعبية للازواد** بزعامة **اياد غالي** بليبيا أين كان الإشراف على التدريبات العسكرية من طرف العقيد معمر القذافي. [2] وقد استمر دعم النظام الليبي للحركات الطوارقية حتى سنة 2011، فعلى اثر الأحداث التي شهدتها ليبيا، استنجد القذافي بالطوارق الذين عملوا تحت إمرته في السنوات الماضية، لكن سقوط القذافي، انسحب هؤلاء المسلحون من المنتسبين إلي **الحركة الوطنية لتحرير أزواد** في الشهور الأولى من سنة 2012م عائدين إلى مالي حاملين أسلحتهم الحديثة ليجدوا جيش مالي الضعيف العدة والعتاد مما سهل على الحركة مهمتها في السيطرة على أكثر من 66% من الأراضى المالية .[3]

ثانيا/ المملكة المغربية

إن اهتمام المملكة المغربية بالقضية الازوادية له جذوره التاريخية، فولاية **تمبكتو** كانت جزء لا يتجزأ من الدولة المرابطية والموحدية والسعدية. كما أن بعض القبائل الامازيغية القاطنة بتمبكتو ذات أصول مغربية . وقد توطدت علاقة الأزواديين بالمملكة المغربية في عهد الملك محمد الخامس، في إطار ما كان يسميه المغاربة في فترة الأربعينيات **بالعمق الاستراتيجي** أو ماعرف في فترات لاحقة "بالمغرب العربي الكبير" . ففي الوقت الذي كانت فيه بعض الدول العربية كمصر والجزائر وتونس(...) تؤيد فكرة تفتيت الشعب الطارقي في الستينات، كانت المملكة المغربية تدعم قضية ازواد لبناء حزام ابيض يمنع تدفق السود نحو المغرب العربي الكبير،والحفاظ على النقاء العرقي لدول شمال إفريقيا وحماية المذهب المالكي من البدع الإفريقية، لهذا يجد المغرب نفسه اليوم بحاجة للعب دور مهم في القضية الازوادية وذلك من أجل **منع الجزائر من دعم جبهة البوليساريو**، باستغلال قضية الأزواديين كورقة ضغط عليها. وكذلك منعها **من لعب دور إقليمي** والانفراد بالقضية الازوادية.

---

[1] احمد شنة، مرجع سبق ذكره، ص 62

[2] التنبكتى، مرجع سبق ذكره، ص14

[3] سيدي احمد ولد احمد سالم، مرجع سبق ذكره،ص2.

إلا أن الإشكالية التي تواجه المغرب حاليا هي أن 60% من قادة أزواد المتواجدين بإقليمي "كيدال وغاو" مرتبطين بالجزائر ويحملون الجنسية الجزائرية، وبعضهم كان مرتبط بالقذافي، كما أن اغلب التنظيمات الأزوادية الفاعلة عسكريا يقودها في نظر المملكة المغربية إما أشخاص من إقليم كيدال يحملون الجنسية الجزائرية أو يدينون لها بالولاء، أو أشخاص عمل بعضهم سنوات في خدمة القذافي أو لهم ارتباطات بدول إقليمية داعمة للبولساريو، وهو ما يشكل عائق أمام المملكة المغربية التي لا يمكنها التعاون مع هذا النوع من القيادات.[1]

كما يرى المغرب أن ولاية تمبكتو مهمشة في صناعة القرار الأزوادي وتعاني من احتلال مزدوج من طرف تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي وحركة أنصار الدين التي يترأسها "إياد اغ غالي " والشيء الذي يزيد من تهميش "تمبكتو" ويجعلها غائبة في صناعة القرار، وفي" الحركة الوطنية لتحرير أزواد" يوجود عضو واحد من إقليم تمبكتو من أصل 28 عضوا في المجلس الوطني الانتقالي المشكل من طرف الحركة.

وفي يوم 31 جانفي2014 أستقبل الملك المغربي زعيم الحركة الوطنية لتحرير الازواد "بلال اغ الشريف " كخطوة سياسية جريئة تحسب للملك محمد السادس وللدبلوماسية المغربية باعتبارها إشارة تغيير في الإستراتيجية الدبلوماسية المغربية ترتكز على الاهتمام والانكباب المباشر على القضايا الإفريقية الشائكة ومنها قضية طوارق مالي [2] فإسراع المغرب في فتح قنوات اتصال مع الأزواديين قطع الطريق على الجزائر، خاصة أن الجزائر تعتبر حركة تحرير الأزواد ، حركة انفصالية و تصنفها ضمن المنظمّات الإرهابية، وقد حكم القضاء الجزائري قبل سنة على كثير من أعضائها بأحكام تجاوزت العشرين عاما بتهمة الانتماء إلى جماعة إرهابية.[3]

في المقابل نجد أن الطوارق لديهم قبول لمبادرة الطرف المغربي، بحكم العوامل التاريخية والثقافية التي تربط الطوارق بالمملكة المغربية، والهدف من هذا القبول هو تدويل القضية الازوادية والاستعانة بالعلاقات التي تربط المملكة المغربية بالقوى الدولية الكبرى. وفي هذا الصدد يقول الكاتب

---

(1) أبوبكر الأنصاري ،"أزواد في أجندة السياسة الخارجية للمملكة المغربية"، [في http://ossanlibya.org، تاريخ دخول الموقع 2014/3/12، على الساعة 12.12]

(2) انغير بوبكر ،"لماذا احتضن المغرب امازيغ مالي وتجاهل قضية امازيغ الجزائر ؟"، [ في http://pulpit.alwatanvoice.com، تاريخ دخول الموقع 2014/4/13، على الساعة 20.25]

(3) حسن لأشرف ،"هذه الخلفيات السياسية لاستقبال الملك زعيمَ حركة "أزواد"، [ في http://www.hespress.com بتاريخ 2014/4/13، على 20.15]

والصحفي أبو بكر الأنصاري* " نحن كطوارق لا نعرف دواليب سياسة القوى العظمى ولا نعرف أحد في البيت الأبيض أو القدس لكن ملكنا المغربي هو الذي يعرف صناع القرار في اللوبي الإسرائيلي لأنه ملك لأكثر 6ملايين يهودي مغربي يعيشون في إسرائيل وأمريكا "، فهذه المكانه التي يحظى بها الملك المغربي حسبهم هي ما سيساهم في التعريف بالقضية الازوادية. ففوضوه كمتحدث رسمي عن الطوارق، وأن كل ما يتخذه ملك المغرب من التزامات باسم الطوارق هم موافقين عليه، كما يمكنه اتخاذ الالتزامات والعهود نيابة عنهم. ويضيف أبوبكر الأنصاري "إننا في التيار الوطني الذي أعلن في الرباط عن تأسيس المؤتمر الوطني لتحرير أزواد" كنا نهدف للتعريف بعدالة قضيتنا. ونسعى للاستقلال عن مالي ونرغب في رفع الوصاية الجزائرية والليبية عن قضية الطوارق، حتى يتمكن المغرب من تدويلها وعرضها على الأمريكيين بصورة تجلب لنا الاستقلال، وعليه فالهلال السامي مشروع** ملكي مغربي، يشارك فيه أمازيغ ويهود المغرب لحماية وضمان استقلال رعايا الملك الطوارق، عن مالي وتحريرهم من الحلف غير المقدس للجزائر ومالي المدعوم من لوبي زنجي عنصري"[1] .

كما يسعى المغرب أيضا من خلال جهوده في القضية الأزوادية إلى كسب مكانته داخل الاتحاد الافريقي مرة أخرى.

### الفرع الثاني: علاقة الحركة بالدول الناشطة في الإقليم

منذ نهاية عهد الرئيس الفرنسي السابق فرانسوا ميتران وبداية حكم نظيره جاك شيراك،و نهاية عهد الرئيس بوش الأب وبداية حكم "بيل كلنتون "شهدت منطقة الساحل تنافس محتدم بين واشنطن وباريس. فأرادت واشنطن أن تخضع المنطقة لهيمنتها، فاتخذت من الرباط والقاهرة عمودا لسياساتها

* صحفي وكاتب وشاعر – ناشط من دعاة حقوق الإنسان الطوارق– مواليد 1970 في قندام في أزواد شمال مالي، تلقى تعليمه في السعودية

** مشروع الهلال السامي يوحد المصالح البريطانية والفرنسية والأمريكية في الشرق الأوسط وشمال وغرب افريقيا وأن بريطانيا تنفذ جزءها في الشرق الأوسط والكومنويلث وفرنسا تنفذ جزءها في افريقيا وأمريكا ترعى القوتين العظميين بريطانيا وفرنسا ضمن منظموتها الغربية الأطلسية

[1] أبوبكر الأنصاري ،"الهلال السامي مشروع ملكي مغربي لحماية الطوارق واسترجاع الصحراء "، **مجلة الحوار المتمدن**، عدد 1755، [ في http://www.ahewar.org، بتاريخ 2014/3/16، على الساعة 10.30]

في إفريقيا. بينما جعلت فرنسا من مالي والجزائر العمود الفقري لسياساتها في المنطقة. ومع انفجار الأزمة في شمال مالي حاول كل طرف الاستفادة من الوضع لتكريس وحماية نفوذه في المنطقة.

أولا/ علاقة الحركة بفرنسا

يعتبر الدور الفرنسي في أزمة شمال مالي أساسيا نظرا للروابط التقليدية والمستمرة بين فرنسا ومالي.

وانطلقت فرنسا في نظرتها لتصاعد نفوذ الجماعات المسلحة في منطقة الساحل قبل انقلاب مالي 2012 م. فتبنت فرنسا إستراتيجية التعاون الأمني"**اللين**" المعتمد في الأساس على أولوية تقديم الدعم اللوجيستي وتوفير معدات الاتصالات، وتدريب الوحدات المحلية، وهي الإستراتيجية التي يرى بعض المراقبين قصورها عن مواجهة حالات الاعتداء المتزايدة على المصالح الفرنسية بتلك المنطقة من خطف رهائن وتهديد المصالح الاقتصادية. مما أدى بفرنسا إلى مراجعة إستراتيجيتها تجاه المنطقة. خاصة بعد انفجار الأزمة في 2012، عبر بلورة موقف مبكر داعم لخيار التدخل العسكري لإعادة ترتيب الأوضاع في شمال مالي، غير أن موقفها ذلك لا يتبنى تدخلاً منفرداً تتحمل فيه فرنسا عبء المواجهة الأكبر، وإنما سعت لإشراك الأوروبيين في العملية عبر الاتحاد الأوروبي الذي أعلن في وقت سابق عن دراسته لإمكانية إرسال حوالي مائتي عسكري إلى مالي، وذلك لتدريب جيشها على ما يسميه "**استعادة شمال البلاد** " في إطار دعم أوروبي، يدور حول تدريب الجيش المالي وإعادة هيكلته دون التورط المباشر في أعمال القتل.[1] ويعني ذلك أن فرنسا بذلك تدعم الحكومة المالية على حساب أي حركة في المنطقة، ومن بينها الحركة الوطنية لتحرير أزواد. وقد سجل التدخل العسكري الفرنسي في مالي ضمن ما أطلقت عليه اسم " عملية سيرفال أو القط المتوحش" في 11جانفي2013، حيث شنت الطائرات الفرنسية ضربات جوية طالت حزاما واسعا يمتد من غاو ويمر بكيدال في شمال شرق البلاد، بالقرب من الحدود مع الجزائر، ويصل بلدة ليري في الغرب بالقرب من الحدود مع موريتانيا. وكلل هذا الهجوم بالنجاح الأولي مثل الاستيلاء على المدن الهامة وتخليص الحكومة الانتقالية الضعيفة في باماكو من المتمردين الإسلاميين.[2]

---

[1] على ابو فرحة ،"التدخل العسكري في مالي تدويل وتداعيات إخفاق الدولة دون مسبباتها"، **مجلة قراءات افريقية** ،العدد 16، ص43.

[2] فريدوم انوها،"التدخل العسكري الفرنسي الافريقي في ازمة مالي والمخاوف الامنية المتفاقمة"،مرجع سبق ذكره، ص8.

ثانيا/ علاقة الحركة بالولايات المتحدة الأمريكية

تمثل الموقف الأمريكي اتجاه أزمة الطوارق منذ بداياتها في البحث عن حليف طوارقي تتعامل معه الولايات المتحدة الأمريكية لإضعاف النفوذ الفرنسي والجزائري في المنطقة. فتحالفت في بداية الأمر مع النيجيري "مانو دياك" خريج الجامعة الأمريكية، وبعد وفاته تحالفت مرة أخرى مع الامازيغي أبو بكر الأنصاري رئيس المؤتمر الوطني لتحرير ازواد، الذي صرح علنا عن تعاون الحركة الوطنية لتحرير ازواد مع الولايات المتحدة الأمريكية، في قوله "إن حركتنا هي الحركة السياسية الوحيدة في الساحة الازوادية الحليفة لأمريكا وتساند إسرائيل، وإن الحركة ستكون العمود الفقري للسياسة الأمريكية في إفريقيا".[1]

وقد شكل انفجار الأزمة في مالي صراعا داخل الإدارة الأمريكية حول الموقف الذي يجب الالتزام، وفي هذا الصدد جاء في صحيفة " لوس أنجليس تايمز" إن البيت الأبيض ووزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) مختلفان حول الموقف الذي يجب تبنيه". كما أوضحت أن عددا من مسؤولي البنتاغون وضباط كبار يحذرون من أن غياب التزام أكبر من جانب الولايات المتحدة يمكن أن يجعل مالي ملاذا للمتطرفين، كما كانت أفغانستان قبل اعتداءات 11 سبتمبر 2001. على العكس من ذلك يرى مستشاري البيت الأبيض أنه غير واضح ما إذا كان متمردو مالي، وبينهم عناصر من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب يشكلون تهديدا يعرض الولايات المتحدة للخطر. لكن تسارع الأحداث في المنطقة وتعقد الوضع في مالي، دفع بالولايات المتحدة الأمريكية للتحالف مع النظام المالي، وتأييد التدخل العسكري معلنة استعدادها لتقديم دعم لوجستى للقوات المالية. [2]

---

[1] نبيل بوبية، مرجع سبق ذكره، ص144

[2] أميرة محمد عبد الحليم ، "زيارة كلينتون للجزائر واحتمالات التدخل العسكري في مالي"، [في http://acpss.ahramdigital.org.eg، تاريخ دخول الموقع 2014/01/22، على الساعة 17:12]

**إذن لقد زادت التفاعلات الأخيرة في اقليم الأزواد من توتر المنطقة، و إزداد معها، الحديث عن التهديدات الأمنية الزاحفة من منطقة الساحل و الصحراء. و الجزائر بحكم موقعها كانت المتأثر الأكبر من هذه التداعيات، خاصة أنها تشترك مع مالي في حدود طولها 1400 كلم، ويقيم بها ما يقرب من خمسون ألف من الطوارق. الأمر الذي جعل السلطات الجزائرية تخشي من انتقال الفوضى التي تعانيها مالي، فيمتد العنف إليها،الأمر الذي من شأنه أن يحدث أزمة سياسية، وخصوصا بين طوارق مالي النازحين الذين قد يتجهون شمالا، وقبائل الطوارق الجزائرية. ومنه فإن الجزائر معنية بمتابعة تطورات منطقة أزواد عن كثب، حتى تتمكن من التعامل مع مثل هذه الأوضاع.**

# الفصل الثاني:

# الإستراتيجية الجزائرية

# لمواجهة انعكاسات نشاط

# الحركة الوطنية لتحرير أزواد

# على الأمن في الجزائر

تعنى الجزائر بمتابعة التطورات التي يعرفها إقليم الساحل خاصة ما يعانيه الشمال المالي، من نزاع مسلح نتيجة نشاط الحركات المتطرفة وانتشار الجريمة المنظمة بأنواعها المختلفة، كون الأحداث تجري على حدوها الجنوبية في زمن أصبحت فيه الحدود مخترقة من قبل فواعل غير دولاتية. وتعتبرالأزمة الراهنة التي يعاني منها الشمال المالي –إقليم الأزواد– نتيجة المطالب الانفصالية للحركة الوطنية لتحرير الأزواد ونشاطها السياسي والعسكري، باعتبارها الممثل الرسمي للإقليم الأزوادي، وما انجر عنها من تهديدات في ميادين عدة سياسية، اقتصادية، اجتماعية و أمنية وعسكرية.

لذلك فإننا في هذا الفصل سنتطرق لهذه التهديدات ومدى انعكاسها على الأمن في الجزائر وبالتالي دراسة الجهود الجزائرية المبذولة من أجل محاولة احتواء الأزمة التي أحدثها نشاط هذه الحركة وما انجر عنه من تداعيات على أمنها في ظل التنافس على الإقليم الأزوادي خاصة بعد التدخل العسكري في الإقليم وانعكاسه على نشاط الحركة الوطنية لتحرير الأزواد.

## المبحث الأول: تداعيات الحركة الوطنية لتحرير أزواد على الأمن في الجزائر

يعتبر إقليم أزواد شمال مالي بؤرة توتر دائم في اقليم الساحل، وذلك بسبب تمرد الطوارق الذي لايكاد يتوقف –منذ استقلال دولة مالي كما ذكرنا سالفا– والذي خرج عن السيطرة بعد الاعلان عن قيام دولة "أزواد" من طرف الحركة الوطنية لتحرير أزواد.

إن نشاط هذه الحركة وانتهاجها العنف من خلال العمليات العسكرية من أجل تحقيق رغبتها في الانفصال والاعتراف بالدولة المعلن عن قيامها، خلق أزمة داخل دولة مالي، مما زاد من توتر إقليم الساحل كما زاد من المخاطر والتهديدات التي كان لها تداعيات خطيرة على دول المنطقة خاصة منها الجزائر.

### المطلب الأول:التهديدات العسكرية والسياسية

طالما كان الأمن العسكري أو بمعنى أدق البعد العسكري للأمن أهم الأبعاد التي ركزت عليها الدراسات الأمنية خاصة منها الدراسات التقليدية، فالمدرسة الواقعية مثلا تعتبر أن أمن الدولة يتحقق بقوتها العسكرية وأن أي خلل في هذه القوة قد يوثر سلبا على أمن الدولة بأبعاده الأخرى والتي ترتبط أساسا بالبعد العسكري.

المدارس النقدية هي الأخرى لم تهمل الأمن العسكري، فمدرسة كوبنهاكن مثلا اعتبرت أن قطاع* الأمن العسكري هو الأهم بما أن التهديدات العسكرية تمس كل مكونات الدولة. لذلك فإن النشاط المتزايد للحركة الوطنية لتحرير أزواد أبرز مجموعة من التهديدات العسكرية التي اثرت سلبا على الأمن في الجزائر.

**الفرع الأول: التخوف من انتقال التمرد الطوارقي إلى الأراضي الجزائرية**

تعتبر منطقة الساحل بمثابة حزام أمني في سياسة الدفاع الوطنية للجزائر، وتعد هذه الأخيرة في قائمة الدول المعنية بحالة اللاستقرار وتدهور الأوضاع بمنطقة الساحل. ومن هذا المنطلق، فإن حساسية الوضع وتشابك خيوط الأزمة في دولة مالي خلقت التخوف من انتشار نزعة التمرد بين الطوارق الجزائريين، وتحريضهم على الانفصال و تحفيزهم على الانضمام إلى إخوانهم في شمالي النيجر و مالي مما قد يدخل الجزائر في حالة لا استقرار قد لا تقوى على تجاوزها خاصة في ظل الظروف التي عانتها و لا زالت تعاني منها جراء العشرية السوداء[1] الأمر الذي من شأنه أن يكون ذريعة لتدخل قوى خارجية فيها.

من جهة أخرى يخلق النزاع في اقليم الأزواد تخوفا من انتقاله إلى داخل الأراضي الجزائرية ذلك من خلال العمليات التي يقوم بها الجيش المالي لملاحقة المتمردين اللذين يلجؤون للأراضي الجزائرية للفرار ولاتقاء هجمات القوات المالية، كما يستخدمونها كمراكز لضرب الجيش المالي. فبالرغم من توقيع اتفاق السلام في جويلية 2006 ما زالت العمليات العسكرية ناشطة في منطقة الأزواد، وفي مارس 2007 عادت مجموعة منشقة تابعة لإبراهيم أغ باهنغا لحمل السلاح ضد السلطات المالية و شنت هجوما على موقع **تنزاواطين** أين اختطفت 23 عسكري، و قامت قوات الجيش المالي بتعقب عناصر هذه المجموعة داخل الحدود الجزائرية، و قادت قوات مشتركة لمالي

* لقد ميز باري بازان، وهو أحد رواد مدرسة كوبنهاغن، خمسة قطاعات للأمن– الأمن العسكري: ويخص المستويين المتفاعلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية، وكذلك مدركات الدول لنوايا بعضها. – الأمن السياسي: ويعني الاستقرار التنظيمي للدول، ونظم الحكومات والأيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها. – الأمن الاقتصادي: ويخص الموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة. – –الأمن الاجتماعي: ويخص قدرة المجتمعات على إعادة انتاج أنماط خصوصيتها في اللغة والثقافة والهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها. – الأمن البيئي: ويتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي المحلي أو الكوني كعامل أساسي تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية.

[1] ظريف شاكر، مرجع سبق ذكره،ص.59

والنيجر حملة عسكرية لتطهير شمال البلدين من عناصر الجماعات المتمردة، ما أوقع خسائر بين المدنيين و العزل.[1]

من جهة أخرى أفسدت الأزمة في اقليم الأزواد مساعي الحكومة الجزائرية منذ وقت طويل للإشراف على الشؤون الأمنية في اقليم الساحل. فبعدما سعت الجزائر جاهدة لتفادي الوجود الغربي المباشر عند حدودها الجنوبية، وأشرفت على مختلف أشكال التعاون الإقليمي، وعملت على إقصاء منافسيها في شمال أفريقيا ومنعهم من التدخل، أصبحت الأمور تسير الآن في الاتجاه المعاكس تماما. فبسبب الأزمة في مالي، حلقت الطائرات الفرنسية فوق الأراضي الجزائرية وتتمركز القوات الفرنسية على مقربة من الحدود. كما أن "بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية"، التي تشكلت بمجهود إقليمي، أدت إلى تهميش الجزائر التي تتبنى سياسة عدم التدخل ومبادراتها الأمنية الإقليمية المتعددة. في حين طالب البعض في المجتمع الدولي الجزائر ببذل مزيد من الجهود حيث لمحوا علنا إلى أنه من شأن دول أخرى في شمال أفريقيا أن تتسلم زمام الأمور في المنطقة[2].

**الفرع الثاني: انتشار الإرهاب والجريمة المنظمة**

أنعشت أزمة مالي من جديد النشاط الإرهابي في منطقة الساحل وشمال إفريقيا حيت تحولت مالي إلى موقع أساسي مرتبط بالإرهاب في المنطقة، سواء من خلال تأمينها ملاذا آمنا للإرهابيين أومعقلا للتدريب أو نقطة انطلاق لهم، أو وجهة نهائية لنشاطهم، خاصة أن الجماعات المرتبطة بالتنظيمات الإرهابية تعد أطرافا مسيطرة في الصراع في مالي. كل ذلك نتج عنه زيادة عمليات الجريمة المنظمة في المنطقة.

أولا/ انتشار الإرهاب

لم يمثل صعود الجماعات المتشددة أمرا غريبا لدول منطقة الساحل، حيث تميزت هذه المنطقة خلال العقد الأخير، بأنها كانت ملجأ لفروع ونشاطات تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. وقد بدأ يتحول نشاط الجماعة السلفية للدعوة والقتال في صيف عام 2003 نحو الإقليمية بدلا من المحلية، بعد أن وضعتها الإدارة الأمريكية على قائمة الجماعات الإرهابية في عام 2002، وفي

---

[1] نفس المرجع، ص59.

[2] بنجامين نيكلز، "مالي والتداعيات الاقليمية"، [ في على الرابط http://carnegieendowment.org، تاريخ دخول الموقع 2014/5/11 على الساعة 14.59].

جانفي عام 2007 أعلنت الجماعة تغيير اسمها ليصبح "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" مؤكدة ولاءها لتنظيم القاعدة العالمي[1] .

ومع تصاعد الأزمة في مالي، وتمكن الجماعات المتشددة من السيطرة علي الشمال زادت مخاوف دول الساحل المجاورة لمالي من انتقال عدوى هذه الجماعات إلي اراضيها بنشر عناصرها أوالتعاون مع جماعات داخلية تحمل أفكارا متطرفة، أو تكوين خلايا إرهابية داخلها فقد أبرزت الأزمة في مالي عددا من التنظيمات الإرهابية التي توجد في منطقة الساحل الإفريقي، ومن أهمها جماعة أنصار الدين، وحركة التوحيد والجهاد،(...). وقد تفاوتت درجات التهديد الإرهابي لهذه الدول، فالأكثر تعرضا للتهديد هي النيجر، وموريتانيا، والجزائر، هذه الأخيرة تعتبر من الدول الأكثر تضررا من وجود اضطرابات في مالي.

وقد هاجمت عناصر من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ثكنة للدرك الوطني **بتيزنطاوين** في تمنراست وقتلت إحدى عشر دركيا، حيت أتى هجومها بعد أسابيع قليلة من إنشاء قيادة عسكرية مشتركة بين مالي النيجر، موريطانيا و الجزائر في ماي 2010. بالإضافة إلى الاعتداء على القنصلية الجزائرية بـ"غاو" في مالي في الخامس من مارس سنة 2012 من قبل مسلحين تابعين لحركة التوحيد والجهاد، المنشقة عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، الذين اقتادوا القنصل وستة من الموظفين الآخرين إلى وجهة مجهولة، وقد تم الافرج عن ثلاثة منهم في في فترة لاحقة بينما تم اعدام نائب القنصل "الطاهر تواتي" بعد أن رفضت الجزائر التفاوض مع الخاطفين انطلاقا من مبدأ تجريم دفع الفدية[2].

كما قامت إحدى كتائب الجماعات الإرهابية التابعة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي باحتجاز 132 من الرعايا الأجانب، ينتمون إلى احدى عشر دولة مختلفة، الذين يعملون في منشأة الغاز بـ"تيقنتورين" بعين أمناس في الجنوب الشرقي للجزائر. وقد أعلن مختار بلمختار (الملقب ببلعور، قائد كتيبة "الملثمين" التي قامت بعملية الاحتجاز) في إحدى القنوات الموريتانية أن هذه

---

[1] أميرة محمد عبد الحليم، "مابعد التدخل: التداعيات الداخلية والاقليمية للحرب في مالي"، [في http://digital.ahram.org.eg، تاريخ دخول الموقع 2014/5/11، على الساعة 15.03].

[2] إيمان أحمد عبد الحليم، تأثيرات تنامي الحركة الجهادية شمال مالي على الجزائر، **مجلة السياسة الدولية** [في http://www.siyassa.org.eg بتاريخ 2014/05/20، على الساعة 10.15].

العملية جاءت ردا علي التدخل العسكري في مالي، وتوعد فرنسا ورعاياها في الإقليم. [1] رغم أن الجزائر، وبسبب تجربتها المريرة في التعامل مع الجماعات الإرهابية خلال العقدين الأخيرين، حاولت ألا تخضع للضغوط التي مارستها عليها فرنسا والولايات المتحدة للانخراط في الحرب في مالي. وأكدت أن الاعتماد على الحل الأمني فقط في مواجهة هذه الجماعات يؤدي إلي نتائج وخيمة. لكنها علي الرغم من رفضها للعمليات العسكرية في مالي، أن تنأي بأراضيها بعيدا عن تأثيرات هذه الحرب حتى بعد أن أغلقت الحدود بينها وبين مالي.

ثانيا/ انتشار الجريمة المنظمة:

تعرف الجريمة المنظمة على أنها:"جريمة خطيرة ارتكبتها جماعة اجرامية منظمة متشعبة في أكثر من بلد، والسبب وراء ارتكابها هو المنفعة المالية أو تحقيق هدف غير شرعي"[2] ، ومن هذه الجرائم الاتجار بالمخدرات، غسل الأموال وتزييفها، الاتجار في البشر(...)

ولقد أفسح عدم الاستقرار في مالي المجال لانتشار الجريمة المنظمة، وساعد المهربين على التحرك بحرية أكبر في بلد متورط أصلا في الشبكات الإقليمية والعالمية للاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة والبضائع والأشخاص، ويرتبط على وجه الخصوص بتهريب المهاجرين في ليبيا والجزائر والمغرب.

1/-الهجرة غير الشرعية:

تعتبر الهجرة غير الشرعية، واحدة من أبرز الآفات التي يعرفها العالم بأسره، وهي تعرف بأنها "دخول الشخص الأجنبي إلى التراب الوطني بطريقة سرية أو وثائق مزورة بنية الاستقرار أو العمل أوالعبور"، وبحكم موقعها الجغرافي الاستراتيجي وإطلالها على البحر الأبيض المتوسط. وكذا قربها من القارة الأوروبية فإن الجزائر تعتبر بوابة القارة الإفريقية، وهذا ما جعلها حلما بالنسبة إلى الأفارقة للخروج من بلدانهم، هروبا من الفقر والجوع ومختلف المشاكل الأخرى، وظاهرة الهجرة غير الشرعية ليست ظاهرة جديدة على الجزائر ذلك لأن الجنوب الجزائري كان قد عرفها منذ سنوات الاستقلال الأولى، بسبب عوامل التصحر والجفاف الذي تعاني منه الدول الإفريقية خاصة مالي والنيجر، وتعد

---

[1] أميرة محمد عبد الحليم، مرجع سبق ذكره.

[2] اسراء أحمد اسماعيل، الجريمة المنظمة وتحديات الأمن الانساني في المنطقة العربية، **ملحق مجلة تحولات استراتيجية**، عدد 186، أكتوبر 2011

ولاية تمنراست بحكم مساحتها الشاسعة وتموقعها على الحدود الجنوبية مع كل من مالي والنيجر المنفذ الرئيسي للأفارقة المهاجرين نحو الأراضي الجزائرية.

وقد تزايدت تدفقات الهجرة غير الشرعية من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى شمال أفريقيا ومنها إلى أوروبا ابتداء من أوائل التسعينيات. وبرزت **غاو** في شمال مالي وأغاديز في النيجر واللتان تعدان أيضا مركزين لتهريب السجائر، كمركزين رئيسين لرحلات المهاجرين إلى المغرب (عبر الجزائر) أو إلى ليبيا. مما ساعد على ظهور شركات نقل في المنطقة متخصصة في عمليات النقل على الطرق الوعرة، أو وضع ترتيبات مع المسؤولين الفاسدين. وتتم عمليات الهجرة غير النظامية في المنطقة عموما وفق نظام "الدفع أولا بأول" بدلا من نظام "الحزمة الكاملة" وهذا يعني، كما يبين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أن مجموعة أو شبكة واحدة لاتتولى عادة إدارة العملية برمتها، حيث تتم عمليات النقل والتفاوض على دفع الرشاوى مع موظفي الجمارك والشرطة في العادة في مراحل منفصلة من الرحلة عبر النيجر ومالي، وتتولّى شركات نقل جزائرية أو ليبية المسؤولية عند الحدود[1].

2/- المخدرات وعمليات التهريب وانتشار السلاح:

طالما اعتبرت منطقة الساحل والصحراء مكانا للمبادلات، أين لا يكون للحدود أية أهمية بسبب الحروب الأهلية التي عرفتها والنزاعات التي عرفتها، ولا تزال تعرفها، دول هذه المنطقة منها مالي والنيجر والتشاد، مما جعل حدودها غير مراقبة بشكل جيد.

فخلال العقد الماضي، جرى استكمال عمليات تهريب البضائع القانونية، القائمة على أساس فروق الأسعار بين البلدان وتجنب الضرائب، بتهريب **المخدرات** حيث توسع وبسرعة نوعان من التدفقات المختلفة لهذه المادة في كل أنحاء منطقة الساحل، وتقاطعت مساراتهما المختلفة فمن جهة تدفق الكوكايين من أميركا الجنوبية إلى أوروبا، عن طريق ليبيا ومصر، منذ حوالي العام 2005. وتدفق صمغ الحشيش المغربي إلى ليبيا ومصر وشبه الجزيرة العربيةمن جهة أخرى ويعزى هذا النمو إلى ارتفاع الطلب في أوروبا والمشرق، وكذلك بسبب فرض ضوابط مشددة على طول الحدود المغربية – الجزائرية، وقبالة سواحل إسبانيا وجزر الكناري، والمطارات الأوروبية، الأمر الذي جعل الطرق

[1] ولغرام لاخر، "الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء"، بيروت ، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي ، سبتمبر 2012، ص 8

المارة عبر منطقة الساحل التي تضعف السيطرة عليها محط أنظار المهربين، حيث تشير جميع الأدلة المتاحة إلى أن تدفق صمغ الحشيش المغربي باتجاه ليبيا ومصر والجزيرة العربية، مستمر بلا انقطاع .وبحسب تقديرات مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة فقد بلغ الإنتاج المغربي877 طن في العام[1] .

أيضا، تجاوزت تدفقات السلع في إقليم الساحل نظام الجمارك الرسمي في عملية أدت إلى نشوء ترتيبات غير رسمية بين التجار والمسؤولين. فنمت صادرات الإبل من مالي والنيجر إلى الجزائر وليبيا، وهي تعتمد في أغلب الأحيان على الشبكات التي كانت تدير عمليات تهريب السلاح أيضا وقد ازدادت وتيرة عمليات التهريب مع نشوب الصراع في شمال مالي.[2] وقد ضبطت القوات الجزائرية في الجنوب الجزائري شحنة سلاح مهربة من ليبيا باتجاه شمال مالي، و بعد التحقيقات تبين أن الشحنة تابعة لجماعة **عبد الرحمان التندغي** (حاكم إمارة الصحراء و عضو في مجلس أعيان القاعدة ببلاد المغرب) الذي مول هذه العملية، حيث عثر على مبلغ 70 ألف دولار لدى الموقوفين الذين شهدوا على صلته بالعملية و إن المتورطين في هذه العملية من جنسيات متعددة جزائرية، ليبية وموريتانية لهم سوابق في تهريب المخدرات و السجائر. و قامت القوات الجزائرية بحيازة 100 كغ من المتفجرات التي خطط لتسليمها بالجزائر و إيصال باقي الشحنة إلى مالي. حيث تخصصت شبكة عبد الرحمن التندغي في تهريب السلاح من ليبيا و بيعها لمهربي السجائر و المخدرات، و هو المسؤول عن تسليح إمارة الصحراء بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب.[3]

وبالإضافة إلى التهديدات العسكرية، تعاني الجزائر مجموعة من التهديدات **السياسية** أهمها **التخوف من ظهور دولة فاشلة** على الحدود الجزائرية لأنه ومن خلال ما تعانيه دولة مالي من أزمات مختلفة يتضح أنها تسير نحو الفشل، حيث تشير الدراسات الإستراتيجية الأولية إلى أن الجزائر ستجد نفسها أمام دولة فاشلة تجسدها "الحالة المالية" وذلك بعد انقلاب أفريل 2012 والذي أدى لاحقا إلى إعلان "كيان أزوادي"، وما سينتج عنه من أزمات ترتبط مفصليا بنشر وتوسع رقعة التهديدات الأمنية الصلبة وليينة، وهي تهديدات تضعها الجزائر وتتعامل معها بحذر ودقة لما لها من آثار

---

[1] نفس المرجع، ص 8

[2] نفس المرجع

[3] محمد بن أحمد، "الأمن الجزائري يتهم التندغي الموريطاني و7 ليبيين بتهريب الأسلحة للقاعدة من ليبيا"، **جريدة الخبر**، [في http://www.elkhabar.com، تاريخ الدخول 2014/4/12، على الساعة 10.22]

ستكون تداعياتها واضحة على صعيد الوحدة الترابية للجزائر نتيجة للروابط الأثنية والتاريخية بين المكون الأمازيغي الطارقي الموجود في مالي والدول المغاربية [1].

## المطلب الثاني:التهديدات الاقتصادية والاجتماعية

### الفرع الأول: مشكلة اللاجئين

تعاني بلدان شمال أفريقيا من تحديات ديموغرافية بسبب الأزمة التي تعيشها مالي فقد تدفق الماليون عبر الحدود وأصبح عشرات الآلاف منهم لاجئين في البلدان المجاورة، على رأسها الجزائر وموريتانيا. وتكمن مشكلة اللاجئين الأساسية في أنهم يؤثرون على التوازن الإثني في الجزائر خاصة بين ولايات الجنوب. إذ يتواجد أزيد من 20000 من مالي والنيجر في الجزائر تم منح 75% منهم الجنسية الجزائرية[2]، وهو ما يؤثر على التجانس الاجتماعي في الجزائر ويساهم في تقويض العديد من القيم الاجتماعية من خلال التركيب الإثني والثقافي والديني واللغوي، وكذا تسببهم في انتشار العديد من الأمراض والأوبئة في المنطقة. وذلك أنهم يعتبرون وسيلة لنقل الأمراض الخطيرة مثل السيدا، وقد أصبحت ولاية تمنراست أصبحت تحتل الصدارة في نسبة الإصابة بهذا الوباء الخطير نظرا إلى كثرة الوافدين الأفارقة إليها، مع العلم أن عددا من العنصر النسوي الإفريقي يمارس الرذيلة في الجزائر كوسيلة لجمع المال من أجل التوجه إلى الخارج. وحسب تقارير ودراسات فقد تأكد أن 1/5 من الأفراد الحاملين لفيروس السيدا وحوالي مليون إفريقي معرضون للموت من هذا الوباء الخطير جراء تنقله عن طريق الأفارقة الممارسين للدعارة في الجزائر [3] .

كما تسبب هذا التواجد الكبير للأفارقة في الجنوب الجزائري في زيادة انتشار البطالة بين سكان هذه المناطق، حيث يستحوذ المهاجرون على فرص العمل مقابل أجور زهيدة و دون تأمين صحي وبالتالي يقضون على آليات العمل المنظمة خاصة في مجالات البناء، الطاقة و الحرف.

---

[1] بوحنية قوي، "الاستراتيجية الجوائرية تجاه التطورات الامنية في منطقة الساحل الافريقي"، مركز الجزيرة للدراسات، 2012ص ص 3-4

[2] ظريف شاكر، مرجع سبق دكره،ص113.

[3] مليكة حراث، "آلاف اللاجئين الماليين يجتاحون الجزائر"، **جريدة الخبر اليومي** [في http://www.akhbarelyoum.dz، تاريخ دخول الموقع 2014/5/19 على الساعة 13.40].

بالإضافة إلى ذلك، يلجأ الكثير من اللاجئين الأفارقة في الجزائر إلى التسول من أجل تلبية حاجتهم مما زاد من حدة هذه الظاهرة التي أصبحت تعاني منها الجزائر في السنوات الأخيرة.

**الفرع الثاني: تدهور القطاع السياحي**

تعد الصحراء الجزائرية، خاصة المناطق الحدودية مع شمال مالي، ذات أهمية تاريخية وأثرية ما يجعلها محل اهتمام السياح الأجانب الذين يوسعون للتعرف على المنطقة، و اكتشاف خباياها الموجودة في الهقار و الطاسيلي، و كذا الاستمتاع بالطبيعة الصحراوية حيث يتم استقبال السياح في مخيمات تقام في الهواء الطلق تماشيا مع طبيعة المنطقة و رغبة السياح في المغامرة والاستكشاف كون غالبيتهم ذوي جنسيات أروبية. ما يشكل دخلا هاما للاقتصاد الوطني.

وقد تسبب النزاع في شمال مالي في القضاء على القطاع السياحي بسبب تدهور الأوضاع الأمنية، و هذا ما يسبب خسارة كبيرة للاقتصاد الجزائري، فعوضا من الاهتمام بالقطاع السياحي وتنميته نجد إهمالا كبيرا اتجاهه، حيث أن تدهور الأوضاع الأمنية بسبب تمرد الطوارق في مالي من جهة و انتشار ظاهرة خطف الرهائن الأجانب مقابل فديات و الأعمال الإرهابية و نشاط القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في المنطقة، من جهة أخرى، جعل من هذه المناطق مهجورة من السياح وتعاني من فراغ أمني كبير خصوصا في شمال مالي بسبب عدم تحكم القوات المالية في ضبط حدودها لضعف الإمكانيات و لعجزها عن مواجهة الإرهاب تبقى الجزائر تحت وطأة هذه التهديدات الإرهابية. و التخوف من انتقال اللاأمن من عمق الصحراء نحو عمق البلاد خصوصا مع إحياء النشاط الإرهابي في الشمال بالتمويل من الجنوب.[1]

وقد أعلنت وزارة السياحة والصناعة التقليدية عن وضع خمس ولايات من جنوب الوطن في خانة المناطق "المحرمة" على السياح، جراء تدني الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل بشمال مالي بعد أن اتسعت مساحة الاشتباكات بين القوات الفرنسية والجماعات المتمردة لتمتد إلى الإقليم الجزائري[2]. و قد كانت منطقة اليزي بولاية تمنراست في الواجهة بالإضافة إلى منطقة الأهقار، وقد يصل الخطر في مراحل لاحقة إلى ولايات أخرى على غرار أدرار و تندوف و ورقلة.

---

[1] ظريف شاكر ،مرجع سبق ذكره، ص98.

[2] سعيد بشار،"قطاع السياحة الخاسر الأكبر من تدني الأوضاع الأمنية في الساحل"، **جريدة الفجر**[في http://www.al-fadjr.com، تاريخ دخول الموقع 2014/4/19 على الساعة 12.29]

وعليه فإن حجم الخسائر المحتملة من جراء تدهور الحالة الأمنية ستكون خطيرة من منطلق أن ذلك يرتبط بعدد السياح والرحلات المنظمة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن السياحة الصحراوية تنتعش خلال خلال فصل الشتاء، حيث يبحث السياح الغربيون بالمقام الأول عن الدفء في هذه المناطق فقد بلغ عدد السياح الوافدين إلى تمنراست 643 سائحا فقط سنة 2012، أي بنسبة انخفاض بلغت 60 بالمائة بالمقارنة مع عام 2011[1].

**الفرع الثالث: تعطل المشاريع الاقتصادية**

تعد الجزائر وفقا لمساحتها أكبر دولة أفريقية وعاشر دولة على مستوى العالم، تملك ثالث أكبر احتياط نفطي في أفريقيا بعد نيجيريا وليبيا، حيث تقدر الاحتياطات النفطية المؤكدة بنحو 12.2 بليون برميل، وتملك ثاني أكبر احتياط من الغاز الطبيعي بعد نيجيريا، وتصنف من ضمن قائمة البلدان العشرة الأكثر امتلاكا لاحتياطات الغاز في العالم كما تتمتع البلاد باحتياط نقد أجنبي يصل إلى 200 بليون دولار، وهو مبلغ كاف لتمويل واردات الجزائر لما يزيد عن ثلاث سنوات[2].

رغم كل هذه المقومات فإن الاقتصاد الجزائري يظل هشا باعتباره اقتصادا ريعيا يعتمد على النفط فقط حيث صبت الحكومة جل اهتمامها خلال السنوات الماضية على السياسة والأمن بسبب الأوضاع الامنية المزرية التي مرت بها البلاد فيما عرف بالعشرية السوداء آنذاك، دون الالتفات إلى الإصلاح الاقتصادي.

وبذلك فإن أي اضطرابات قد تمس قطاع المحروقات سوف تنعكس بالضرورة على الاقتصاد الجزائري سلبا، وهو ما تجلى بوضوح غداة انفجار الأزمة في إقليم الأزواد خاصة بعدما تم الاعتداء على مجمع "تيقنتورين" والذي كانت له تداعياته على الاقتصاد الوطني وإنتاج الغاز بالتحديد. فقد تراجع إنتاج الغاز بـ18% بسبب تراجع الإنتاج في قاعدة تيقنتورين التي كانت توفر 9 مليارات متر مكعب توجه كلها للتصدير وإذا كان الإنتاج الكلي يقدر بـ 140 مليار متر مكعب فإن حجم الخسائر

---

[1] نفس المرجع.

[2] الحسن عاشي، "اقتصاد الجزائر والفجوة بين الموارد والانجازات"، [في http://www.alhayat.com، تاريخ دخول الموقع 2014/4/24،على الساعة 10.30].

تصل إلى 25 مليار متر مكعب ما يعادل ملايير الدولارات، وهي كمية كبيرة تؤثر على الاقتصاد الوطني.[1]

## المبحث الثاني:الجهود الجزائرية لمواجهة إ نعكاسات نشاط الحركة الوطنية لتحرير ازواد.

يربط "جوهان غالتونغ"، في نظريته **العنف البنيوي**، بين فكرتي **ضعف التوزيع والـلا عدالـة الإجتماعية** ببروز **الأزمات الداخلية**، خاصة عندما تكون هناك **أزمة هوية** مرتبطة بمكون إجتماعي متمركز جغرافيا، ما قد ينتج عنه إنفصال عن الدولة. ويؤدي ذلك لحالة إنفلات أمني وإنهيار الدولة وبالتالي إنتقال التهديدات إلي دول الجوار، وهذا ما لاحظناه من خلال دراستنا للموضوع. فالتهميش والحرمان الذي مارسته الحكومة المالية على إقليم أزواد– كما ذكرنا سالفا–هو ما دفع بالمتمردين الطوارق للمطالبة بالإنفصال التام عن كيان الدولة.[2]

إن إدرك الجزائر لتحدي الأمني الذي يشكله لها إنهيار وتفتت دولة مالي، في حال الإنفصال التام لإقليم ازواد. هو ما دفع بها إلى القيام بدور الوسيط منذ بداية اللأزمة ساعية للمزاوجة بين الحفاظ على الوحدة الترابية لدولة مالي من جهة، وضمان عدم إقصاء وتهميش سكان الطوارق من جهة أخرى.

### المطلب الأول:الجهود الجزائرية لحل الأزمة في إقليم ازواد.

إن موقع الجزائر الإستراتيجي ، بالإضافة إلى الحنكة الدبلوماسية التي إكتسبتها عبر مسارها التاريخي، أعطي لها وزنا إقليميا ودوليا في حل النزاعات. الأمر الذي دفع بها للعب دور إقليمي في تسوية وحل النزاع شمال مالي، خلال مراحل وسنوات النزاع في 1990 و1996 و2006 و2012– 2013 و2014.

---

[1] هدى مبارك، "الخبيرعبد المجيد عطار: الهجوم الإرهابي تسبب في تراجع الإنتاج بـ 18%"، **جريدة البلاد** [في http://www.elbilad.net، تاريخ دخول الموقع 2014/5/20، على الساعة 10.50]

[2] محمد الأمين بن عائشة، "الجزائر رهينة الساحل الإفريقي"، [في http://algerian-vision.com، تاريخ دخول الموقع2014/5/12، على الساعة 13.52]

**الفرع الأول:الجهود الجزائرية قبل تأسيس الحركة الوطنية لتحرير ازواد.**

إن إحترام الجزائر للمبادئ المؤسسة لسياستها الخارجية والناصة على عدم التدخل في شؤون الداخلية (لدول) و إحترام الحدود الموروثة عن الإستعمار لضمان" حسن الجوار الايجابي *والداعي إلى التنسيق المستمر في القضايا التي تهم المنطقة، هدف إلى الحفاظ على أمن وسلم دول المنطقة عن طريق فتح قنوات الحوار والإتصال لحل الخلافات بين الأطراف المتنازعة[1]. لذلك سارعت الجزائر إلى جمع فرقاء الأزمة في مالي عبر مجموعة من اللقاءات الثنائية والجماعية نوجزها فيما يلي.[2]

أولا/- الوساطة الجزائرية لمحاولة انهاء النزاع الطوارقي:

1/- لقاء 8 و9 سبتمبر 1990 :

وتم بناء على طلب من "**موسى تراوري** " (رئيس مالي 1968/1961) ، في محاولة منه لإيجاد حل سريع لأزمة الطوارق. لذا بادرت الجزائر إلى تنظيم وعقد قمة رباعية بمدينة" **جانت**"الواقعة بالجنوب الجزائري، و ضمت كل من **الجزائر، ليبيا، مالي والنيجر**. ويعبر هذا اللقاء على تخوف الدول المعنية بالأزمة الطوارقية وتداعياتها على إستقرار المنطقة. وتوصلت الأطراف المشاركة إلى عدة قرارات شملت : الرصد الدقيق للهجرة و المعابر الحدودية فضلا عن عقد إجتماعات منتظمة لوزراء خارجية الدول الأربعة. وهدفت إلى تعزيز العلاقات الجيدة بين دول الإقليم. بالإضافة إلى إتفاق يقضي بإستبعاد العمل العسكري وتبني الحلول السياسية، والعمل على وضع حد للتهميش الذي يعاني منه الطوارق. ولتنفيذ هذه القرارات تم إنشاء لجنة دائمة تضم وزراء داخلية الدول المعنية وتتابع أشغال هذه اللجنة من طرف وزراء خارجية هذه الدول الذين يجتمعون مرة كل سنة. كما أكد وزراء الدول الأربعة على ضرورة تعزيز التعاون في المناطق الحدودية المشتركة بينهم لإدماج سكان هذه

*ورد في خطاب الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد في 1981/12/20 جاء لتوسيع مفهوم حسن الجوار الذي يعني عدم الاعتداء وتفادي التدخل. أما حسن الجوار والايجابي فيعني إقامة تعاون مثمر لصالح دول المنطقة.

(1) العايب سليم ، العايب سليم، "الدبلوماسية الجزائرية في إطار الاتحاد الإفريقي"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، شعبة الدبلوماسية والعلاقات الدولية ،جامعة باتنة، 2011/2010،ص ص28-29

(2) نبيل بوبية ، مرجع سابق ، ص 135.

المناطق. إلا أن هذه القرارات تلاشت أمام إنسحاب ليبيا التي حُمِلت من طرف الحاضرين مسؤولية التمرد الطارقي.[1]

وفي **25و26 أكتوبر 1990**. تم أول لقاء جمع بين وزراء الجزائر، مالي والنيجر بمدينة "غاو GAO"، تداول الأطراف فيه على محورين أساسين يشكلان أبرز أسباب الأزمة هما:[2]

1: حركة تنقل الطوارق و ممتلكاتهم عبر حدود دول الجوار. إنطلاقا من التحديات التي يواجهونها.

2: تنمية وتطوير المناطق الحدودية للدول التي يقيم بها الطوارق، وهذا تجسيدا للإرتباط الوثيق للأمن بالتنمية. وهو ما نجد له تفسيرا في قول " **جيمس وولفنسن** " رئيس البنك العالمي: "إذا أردنا منع النزاع العنيف فإننا نحتاج إلى مقاربة شاملة لتنمية منصفة ولا تقصي أحد".[3]

ومن هذا المنطلق قامت الجزائر سنة 1991، وعبر نشاطها الدبلوماسي بتفعيل **ندوه الدول الساحلية الصحراوية** في إطار الأمن والتنمية. وزادت من تكثيف مساعيها الدبلوماسية لحل النزاع في مالي، خاصة بعد قبول طرفي النزاع لشرطيها الأساسيين و المتمثلين في:[4]

-موافقة كل من الحكومة المالية والثوار الطوارق، على الوساطة الجزائرية.

-تخلي الطرف الطارقي عن هدف الإنفصال عن دولة مالي.

**في5 و 6جانفي 1991م**. دعت الجزائر إلى عقد إجتماع بمدينة تمنراست الواقعة بالجنوب الجزائري والمحاذية للحدود المالية. جمع بين الحكومة المالية و الجبهة الشعبية لتحرير ازواد، و تم الإتفاق على ثلاثة عشر مادة"13" نصت على ما يلي:[5]

وقف إطلاق النار من الطرفين، وسحب القوات المالية من كيدال وتنبكتو والعمل على منحهما حكما ذاتيا، بالإضافة إلى تخصيص جزء من المداخل لتنمية المنطقة. وإطلاق سراح كل الرهائن

---

(1) ( Ibrahim baba ) hallassi sidibé, ‘’La démocratie au secours de la sécurité :L’expérience malienne de la gestion du problem Touareg est-elle transposable a d’autres crises africaines ‘’ ,**Centro Argentino de Estudios Internationales Programma** , Africa ,2005 ,p ,9

(2) بوبية نبيل، مرجع سابق، ص136.

(3) كارولين ثوماس،ترجمة محمد الصديق بوحريص، "الحوكمة العالمية التنمية والأمن الإنساني"،2001، ص2.

(4) Aït Hamadouche( Louisa), ‘’Touareg du Mali : du conflit local à l'enjeu transnational, L'Algérie’’, la tribune continue de s'impliquer dans sa profondeur stratégique, [disponible sur le site web : http://www.djazairess.com/fr/latribune/28473 , le 19/1/2010 ,p4]

(5) التنبكتي، مرجع سابق، ص59

المدنيين والأسرى والسجناء الموجودين في حوزة الطرفين في مدة أقصاها 30 يوما إبتداء من تاريخ التوقيع. كما تم الإتفاق على إنشاء لجنة مكلفة بإنهاء العمليات المسلحة مقرها مدينة "غاو" المالية وتشرف الجزائر على تطبيق بنود هذه الإتفاقية بإعتبارها الوسيط .[1] كما شكلت لجان متساوية الأعضاء من الطرفين: الحركة الشعبية والنظام المالي لتنفيذ الإتفاق. إلا أن المعارضين له داخل الجيش المالي والساسة في الداخل والخارج عملوا جاهدين لعدم تفعيل هذا الإتفاق،[2] الذي ما لبث أن تم خرقه ليدخل شمال مالي في دوامة العنف من جديد. بعد أن قام المتمردين الطوارق بالهجمات ضد النظام المالي خاصة بعدما قسموا أنفسهم إلى عدة جبهات.[3] إنشقت عن الجبهة الأم الحركة الشعبية لتحرير أزواد، وهما الجيش الثوري لتحرير أزواد وهو فصيل مسلح حمل السلاح في وجه الحكومة المركزية، والجبهة الشعبية لتحرير أزواد و التي تحضي بالإحترام كبير من طرف السكان كونها لم توقع أي إتفاقية مع الحكومة المالية.[4]

2/- لقاء الجزائر العاصمة من22الى24 جانفي 1992م:

جاء هذا الإتفاق للتأكيد على النقاط التي تم التطرق لها في اللقاء الأول، كما توصل الأطراف إلى إتفاق جديد تضمن عدة نقاط نوجزها فيما يلي:[5]

توقيع الطرفين على وقف إطلاق النار. بالإضافة إلى تبادل إطلاق سراح المسجونين من الطرفين. ولتنفيذ هذين القرارين تم الإتفاق على إنشاء لجنة مستقلة للتحقيق. ناهيك عن ضرورة متابعة المفاوضات.

3/-لقاء الجزائر العاصمة من15 إلى 25مارس 1992م:

إعتبر هذا اللقاء القاعدة الصلبة التي قادت الحكومة المالية وحركات تمرد أزواد الموحدة، إلى توقيع إتفاق بمدينة "باماكو" في 11 أفريل1992 حضرته دول المنطقة المتمثلة في

---

(1)Accords de Tamanrasset, ‘Accord sur cessation des hostilités 1991’’,[Disponible sur le site web:http://publicinternationallawandpolicygroup.org, le12/4/2014, à12.12, p1.2]

(2)أحمد أق حنتا،" المفاوضات بين ازواد و باماكو تاريخ مليء بنقض الوعود والاتفاقات " [في http:/h-azawad.com، 2014/4/6، على الساعة 11.30].

(3) Edmond Bernus,’’être touareg au mali’’,[disponible sur le site web :www.mondebere.com/culture/benus/touargs-mali. Le 6،4،2014,3:11]

(4) محمد الحافظ الغابد،"الطوارق بين طموح الاستقلال وسيناريوهات التوظيف،"مركز الجزيرة للدراسات.

(5)نبيل بوبية ، مرجع سابق ، ص139.

النيجر،مالي،الجزائر بالإضافة إلى فرنسا عرف"الإتفاق الوطني"**(PACTE NATIONAL)**، بموجبها يحصل إقليم ازواد على إستقلال ذاتي محدود في تسيير شؤونه، كما يتم تخصيص جزء من الميزانية المالية لتنمية ورفع مستوي المعيشة في شمال مالي.[1]

4/- في 26 مارس1996م تم توقيع **إتفاق سلام** نظمت على إثره الحكومة المالية مهرجان في" تنبكتو"أطلق عليه "**شعلة السلام**"، وسلمت فيه الحركات المسلحة الطوارقية ثلاثة ألاف قطعة سلاح، كما تم بالمناسبة حل الجماعات الطوارقية المقاتلة.[2]

لكن عدم احترام الطرفين الإتفاقيات المبرمة بينهما في كل مرة، يؤدي دائما إلى إشتعال المواجهة من جديد، مما يستدعي تدخل الجزائر مرة أخرى.

وفي أفريل 2005 وعلى إثر الإنتقادات التي وجهتها الصحافة المالية للجزائر، قامت هذه الأخيرة بتعليق وساطتها، التي ما لبثت أن عادت للنشاط من جديد بعد تمرد 2006، بإشراف الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، ونفذها الدبلوماسي المخضرم "**عبد الكريم غريب**" وقد إلتقى فيها طرفي النزاع: رئيس التحالف الديمقراطي وممثل عن الحكومة المالية.

5/ إتفاق تمنراست 2006م وقد تضمن ما يلي:[3]

-التأكيد على التمسك وإحترام الوحدة الوطنية والترابية لدولة مالي.

-التأكيد على سلامة وإستقرار وأمن دولة مالي بالأضافة إلى التفرغ للقيام بعمليات التنمية الإجتماعية والإقتصادية لمناطق الشمال خاصة منطقة "كيدال."

-التأكيد على ضرورة ترقية التنوع الثقافي لدولة مالي مع الأخذ بعين الإعتبار خصوصية مناطق الشمال.

-التذكير بمكتسبات العقد الوطني 11 أفريل 1992 الذي إعترف بخصوصية شمال مالي

-ضرورة تكفل أهالي كل المنطقة بقضاياهم المحلية، ومشاركتهم في التسيير الوطني والتأسيس للمسار الإقتصادي و التعاون والتنمية بمساهمة شركاء أجانب.

-الأخذ بعين الإعتبار تفكك منطقة كيدال القاحلة ، نظرا إلى عدم تطورها وإفتقادها الواضح

---

[1] التمبكتي، مرجع سابق، ص60.

[2] نفس المرجع، ص63.

[3] ليلى قارة، الوساطة الجزائرية في النزاع الداخلي المالي2010/1963، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،جامعة الجزائر3، 2011/2012، ص.127.

للهياكل القاعدية الضرورية لتطويرها خاصة مع إرتباط أهالي المنطقة بالرعي من جهة وكون التنمية المستدامة هي عملية تجنيد الموارد البشرية وتثمين الطاقات المحلية.

-الأخذ بعين في الإعتبار التلازم بين التنمية و الأمن و الإستقرار، نظرا إلىالتزام الحكومة بإيجاد حل سياسي مستديم بل نهائي لحل الأزمة، كما سيتم أخذ الإجراءات اللاحقة لمصلحة منطقة كيدال. [1]

-إنشاء لجنة متابعة من تسعة أعضاء تتشكل من ثلاثة ممثلين من طرفي الأزمة إضافة إلى الوسيط الجزائري، ويكون مقر عملها في" كيدال" للسهر على تطبيق ما تم التوصل والإتفاق عليه وتتفرع عنهما مجموعة تقنية للأمن تشرف على عملية إسترجاع الأسلحة والذخيرة والمعدات العسكرية المستولى عليها منذ هجمات 23ماي2006. مع تسوية الوضعية الإجتماعية والمهنية للمقاتلين الطوارق. وتلتزم الحكومة المالية بإطلاق سراح جميع الأشخاص المحجوزين بعد الأحداث وتسهيل عملية عودة الهياكل العسكرية والأمنية المنتشرة في المنطقة إلى مستواها السابق.[2]

لكن هذا لا ينفي وجود نقاط إختلاف جديدة في فهم بعض بنود الإتفاق وتطبيقه، الأمر الذي إستدعى الدخول في مفاوضات جديدة برعاية الوسيط الجزائري خلصت إلى توقيع بروتوكول إضافي بالجزائر فـي **20 فيفري 2007**، ويضم ثلاث وثائق تمثلت في:[3]

**الوثيقة الأولى** خصت الإجراءات التطبيقية العالقة في إتفاق جويلية 2006.

**الوثيقـة الثانيـة** عبارة عن جدول زمني يحدد أجال تسليم 3000 من عناصر التحالف لسلاحهم.

**الوثيقـة الثالثـة** وتضبط شروط منتدى المانحين لتنمية مناطق شمال مالي كيدال،قاو،تنبكتو"وطريقة تنظيم هذا المنتدى والذي عقد في 23و24مارس 2008.

في حقيقة الأمر لم يختلف هذا الإتفاق عن سابقيه إذ أنه لم ينه الأزمة، بل تواصلت الإتهامات المتبادلة بين أطراف النزاع حول عدم إلتزام كل طرف ببنوده وهذا بتواصل الإشتباكات والقتال وإشتداده إبتداء من مارس2008.

---

[1] نفس المرجع، ص.129.

[2] محمد مقدم،"اتفاقية الجزائر" عودة السلم إلى شمال مالي "، **الحياة الدولية**،ع 15799، 7 جويلية 2006، ص17.

[3] المرجع نفسه.

6/-لقاء 24 إلى 27جويلية 2008:

قامت الجزائر فيه بجمع طرفي النزاع مرة أخري بالجزائر العاصمة في إجتماعات تفاوضية كللت بتوقيع إتفاق نص على مايلي: [1]

_وقف الإقتال بين الطرفين .

_التشديد على ضرورة إطلاق المساجين من كلا الطرفين .

_إيجاد حلول لمشكلة العائلات المشردة التي وصلت إلى الحدود.

_إنشاء لجنة مختصة لمراقبة هذه الأمور تتكون من نحو 200 عضو من الطرفين بالتساوي.

_تحديد نهاية شهر أوت 2008 لعقد إجتماع ثاني.

إن الثقة التي تحظي بها الجزائر من طرفي النزاع ، هو ما ساعدها على لعب دور المسهل للمفاوضات بإمتياز وهذا ما صرح به رئيس مالي" تومانى"توري" حيث قال" إن الجزائر واكبت كل المبادرات الهادفة إلى حل المشاكل الأمنية في شمال مالي، والجزائر هي من رعت وإحتضنت وسهلت وشهدت على ما يسمى بإتفاق الجزائر..." [2]

ثانيا/- التنسيق في المجالين الأمني والتنموي:

لم تقتصر مساعي الجزائر على الجانب السياسي في معالجة الأزمة بين أطراف النزاع المالي، بل تجاوزتها إلى تكثيف جهودها والتعاون في المجال الأمني والتنموي والتنسيق لمكافحة الارهاب. [3]

ففي أفريل 2010، أنشأت الجزائر وموريتانيا والنيجر ومالي " لجنة عمليات الأركان المشتركة "ومقرها في "تمنراست"، من أجل تحسين التنسيق بين جيوش البلدان المعنية في مكافحة الإرهاب. كما وعدت الجزائر بتمويل وتدريب فريق عسكري مالي مختص في تعقب الخاطفين، بعد تزايد أعمال الخطف التي تستهدف الرعايا الغربيين.[4] كما ساهمت الجزائر في تطبيق خطة عمل الإتحاد الإفريقي لمكافحة الإرهاب ومحاربته عبر إستضافة المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب

---

[1] بوبية نبيل، مرجع سابق ذكره، ص140.

[2]نفس المرجع، ص.143.

[3]أحمد السباعي،" اختطاف الرهائن يدول الحرب في مالي"، مركز الجزيرة للدراسات. .

[4]جمال عمر،"اجتماع قادة اركان دول الساحل في نواقشط "، [في http://magharebia.com، تاريخ دخول الموقع 2014/4/25، على الساعة 13.30]

*CAERT [1]. الذي يسعى إلى توجيه جهود مكافحة الإرهاب وتنسيقها في مختلف أنحاء إفريقيا.[2] وقد كانت الجزائر من بين الدول الأوائل، التي أكدت أن المشكل الأساسي في منطقة الساحل تنموي بالدرجة الأولى، وأن الجانب الأمني ليس إلا نتيجة لغياب التنمية بهذه المناطق الفقيرة، كما كانت السباقة إلى دعم مشاريع تنموية في شمال مالي بالتنسيق مع الحكومة المركزية بمساعدات فاقت السبعة ملايين دولار.[3] حيث منحت الجزائر هبة بقيمة 10 ملايين دولار للحكومة المالية موجهة لتمويل مشاريع تنموية إختارها البلدان لفائدة ثلاث مناطق من شمال مالي (غاو و كيدال وتومبوكتو) و تم توقيع الإتفاقية المتعلقة بهذه الهبة، بباماكو من قبل الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية "**عبد القادر مساهل**" ووزير الشؤون الخارجية و التعاون الدولي المالي"**سومايلو مايغا**" بحضور رئيس جمهورية مالي " أمادو توماني توري". وتتعلق المشاريع التنموية المختارة لاسيما بمجالات الري والصحة والتكوين المهني. وهو ما عبر عنه"عبد القادر مساهل"، في تدخل له بهذه المناسبة أن "هذه الهبة التي تم منحها بتعليمة من رئيس الجمهورية السيد "عبد العزيز بوتفليقة "تندرج في إطار الجهود التي تبذلها الجزائر من أجل ضمان إستقرار و تنمية هذه المنطقة.[4] كما قررت الجزائر في عام 2010 بالتنسيق مع حكومة شمال مالي، تنفيذ بعض المشاريع لصالح سكان المناطق الحدودية في إطار إجراءات مساعدة السكان، لكن كل هذه المشاريع توقفت بعد إندلاع الحرب في إقليم أزواد وتخريب وإقتحام مقر القنصلية الجزائرية في غاو شمال مالي.[5]

---

* Centre Africain d'Études et de Recherche sur le Terrorisme:

تم تقرير إنشاء هذا المركز في القمة الثانية للاتحاد الإفريقي. المنعقدة في مابوتو 2003، والمتعلق باعتماد خطة عمل الجزائر العاصمة بشان منع الإرهاب ومكافحته ،الشيئ الذي اثنى عليه الاتحاد الافريقي لاستضافة الجزائر لمقر المركز ووضع مبانيها الوظيفية تحت تصرف الاتحاد الافريقي

[1] جمهورية اثيوبيا ، المجلس التنفيذي الاتحاد الافريقي ، تقرير يتعلق بالدورة العادية الرابعة، 2004،ص2.

[2] بن بن جامين نيكيلز، "دور الجزائر في الامن الافريقي" ، [ في http://carnegieendowment.org، تاريخ دخول الموقع 2014/5/11 على الساعة 14.59].

[3] محمد مسلم، "اليابان ترافق الجزائر بدعم التنمية في الساحل ب750 مليون يورو"، محملة من الموقع التالي،في[2014/4/12 على الساعة، 37/16،http://www.echoroukonline.com]

[4] "الجزائر تمنح هبة بقيمة 10 ملايين دولار لتمويل مشاريع تنموية شمال مالي"، **جريدة صوت الاحرار**،ع. **4357 ،جوان 2012 .**

[5]محمد بن أحمد،"الحكومة ترفع التجميد عن مشاريع خيرية جزائرية في مالي: تتضمن مساعدات ومشاريع لعودة اللاجئين، [في http://www.elkhabar.com، تاريخ دخول الموقع 2014/4/12، على الساعة 13.12]

من جهة أخرى إستطاعت الجزائر أن تكون وراء اللائحة الأممية التي تجرم دفع الفدية للإرهابيين لقاء الإفراج عن الرهائن وذلك من أجل تجفيف منابع الأموال التي تتغذى عليها نشاطات التنظيمات الإرهابية في المنطقة، وقد تولد هذا الإقتراح الجزائري حول تحريم الفدية عن مؤتمرات عقدتها مجموعة من الخبراء في محاربة مصادر تمويل الإرهاب في إطار "المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب" الذي يوجد مقره بالجزائر. ثم طورت اللائحة داخل الاتحاد الإفريقي، ليخرج القرار بمنع دفع الفدية مقابل تحرير الرهائن على مستوى مجلس الأمن الدولي.[1]

أما في مجال مكافحة الارهاب فقد ركزت الولايات المتحدة على إقناع الجزائر بإستخدام خبرتها في مكافحة الإرهاب ومكافحة التجسس والجريمة المنظمة. وكتب "**جون شندلر**"، وهو ضابط سابق في التجسس المضاد في وكالة الأمن القومي، عن جهاز الإستخبارات العسكرية الجزائري، قائلا إنه "يمكن القول إنه جهاز الإستخبارات الأكثر فعالية في العالم عندما يتعلق الأمر بمكافحة تنظيم القاعدة". وقد طور الجهاز المذكور مهاراته خلال التسعينيات، عندما كانت الجزائر مختبرا حيا لسياسة وممارسة مكافحة الإرهاب. ونجح في تقليص عدد المسلحين من 27 ألف مقاتل في منتصف التسعينيات إلى ما لايزيد عن المئات في العام1998م.[2]

وتعززت الشراكة الأمنية بين الولايات المتحدة والجزائر في العام 2010 بالتوقيع على إتفاق المساعدة الجمركية المتبادلة ومعاهدة المساعدة القانونية المتبادلة. وفي فيفري2011، شكل البلدان فريق إتصال ثنائي بشأن مكافحة الإرهاب والتعاون الأمني، وتتعزز أهمية الجزائر في مجال الأمن عبر مجموعة من الشراكات الدفاعية مع دول أوروبية عدة من بينها بريطانيا العظمى وألمانيا.[3]

### الفرع الثاني:الجهود الجزائرية بعد تأسيس الحركة الوطنية لتحرير أزواد

خلال سنتي 2012- 2013، عرفت الدبلوماسية الجزائرية حركية جديدة حاولت من خلالها الجزائر التفكير في أساليب وحلول ملائمة للتعاطي مع الأزمة،[4] فمنذ إعلان" الحركة الوطنية لتحرير أزواد" في 12 أفريل 2012م، عن إستقلال إقليم" أزواد" وسيطرتها على المناطق المجاورة

---

[1] بن عائشة محمد الأمين، مرجع سبق ذكره.

[2] انوار بوخرص، الجزائر والصراع في مالي، مرجع سبق ذكره، ص14

[3] نفس المرجع، ص15

[4] بن عائشة محمد الأمين،" ازمة الساحل: هل تحتاج الجزائر إلى دبلوماسية خارجية؟"، [في http://www.djazairnews.info، تاريخ دخول الموقع 2014/4/12، على الساعة 13.48]

الشيء الذي أدانته الجزائر بشدة على لسان المتحدث بإسم خارجيتها "**عمار بلاني**"، موضحة من خلاله "أن الجزائر تتابع بقلق شديد الوضع في مالي(...) وبحكم مبادئنا النابعة من ميثاق الإتحاد الإفريقي تدين اللجوء إلى القوة وترفض التغييرات المخالفة للدستور، ومن أجل حل هذه الأزمة تبنت الجزائر مقاربة ثابتة تعتمد على تفضيل الحل السياسي السلمي في النزاع القائم بين سلطات باماكو وبين الفصائل الترقية المسلحة.[1] وهذا ما تجسد في مسارعة الجزائر التي لطالما كانت الراعي الحصري لجميع إتفاقيات السلام السابقة إلى دعوة الطرفين إلى وقف إطلاق النار. كما حثتهما على الجلوس إلى طاولة المفاوضات لإيجاد حل سلمي للأزمة. وفعلا عملت الجزائر على جمع الطرفين بالجزائر العاصمة يوم 2فيفري2012، حيث قامت الحكومة المالية بإرسال وزير خارجيتها "سومايلو بوباي مايغا"، من أجل لقاء ممثلين عن" الحركة الوطنية لتحرير أزواد"، وممثلين عن "تحالف 23 ماي من أجل التغيير".[2]

أولا/- الوساطة الجزائرية لمحاولة حل الأزمة:

**في 21ديسمبر2012** إستضافت الجزائر إجتماع بالجزائر العاصمة، جمع كل من ممثلي جماعة "أنصار الدين" الإسلامية و"الحركة الوطنية لتحرير أزواد"، توج بتوقيع على إتفاق شراكة من سبعة بنود، يعلن كل طرف بموجبه عن الانخراط في محادثات مع الحكومة الانتقالية المالية بعد تعهدها باحترام الوحدة الترابية للبلاد والقضاء على الإرهاب ومعارضة استخدام القوة العسكرية في شمال مالي، و وقف الأعمال الحربية والتفاوض مع السلطات المالية. وكذلك التنديد بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2085، الذي يجيز تدخلا عسكريا دوليا في مالي. [3]

كما نص الاتفاق على إلتزام [4]:

-ممثلي "جماعة أنصار الدين "و"الحركة الوطنية لتحرير ازواد" الإمتناع عن أي عمل قد يؤدي إلى مواجهات حربية في المناطق التي يسيطرون عليها (في شمال مالي).

---

(1) نفس المرجع.

(2) الحاج ولد ابراهيم، مرجع سابق ، ص6

(3) لامية بواش ،مريم بوسنة ،" الاتفاق بين الازواد وانصار الدين لتسوية الوضع في مالي"، **مجلة المستقبل العربي**، ع1،4 جانفي 2013، ص.4-34.

4 نفس المرجع، ص.ص 4-34.

– الطـرفين بـالإفراج عـن أي شـخص معتقـل أو محتجـز فـي المنـاطق المسـيطر عليهـا. تنسيق مواقف الطرفين التي تسعي لحل سلمي مع السلطات الإنتقالية المالية.

وأكدت الحركتـان فـي البيـان نيتهمـا "تـوفير الأمـن فـي المنـاطق التـي تخضـع لسـيطرتهما عبـر تشكيل قوات أمنية تتألف من عناصر الحركتين. وأضاف مندوب أنصار الدين" **محمد اغ اهاريب** ". فـي قولـه "يعود الآن إلـى الدولـة الوسـيطة الجزائـر أن تحـدد برنامجـا للمفاوضـات". وبعـد التوقيـع علـى الإتفـاق، أشـاد الطرفـان بـالجهود الجزائريـة لتشـجيع الحـوار. وبهـذا تـم التوصـل إلـى وقـف القتـال بـين الجانبين الحكومة المالية والحركات الأزوادية في ديسمبر 2013.[1]

**في 22 أفريل 2014** إنطلقت بالجزائر العاصمة أشغال الإجتماع التشاوري حول قضايا الأمن والتنمية في منطقة الساحل بمشاركة خمس دول هي الجزائر ومالي والنيجر وبوركينا فاسو والتشاد. برئاسة وزير الشؤون الخارجية "**رمطان لعمامرة**"، الذي أكد على أهمية تضافر الجهود وتدعيم العمل المشترك بين بلدان الساحل من أجل إستتباب الأمن والإستقرار ومواجهة التحديات المرتبطة بالأمن والتنمية في المنطقة.

وقد توجت أشغال الدورة الثانية **للجنة الإستراتيجية الجزائرية المالية** حول شمال مالي بالإتفاق على تشكيل لجنة مفاوضات بشمال البلاد لإيجاد تسوية سريعة للوضع حيث أكد البيان المشترك أن دولـة مـالي متمسـكة بـدور الجزائـر فـي إطـلاق وإنجـاح الحـوار المـالي الشـامل فـي أحسـن الظـروف والآجال.[2]

ثانيا/التنسيق في المجالين الأمني والتنموي

بعد إسـتلاء الجماعـات الإرهابيـة علـى إقلـيم "أزواد"، وبالتـالي تهمـيش "الحركـة الوطنيـة لتحريـر أزواد" ذات المطالب السياسية. [3]بالاضافة إلى هجوم تيقنتورين الذي سلط الضوء على مدى ترابط الأمـن الجزائـري بـالأمن الإقليمـي، كـل ذلـك أدى تسـارع وتيـرة الإتصـالات والتنسـيق بـين الجزائـر ودول الجوار وفي مقدمتها مالي و تكثيف لقاءاتها الأمنية حيث تجاوزت 60 لقاء سنة 2012م، وما يقاربها في سنة 2013م. وكلها هدفت إلى تعزيز التعاون مع دول الساحل في مجال مكافحة الإرهاب، من

---

[1] نفس المرجع، ص.4-34.

[2] نفس المرجع، ص.4-34.

[3] نفس المرجع.

خلال تنظيم دوريات مشتركة لمراقبة الحدود، والمساهمة في برامج تدريبية لتعزيز القدرات القتالية لجيوش دول الساحل.[1]

ونظرا لتنامي الهواجس الأمنية سارعت الجزائر إلى رفع ميزانيتها الدفاعية لسنة 2014 لتصل إلى" 20مليار دولار"،[2] كما تمتلك قوة عسكرية تقدر ب"147000 مقاتل.[3] بالاضافة إلى خبرتها في مجال مكافحة الارهاب مما جعل الجزائر عضو مؤسس وبارز في العديد من المحافل الإقليمية والعالمية لمكافحة الإرهاب. حيث تستضيف الجزائر لجنة الأركان المشتركة لدول الساحل و هي منظمة إقليمية يقع مقرها في تمنراست وتعتبر وحدة الدمج و الإتصال الذراع الإستخباراتية لها، وهما آليتان مؤسسيتان تمثلان المحافل المفضلة بالنسبة إلى الجزائر لتشكيل المعركة الإقليمية ضد الإرهاب، في الوقت الذي تمنعان فيه التدخل الأجنبي.[4]

كما قامت الجزائر بنقل معدات عسكرية مهمة لشمال مالي بناء على إتفاق عسكري سابق بين الطرفين الجزائري والمالي، وهدفت من وراء هذا لتعويض الدور الأمريكي في المنطقة من خلال الإشراف على مناورات عسكرية، بمشاركة مالي والنيجر، لتأهيل قوات بلدان الساحل لمواجه مسلحي القاعدة، من جهة ولقطع الطريق على التدخل الخارجي في منطقة الساحل من جهة أخرى.[5]

## المطلب الثاني: موقف القوى الدولية المتنافسة على إقليم الساحل من الجهود الجزائرية.

في ظل تسارع وتفاعل الأحداث، لم تغب مواقف الأطراف الدولية تجاه مجريات الأوضاع في شمال مالي، وقد تجاذبت المجموعة الدولية بين موقفين رئيسين :الأول كان يدعو إلى ترجيح خيار الحوار والتفاوض والبحث عن الحلول الدبلوماسية الملائمة لإحتواء الأزمة، والجزائر من أهم الدول

---

[1] عادل موساوي،"المواقف الدولية من الأزمة في شمال مالي:المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة"، مركز الجزيرة للدراسات، فيفري 2013، ص2.

[2] بوحنية قوي، مرجع سبق ذكره، ص2.

[3] نفس المرجع، ص3

[4] انوار بوخرص، **مرجع سبق ذكره**، ص15

[5] علي الأنصاري،"هل تسعى الجزائر لتعويض أمريكا في شمال مالى"، **مجلة الحوار المتمدن**، [ في http://www.ahewar.org، بتاريخ 2014/3/16، على الساعة 15.30]

الداعية إلى هذا التوجه، وإلى حد ما الولايات المتحدة التي تقف موقفا متناغما مع هذا الموقف دون أن يكون متطابقا معه تماما.[1]

أما الموقف الثاني فكان مع الإسراع بتنفيذ الخيار العسكري من أجل إعادة الأمور إلى نصابها وعودة الحكومة الشرعية لممارسة سيادتها على كامل التراب المالي. ويتحمس لهذا الموقف الداعي إلى الحسم العسكري كل من فرنسا والمملكة المغربية.[2]

**الفرع الأول: موقف الولايات المتحدة من الجهود الجزائرية.**

استخلصت الولايات المتحدة الأمريكية ، الدروس من التجارب السابقة في كل من الصومال وأفغانستان و العراق، والتى أكدت على أن الإبقاء على نماذج هذه الدول المنهارة من شأنه أن يصدر الإرهاب ويوسع من دائرة التهديدات العابرة للحدود التي قد تهدد مصالحها في كل أرجاء العالم .الأمر الذي يعطي تفسيرا منطقيا لحضور منطقة الساحل والصحراء كأولوية أمنية في التصور الإستراتيجي الأمريكي خلال السنوات الأخيرة. وأمام إنفجار الأوضاع في شمال مالي، فإن الموقف الأمريكي لم يخرج عن إطار التحذير من تزايد أعمال التطرف والجريمة المنظمة وإرتفاع عمليات إختطاف الأجانب من طرف تنظيم القاعدة وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا وتوسيع العمليات الإرهابية إلى دول الجوار. فهذا الأمر يتطلب مزيدا من تنسيق الجهود مع دول الساحل لتطويق شبكات الإرهابيين والجريمة المنظمة. فواشنطن لم تخف تأييدها للحل والتدخل العسكري شريطة الإلتزام بآلية معينة وتوقيت محدد. فالأمريكيون يريدون أولا عودة حكومة مالية شرعية تنبثق عن صناديق الإقتراع، فقبل إتخاذ قرار التدخل العسكري، كانت واشنطن تدفع بإتجاه معالجة الأزمة في شمال مالي بإتباع إستراتيجية متكاملة تقوم على الموازنة بين معالجة الوضع الإنساني والسياسي بما فيه مسألة الإرهاب وعودة الشرعية وإستمرار المفاوضات مع الشماليين في مالي والحكومة المركزية تحت الرعاية الإقليمية. كما شدد الموقف الأمريكي على ضرورة الإعداد المسبق للخيار العسكري بمزيد من التنسيق مع الأطراف الإفريقية والدولية من أجل ضمان التمويل اللازم لهذه الحملة، دون تناسي أهمية إنجاح العملية السياسية بعودة الشرعية الدستورية للبلاد وإيلاء الأهمية للوضع الإنساني المتفاقم. وإستمر الموقف الأمريكي على هذا المنوال حتى داخل مجلس الأمن، عندما تضمن القرار

---

[1] سيدي أحمد ولد أحمد سالم، مرجع سبق ذكره.

[2] عادل موساوي،"مرجع سبق ذكره،ص2.

الدولي 1012 هذه المقاربة الوسطية التي يقودها المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة"رومانو برودي"، إلى جانب خيار استعمال القوة لحل الأزمة.[1]

أما عندما قررت فرنسا أخذ المبادرة في تنفيذ قرار الحرب في 22 جانفي 2013، فلم تتردد الولايات المتحدة في دعم الخطوة الفرنسية سياسيا ولوجيستيكيا. وتؤكد الدبلوماسية الجزائرية والموريتانية، وهو أمر يبدو أن الدوائر الدبلوماسية الأمريكية تتفهمه، على أن الخسائر البشرية لأي حرب ستقوم في شمال مالي ستكون خسائر هائلة خصوصا وأنه منذ إشتعال الأزمة وحتى الآن تشرد أكثر من 370 ألف شخص من بينهم 167 ألف شخص داخل مالي كما فر آلاف اللاجئين الأزواديين إلى النيجر وموريتانيا وبوركينا فاسو وجنوب الجزائر. وقد نجم عن هذا التطور وضع إنساني صعب تمثل في حدة الوضع الغذائي والصحي والتعليمي لهؤلاء المشردين واللاجئين. وفي حالة قيام الحرب فإن الوضع الإنساني سيتفاقم أكثر وسيزداد عدد المشردين في الداخلين وعدد اللاجئين إلى الخارج وهو أمر لن يكون في طاقة دول فقيرة كدول الساحل أن تستوعبه.[2]

وكان القائد الأعلى لقيادة القوات المسلحة الأمريكية بإفريقيا "أفريكوم"، الجنرال كارتر هام " ، قد أجرى مباحثات عسكرية وسياسية مع المسؤولين في الجزائر تناولت الوضع في الساحل الإفريقي وبالخصوص في شمال مالي الذي تسيطر عليه الجماعات الجهادية منذ أكثر من ستة أشهر. كما إلتقى مع الوزير المنتدب المكلف بالشؤون الإفريقية والمغاربية "عبد القادر مساهل". وقد صدر عن وزارة الخارجية في بيان لها حول المحادثات التي دارت بين الطرفين الجزائري والأمريكي والتي تناولنا فيها ،"الوضع بمنطقة الساحل وخاصة الأزمة في مالي وآفاق حلها". وأضاف البيان أن "عبد القادر مساهل" عرض على نظيره الأمريكي "كارتر هام " المقاربة الجزائرية من أجل إستتباب الأمن والإستقرار بمالي والتي تقوم على البحث عن حل للأزمة في مالي وعلى التعاون في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة بين دول الميدان والشركاء الدوليين". وتأتي زيارة قائد أفريكوم التي تندرج ضمن المشاورات المنتظمة بين البلدين بعد المحادثات التي أجراها مساهل بنيويورك حول منطقة الساحل مع كل من" باث جونسون "نائب كاتب الدولة المكلفة بإفريقيا والشرق الأوسط" وجوني كارسون" نائب كاتب الدولة مكلف بإفريقيا "وآن ريتشارد" نائب كاتب الدولة للسكان واللاجئين والهجرة.

---

[1] نفس المرجع.

[2] سيدي أحمد ولد أحمد، مرجع سبق ذكره

كما تأتي الزيارة مع قرب إنعقاد أول دورة للحوار الإستراتيجي بين الجزائر والولايات المتحدة بواشنطن في 19 أكتوبر المقبل. وتعد زيارة " كارتر هام "إلى الجزائر الرابعة له منذ جوان 2012، وذكر أنه ليس هناك أي خطة لتدخل عسكري أمريكي في إقليم أزواد شمالي مالي.[1] مع إقرارها بصحة المقاربة الجزائرية وبالتالي بدورها الريادي في منطقة الساحل وجاءت زيارة قائد"أفريكوم" وليام وورد للجزائر أواخر نوفمبر 2013، دليلا قويا على ذلك، حيث أرسل من خلالها هذا المسؤول العسكري السامي إشارة قوية للفرنسيين بقوله، إن بلاده تعترف بأحقية الجزائر في الإضطلاع بمهام الحفاظ على الأمن والإستقرار في المنطقة لما لها من ثقل دبلوماسي وإقتصادي، بالإضافة إلى رصيدها من تجربة محاربة الإرهاب طيلة حقبة التسعينيات.[2] وما نستخلصه من الموقف الأمريكي، أنه براغماتي ومتكيف مع الأوضاع و يندرج أيضا ضمن إستراتجية تقاسم الأدوار مع فرنسا.[3]

### الفرع الثاني: موقف فرنسا من الجهود الجزائرية

المنظور الأمني الفرنسي تجاه المنطقة قبل إنفجار الأوضاع فيها، كان قائما على دعم القدرات العسكرية والقتالية لجيوش دول المنطقة دون تورط القوات الفرنسية مباشرة. وبفعل إدراك باريس لهشاشة وضعف البنيات المؤسساتية داخل هذه الدول إنخرطت الحكومة الفرنسية في وضع مجموعة من البرامج والإستراتيجيات تهدف إلى إحتواء ومحاربة الإرهاب. ففي شمال مالي مثلا وبالتعاون مع الحكومة المركزية، ما بين الفترة الممتدة 2010 إلى 2011 إستحدث برنامج حول السلم والتنمية والنهوض بالأوضاع في شمال مالي وهدف هذا المخطط إلى ربط منطقة شمال مالي بالسلطة المركزية بتقسيم المنطقة إلى 11 جزء مع تخصيص مساعدات تهم دعم البنيات التحتية العسكرية وتزويد الجيش بالعتاد والذخيرة . وتخصيص غلاف مالي من قبل الوكالة الفرنسية للتعاون الدولي لدعم المشاريع الفلاحية المحلية وتزويد المناطق المهشمة بالكهرباء وبناء الأسواق والمستشفيات. هذا التعاون الفرنسي المالي كان يرمي بالأساس إلى إحتواء توغل عناصر القاعدة في هذه المناطق الفقيرة والحد من التهريب والتجارة غير المشروعة. ولكن بعد أن تدفق السلاح الليبي

---

(1) عادل موساوي، مرجع سبق ذكره، ص2.

(2) محمد الصالح ، "نجاح المقاربة الجزائرية لمشاكل منطقة الساحل"، [http://www.el-massai.com، تاريخ دخول الموقع 2014/5/12، على الساعة 13.51]

(3) ساحل مخلوف، "إشكالية ، التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة الرهانات والتحديات: الأزمة المعقدة في الساحل الافريقي "،المؤتمر المغاربي الدولي،27 و28 فيفري2013، ص109

إلى شمال مالي، وما تبع ذلك من إنفصال الشمال ودخول الجماعات المسلحة الإرهابية في هذا الإقليم، صار الموقف الفرنسي أكثر إصرارا على ضرورة التدخل العاجل لإحتواء الوضع قبل إنفلات الوضع، وتحول شمال مالي إلى معقل جديد للعناصر الإرهابية، خاصة أن السلطات الفرنسية أدركت أن التفاوض مع هذه العناصر المسلحة فيما يتصل بإبتزازها في موضوع الفديات الضخمة نتيجة إختطاف الرعايا الفرنسيين لا طائل منه. وهو ما دفع بالدبلوماسية الفرنسية إلى التحرك بفاعلية على صعيد الأمم المتحدة وإقناع أطراف مجلس الأمن الدولي بضرورة السماح بالتدخل العسكري وحشد تأييد الإتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية المتخصصة لخطورة ما يحدث من عنف وتهديد للتراث الثقافي في شمال مالي، بحيث أعلنت المديرة العامة لمنظمة اليونسكو – ايرنا بوكوفا – عن عميق قلقها وبالغ أسفها إزاء أعمال التدمير التي لحقت بثلاثة مقامات، تمثل جزءا من موقع التراث العالمي في مدينة تنبكتو بمالي، ووجهت نداء إلى المتحاربين بأن يكفوا فورا عن ممارسة الهدم هذه . كما وافقت لجنة التراث العالمي على طلب حكومة مالي بإدراج تنبكتو ومقام الأسكيا في قائمة التراث العالمي المعرض للخطر. ويرمي هذا القرار إلى زيادة التعاون والدعم للمواقع المعرضة للخطر جراء النزاع المسلح في مالي.[1]

وبفعل تسارع الأحداث في المنطقة والتي أضحت تهدد المصالح الفرنسية. خاصة بعد تقدم مقاتلي الحركات المسلحة في شمال مالي، إلى مشارف باماكو و الذي تزامن مع إنفجار الأوضاع الأمنية في جمهورية إفريقيا الوسطى، جعل من باريس تتخوف من إنتقال عدوى النزاع إلى النيجر حيث المصالح الفرنسية القوية، بالإضافة إلى إستمرار الخلاف الإفريقي حول مسألة المشاركة عسكريا في مالي. وحرص الرئيس الفرنسي " فرانسوا هولاند" على مدي قدرته على إتخاذ قرار خارجي بالتدخل عسكريا وإرسال جنود فرنسيين خارج التراب الفرنسي .كل هذه العوامل مجتمعة إستعجلت التدخل الفرنسي عسكريا. في إقليم الساحل.والذي شكل مفاجئة على المستويين الإقليمي والدولي. لا سيما أن قرار شن الضربات العسكرية الفرنسية نفذ قبل الآجال المتوافق عليها من قبل الفاعلين الدوليين والذي كان مرتقبا في خريف2013 .[2]

---

[1] عادل موساوي،مرجع سبق ذكره.ص2

[2] نفس المرجع.

هذا الاختلاف في الرؤى يفسره الكاتب المتخصص في القضايا الأمنية" حميد غمراسه" بوجود حالة من التنافس بين الجزائر، والقوة الإستعمارية السابقة لريادة منطقة الساحل، فالجزائر تراهن على خبرتها في مكافحة الإرهاب، ومعرفتها بشؤون المنطقة جغرافيا وميدانيا، وبتشعب العلاقات الإنسانية بين السكان لذلك تحاول توظيف هذه الورقة لقيادة جهود التنمية ومحاربة الإرهاب بمنطقة الساحل. بينما فرنسا تعتبر نفسها معنية بشكل مباشر بالتهديدات الإرهابية في دول الساحل، خاصة في مالي والنيجر وموريتانيا، حيث توجد مصالحها، ويقيم رعاياها الذين تعرض البعض منهم للقتل وللاختطاف، لذلك هي حريصة على المشاركة بل وقيادة أي ترتيبات سياسية أو أمنية في هذه الدول.[1]

[1] ياسين بودهان،" تنافس فرنسي جزائري على إدارة الأمن بالساحل"، مركز الجزيرة للدراسات

# المبحث الثالث: التدخل العسكري في الساحل وإنعكاساته على نشاط الحركة الوطنية لتحرير ازواد و على الأمن في الجزائر

دفع تعثر المفاوضات في كل من "**واغادوغو والجزائر**"، بالمقاتلين الإسلاميين إلى بدء سلسلة من الهجمات العسكرية الصغيرة التي شملت طرد الجيش المالي ومقاتلي، "الحركة الوطنية لتحرير ازواد" فمنذ بداية جانفي 2013 شن المقاتلون الإسلاميون حملة خطيرة على منطقة "**موبتي**" الواقعة في وسط مالي في محاولة للسيطرة على باقي المدن في مالي منها" **كونا، وسافاري**"، وهو ما دق ناقوس الخطر في الدوائر الحكومية في باماكو وباريس، حيث رأت فرنسا في تقدم الإسلاميين نحو مدينة" كونا" التي لا تبعد عن مقر الحكومة في "**سافاري** " سوى 70 كيلومترا، الشيء الذي إعتبرته تهديدا واضحا بالنسبة للعاصمة باماكو وإزدات المخاوف الحقيقية بعد إنهزام الجيش المالي نفسيا، مما قد يؤول به إلى الإستسلام أمام الضربات المتتالية للجماعات الإسلامية، وبعد الهجوم المشترك من قبل تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي وأنصار الدين وجماعة التوحيد والجهاد على بلدة "**كونا**" في 10 جانفي 2013 ناشد الرئيس المالي المؤقت" **ديونكوندا تراوري**" فرنسا الإسراع بالتدخل في مالي.[1]

## المطلب الأول: التدخل العسكري الفرنسي في الساحل

إن إنطلاق فرنسا من فكر واقعي يهدف إلى الحد من تنامي الحركات الإرهابية الساعية إلى الهيمنة على منطقة الساحل، وهو ما تجلى في تصريح جماعة أنصار الدين "نحن لا نريد إستقلالية أو إنفصال، إنما نريد تطبيق الشريعة الإسلامية على كامل تراب غرب إفريقيا.[2] وهو ما فهمته فرنسا على أنه تهديد وعائق أمام مصالحها في منطقة الساحل، لذا سارعت للتدخل في الساحل لمنع الحركات الإرهابية من التنامي وتحقيق الهيمنة الإقليمية، بالتعاون مع معظم دول المنطقة من أجل إحتواء قوة الجماعات الإرهابية وهذا ما نجد له تفسير عند "**ستيفن والت**" زعيم الواقعية الدفاعية، التي تقر بتحقيق الأمن قبل القوة، وهو ما جسدته فرنسا من خلال توقيع إتفاقيات مع دول المنطقة في إطار مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، أما في الشق الواقعي الهجومي الذي يتبناه "**ميرشايمر**" فقد

---

[1] فريدوم أونوها ،"مرجع سبق ذكره.

[2] لامية بواش ،مريم بوسنة، مرجع سبق ذكره.

عمدت فرنسا إلى زيادة قدرتها العسكرية، من أجل حماية أمن دائرتها الإقليمية، وبالتالي دخولها في حرب وقائية مسبقه للوقاية من الهجمات الإرهابية التي يمكن أن تأتيها من منطقة الساحل. ونظرا للموافقة الموجودة من خلال قرار مجلس الأمن "2085" الداعي إلى نشر قوة "**أفيسما**" لدعم مالي مدة سنة واحدة، بدأت فرنسا في نشر قواتها العسكرية ضمن ما أطلقت عليه إسم "**عملية القط المتوحش**" في 11 جانفي 2013.[1] هادفة من وراء هذا التدخل، حسب ما صرح به رئيس الحكومة الفرنسية، إلى تحقيق ثلاثة أهداف معلنة تمثلت في: [2]

1/- إيقاف زحف المجموعات الإرهابية نحو الجنوب، خاصة وأنهم أظهروا عزمهم على غزو باماكو.

2/- الحفاظ على وجود الدولة المالية وإستعادة وحدتها الترابية.

3/- التحضير لنشر قوة التدخل الإفريقية المرخص لها بموجب قرار مجلس الأمن.

وهكذا شنت الطائرات الفرنسية "**رافال** "**و**" **ميراج**" المقاتلة ضربات جوية إستهدفت مواقع تواجد الإسلاميين التى تمتد من "غاو" وتمر "بكيدال" في شمال شرق البلاد، بالقرب من الحدود مع الجزائر ويصل بلدة ليري في الغرب بالقرب من الحدود مع موريتانيا.[3] وبعد أربعة أيام وتحديدا في 15 جانفي 2013، أعلنت فرنسا أنها بدأت نشر قوات برية معززة بالدبابات والمدرعات في مالي، حيث من المقرر نشر 2500 جندي فرنسي.[4]

**ولتنفيذ إستراتيجيتها في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل إعتمدت فرنسا على ثلاث محاور وهذا حسبما أفادت به التقارير نوجزها كالتالي:** [5]

**المحور الاول** : إستهداف قوافل السيارات رباعية الدفع الخاصة بالجماعات الإرهابية،عن طريق الضربات الجوية، ثم ضرب مراكز تجمعهم خصوصا على الخط الفاصل بين شمال مالي والجنوب.

---

[1] فريدوم أونوها، مرجع سبق ذكره.

[2] عبد النور بن عنتر، "التدخل في مالي:نظرة من الداخل الفرنسي الرسمي والشعبي"، مركز الجزيرة للدراسات ،[في http://studies.aljazeera.net، تاريخ دخول الموقع 2014/4/25، على الساعة 12.12]

[3] فريدوم أونوها ،مرجع سبق ذكره.

[4] نفس المرجع.

[5] نفس المرجع.

**المحور الثاني:** اعتمدت فيه على تعزيز وحدات قواتها الخاصة التي نقلت إلى المعارك في مالي من قواعد تمركزها في "بوركينا فاسو" المجاورة، والتي شاركت في استعادة بلدة "كونا" الإستراتيجية التي كانت تحت سيطرة الإسلاميين.

**المحور الثالث:** دعم وتعزيز القوة الفرنسية المتواجدة بالعاصمة "باماكو" بعناصر إضافية من الوحدات الفرنسية المرابطة في الدول الإفريقية المجاورة، وخصوصا ساحل العاج وتشاد، بغرض توفير الحماية للمواطنين الفرنسيين والأوروبيين والمصالح الفرنسية.

لكن التدخل السريع والمفاجئ لفرنسا أحدث ضجة لدى دول الميدان والمجموعة الدولية بما فيها الدول المعنية بالمسعى الدولي للحل الأزمة في مالي، لا سيما أن قرار شن الضربات العسكرية الفرنسية نفذ قبل الآجال المتوافق عليها من قبل الفاعلين الدوليين والذي كان مرتقبا في أواخر 2013 ففي الوقت الذي أبدت فيه مجموعة من الأطراف الدولية تحفظها إتجاه التدخل الفرنسي في مالي. قوبلت سرعة التدخل الفرنسي في مالي بالثناء والإشادة من قبل الماليين والزعماء الإقليميين لغرب أفريقيا، كما رحب المجتمع الدولي بذلك وتجلى ترحيبه في التعهدات الإقتصادية، التى تعهد بها كل من اللإتحاد الإفريقي بالمساهمة بمبلغ 50 مليون دولارا، واليابان بـ 120 مليون دولار كما تعهدت ألمانيا بتقديم 20 مليون دولار، والهند والصين بمليون دولار لكل منهما، والولايات المتحدة بـ 96مليون دولار.[1] كما ساهم التدخل الفرنسي في توحيد أراء اليمين واليسار، بالإضافة إلى دعم الرأي العام الفرنسي لقرار الرئيس الفرنسي " **فرانسوا هولاند**" وإعتبره مكسبا سياسيا، في شن الحرب الإستباقية على مالي، وساندت أغلب الدول في أوروبا وأمريكا وإفريقيا قرار الرئيس الفرنسي، ووجد من يقدم له الدعم المالي في دول الخليج العربي وفي مقدمتهم دولة الإمارات العربية المتحده.[2]

كانت المغرب قد سمحت مع الجزائر بفتح مجالهما الجوي أمام الطيران الفرنسي، وقد بدا أن قرار التدخل العسكري الفرنسي المدعوم إفريقيا في مالي جاء بعد إقناع وطمئنة الجزائر التي ترددت طويلا في الموافقة على تلك الخطوة خشية أن يكون التدخل الأجنبي مقدمة لإقامة قواعد عسكرية فرنسية وأمريكية على مقربة منها، وللتحسب من التداعيات السلبية التي تلحق بأمن البلاد التي

---

(1) ايمان احمد عبد الحليم، "عوائق التدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي"، [ في http://www.siyassa.org.eg، تاريخ 2014/5/25، على الساعة 20.30]

(2) عبدالحميد عبدوس ،"التدخل الفرنسي: الحرب على مالي والأضرار في الجزائر"، [ في http://www.oulama.dz، تاريخ 2014/5/25، على الساعة 20.30]

تضررت كثيرًا من خطر الإرهاب، ولتوافق الجزائر على فتح أجوائها أمام الطيران الفرنسي بعد ضمانات تمثلت في عدم قصف المدن الكبرى، والاكتفاء بقصف بعض المواقع والأهداف التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة وحتى الجزائر التي رفعت شعار الحل السياسي وجدت نفسها تفتح أجواءها أمام الطائرات الحربية الفرنسية.[1]

**الفرع الأول: أسباب التدخل الفرنسي في الساحل**

تعددت الأسباب التي ادعتها فرنسا من أجل التدخل في مالي منها ما هو ظاهري ، ومنها ما هو خفي لكن في مجملها تدخل تحت الغطاء التخطيطي والإعلامي لهذه الحملة هو محاربة الحركات المتطرفة، ومن بين هذه الأسباب[2]:

-تأمين مصالح شركة أريفا في النيجر وإمكانية إستغلال اليورانيوم في مالي، تعتبر من أهم أهداف هذه الحملة الإمبريالية الفرنسية.

-إعادة التموضع في القارة الأفريقية بعد دخول لاعبين جدد كالصين والهند والبرازيل ومحاولاتهم إرساء موطئ قدم لهم هناك مما لا يناسب القوى الإمبريالية الكبرى مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا.

-محاولة خلق عدو خارجي والتغطية على الإخفاقات الداخلية من: ارتفاع في نسبة البطالة ارتفاع في أسعار الكهرباء والغاز والمواد الغذائية.

بالإضافة إلى تخوف فرنسا من لعبة" **الدومينو**" التي تلعبها الجماعات الإرهابية في مالي والقائمة على فرضية إن سقطت مالي في أيدي الجماعات الإرهابية، ستسقط دول أخرى في المنطقة تباعا، من هذا المنطلق تهدف فرنسا من وراء تدخلها في الساحل إلى **فرض عملية دومينو معكوسة** تقلب تماما الاتجاه بضرب الحركات الإرهابية في المنطقة والتي طالما شكل استقرارها لوقت طويل في المنطقة هاجسا أمنيا لفرنسا. الأمر الذي عبر عنه وزير الدفاع الفرنسي "جون أيف لودريان" بوضوح عن القراءة الفرنسية للتهديدات التي أملت عليها التدخل و التي تمثلت في: [3]

---

(1) ايمان احمد عبد الحليم، مرجع سبق ذكره

(2) مادي ابراهيم كانتى، "التدخل العسكري الفرنسي في مالي،"مجلة افاق افريقية ،المجلد الحادي عشر،العدد38، 2013،ص111

(3) عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره

-التخوف من "**إقامة دولة إرهابية على أبواب أوروبا وفرنسا**". مضيفا أن بلاده لن تترك جيوبا إسلامية مقاومة وستستأصل الإرهاب في الساحل وتعيد وحدة مالي.

-"**إيقاف التهديد الإرهابي**" الذي لا يستهدف البلدان الإفريقية فقط، بل المجموعة الدولية ككل. متخذة من حادثة الرهائن الأجانب في حادثة "عين أمناس "بالجنوب الجزائري، دعما لموقفها الرسمي خاصة وأن الرهائن ينتمون إلى جنسيات مختلفة، وهو ما سهل من مهمتها في تعميم التهديد الإرهابي.

**الفرع الثاني: أهداف ونتائج التدخل الفرنسي في الساحل**

إقتصر التدخل الفرنسي في البداية على إعلانه تحقيق ثلاث أهداف كما ذكرنا سالفا،إلا أن هذا لا ينفي وجود أهداف عديدة، منها الإستراتيجية والتكتيكية تسعى فرنسا لتحقيقها وفق منظور المصلحة كون تدخلها إنطلق من مفهوم واقعي. **منها:**[1]

1_ المحافظة على التوازنات الجهوية في الجزء الشمال الغربي للقارة الإفريقية، التي كانت مهددة بسيطرة الجماعات المسلحة القادمة من الشمال مما سيشكل خطرا على الدول الأخرى التي توجد بها مصالح حيوية فرنسية.

2_ القضاء على الجماعات المسلحة التي تشكل تهديدا للمصالح الفرنسية في دول الساحل وغرب إفريقيا، خاصة أن لهذه الجماعات العديد من الصلات والإرتباطات داخل أراضيها، الأمر الذي يهدد بإمكانية نقل المعركة إلي داخل التراب الفرنسي وهو ما تعمل فرنسا بكل الوسائل على تفاديه.

3 _الحفاظ على الدور العسكري الفرنسي المتنامي في العالم كقوة كبري، مما قد يؤهلها للقيام بمهام باسم المجموعة الأوروبية، التي تكتفي أساسا بالدعم الاقتصادي لها، ويجعل الولايات المتحدة الأميركية تطمئن لشراكتها معها في المنطقة في ظل بروز جمهورية الصين كلاعب جديد على الساحة الدولية وفي إفريقيا خصوصا.

4_ أظهرت الدراسات أن المنطقة تزخر بمقدرات هائلة من المعادن والمحروقات إضافة إلى المياه الجوفية مما سيشكل أهم التحديات للأعوام القادمة، ويذكي الصراع بين القوى العظمى للاستحواذ على أكبر مساحات نفوذ في هذه المناطق، التي تفوق مساحة القارة الأوربية. وفي هذا

[1] محمد عبد الله ولد أداه، "الوضع الامني في الساحل بعد سنة من التدخل الفرنسي في مالي"، مركز الجزيرة للدراسات، ص3.

الإطار بدأت طلائع الشركات الغربية تصل إلى مالي للحصول على رخص تنقيب وإستغلال المعادن.

5_ لجأ الجيش الفرنسي إلى إستعمال المكثف لطائرة رافال (Rafale) في خطوة تهدف إلى إبراز قدرات هذه الطائرة المقاتلة التي لم تلق رواجا في سوق السلاح الدولي.

ولقد سجل التدخل العسكري الفرنسي في منطقة الساحل بعض النجاحات الأولية، مكنت فرنسا من معاقل المتمردين ومن إستعادة كل من "**كونا ودونتزا, وغاو وتومبوكتو وكيدال**"بشمال مالي كما عجلت بالتقدم للإستعادة المزيد من الأراضي التي تحت سلطة الإسلاميين، كما إستهدفت الطائرات الحربية الفرنسية – التي إنطلقت من فرنسا وتشاد – مناطق في العمق المالي وغطت مسافة هذه العمليات الميدانية ما يقرب من 2000 كيلومتر من الشرق إلى الغرب وتخطط فرنسا لزيادة عدد قواتها البرية لتصل حوالي 3700، حيث تواجه مقاتلين إسلاميين متمرسين على العمليات القتالية ومسلحين تسليحا جيدا. **و**على الصعيد سياسي أعطى نتائج مهمة تمثلت في خلق جو ملائم لإجراء إنتخابات على عموم التراب المالي، كما ساهمت في ظهور سلطة قانونية على المستوى التنفيذي والتشريعي.[1]

كما ساعد التدخل الفرنسي على إبرام إتفاق واغادوغو بين الحكومة الإنتقالية المالية والحركات الأزوادية المسلحة الذي ينص، على إجراء مفاوضات شاملة بين السلطة التي سيتم إنتخابها والحركات الأزوادية حول كافة مشاكل الشمال المالي فور إنتهاء الموعد الإنتخابي. اما من الناحية العسكرية فقد مكنت عملية "**سرفال**"، من وقف تقدم المجموعات المسلحة نحو باماكو التي كانت مهددة بالسقوط وتحرير كافة مدن شمال مالي من قبضة تنظيم القاعدة وأنصار الدين، كما ساعد التدخل بملاحقة الجماعات الإسلامية المسلحة في معاقلها الحصينة في آدرار إفوقاس وجبال تقرقرت. وحسب المعلومات الرسمية فقد مكنت **عملية** "**سرفال**" من القضاء على حوالي 400 مقاتل وتدمير 120 سيارة وإكتشاف 220 طنا من الذخيرة، وتفكيك معامل لصنع المتفجرات.[2]

رغم هذه الانتصارات إلا أن هذه القوات لم تتمكن من تحرير الرهائن الفرنسيين، على الرغم من أنه تأكد بعد تحريرهم أنهم كانوا متواجدين في جبال" **تقرقرت**" أثناء مهاجمة القوات الفرنسية لها، وقد

---

[1] عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره

[2] نفس المرجع

أظهرت عملية اختطاف وقتل الصحفيين الفرنسيين بمدينة كيدال هشاشة الوضع الأمني في هذه المدينة وخروجها عن السيطرة. وحسب المؤشرات المتوفرة حاليًا فإن تنظيم القاعدة والجماعات المتحالفة معه، استطاع التأقلم مع واقع ما بعد عملية "**سرفال**" بإعادة تنظيمه باندماج بعض مكوناته في ما سُمي بحركة المرابطين، كما قام بهيكلة صفوفه في تشكيلات صغيرة متحركة تستغل المسالك التقليدية في التنقل في الشمال المالي، وتشكّل المناطق الجبلية تحصينات شبه آمنة المسالك وصولا إلى الحدود الليبية.[1]

كما تمكنت الجماعات الإسلامية المتطرفة( القاعدة في بلاد المغرب العربي، وحركة التوحيد والجهاد، وأنصار الدين) ورغم القصف الفرنسي، من السيطرة على بلدة ديابالي، الواقعة على بعد 400 كيلومتر شمال العاصمة المالية باماكو.[2]

## المطلب الثاني: إنعكاسات التدخل العسكري الفرنسي في الساحل على نشاط الحركة الوطنية لتحرير ازواد والأمن في الجزائر

من الواضح أن هذه الحرب على مالي ستعود على الجزائر بعواقب وخيمة على المستوى الأمني والإقتصادي والإستراتيجي.

**الفرع الأول :إنعكاسات التدخل العسكري في مالي على نشاط الحركة الوطنية لتحرير أزواد**

بعد التدخل الفرنسي في المنطقة سارعت "الحركة الوطنية لتحرير أزواد" الطوارقية إلى إقتراح تقديم خدماتها للقوات الفرنسية والإفريقية، من أجل ملاحقة أعضاء الجماعات الإسلامية المتطرفة. ولقد ألقت الحركة الوطنية لتحرير أزواد القبض على عنصرين بارزين من "حركة أنصار الدين" الطوارقية السلفية و"حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا" المرتبطة بالقاعدة، قرب الحدود مع الجزائر وسلمتهما للقوات الفرنسية. كما إنفصل عدد كبير من قيادات "حركة أنصار الدين" الذين شجبوا تحالف الحركة مع المنظمات المتطرفة المرتبطة بالقاعدة، وأسسوا تنظيما جديدا تحت اسم "حركة أزواد الإسلامية"، في محاولة لتبرئة أنفسهم من كل ما هو مرتبط بالقاعدة. والجدير بالذكر أن" الحركة الوطنية لتحرير أزواد" إنتهزت فرصة التدخل العسكري الفرنسي من أجل العودة إلى الميدان بقوة في منطقة كيدال التي تعد معقلها التقليدي، وفرض وجودها كقوة فعلية في شمال شرقي مالي بعد

---

[1] نفس المرجع.

[2] عبدالحميد عبدوس،" مرجع سبق ذكره

أن طردتها الحركات الإسلامية المتطرفة. ولا يبدو أن الحركة الوطنية لتحرير أزواد قد تخلت عن مطلبها بالإستقلال، وعبرت عن هذا التوجه من خلال رفضها دخول قوات مالية إلى مدينة كيدال إلى جانب القوات الفرنسية والإفريقية. ولهذه الأسباب، لا تدل المؤشرات الأولية على العلاقة ما بين الحكومة المركزية في بماكو ومجموعات الطوارق في الشمال الشرقي للبلاد، على نهاية الصراع بينهما. إذ لا تزال الفجوة كبيرة وإنعدام الثقة متجذرا بين الطرفين. وعليه، فإنه من غير المستبعد أن ينفجر الوضع في المستقبل ويفتح جبهات جديدة في دول الجوار، علما أن المسألة الطوارقية ليست محصورة في مالي ، فمناطق إنتشار الطوارق تتوزع بين النيجر وليبيا والجزائر.[1]

كما لا تزال الحركة الوطنية لتحرير أزواد والحركات المتحالفة معها، تمارس السلطة الفعلية في شمال البلاد خاصة في المناطق الممتدة من كيدال إلى الحدود الجزائرية–الموريتانية، حيث يرفرف العلم الأزوادي على القرى والمراكز الريفية، ولم تستطع القوات المالية حتى الساعة دخول هذه المناطق. بالإضافة إلى التوتر العرقي الذي بقي السمة البارزة في الشمال. حيث تعرض السكان من العرب والطوارق للتصفية الجسدية ونهب الممتلكات بعد دخول الجيش المالي إلى بعض مدن الشمال التي أصبحت اليوم خالية من هؤلاء الذين كانوا يسيطرون على مختلف النشاطات الاقتصادية والتجارية في هذه المناطق. و يضاف إلى ذلك وضع مدينة كيدال التي ما زالت تخضع للسيطرة الفعلية للحركة الوطنية لتحرير أزواد، مما يثير مخاوف لدى السلطات المركزية المالية من وجود صفقة غير معلنة بين فرنسا وهذه الحركة تبقي بموجبها على تواجد "الحركة الوطنية لتحرير أزواد" مقابل الدعم الذي قدمته لها خلال العملية العسكرية في المناطق الوعرة والصحراء الكبرى. وينظر إلى دور الحركة الوطنية لتحرير أزواد في المنطقة، كعامل إرتكاز أساسي لقوة "**سرفال**"، نظرا لخبرتها وإمكانية إستغلال ذلك في إستباق العمليات المسلحة التي يتوقع أن تقوم بها القاعدة والجماعات المسلحة. وقد أثار هذا رد فعل في باماكو من خلال مظاهرات تندد بإزدواجية المعايير الفرنسية، كما أن الرئيس المالي أبدى إمتعاضه من هذه الوضعية خلال مقابلة مع بعض وسائل الإعلام الفرنسية.[2]

---

[1] محمد صوان، التداعيات الإقليمية والدولية لانفصال إقليم أزواد عن مالي، مجلة **المستقبل العربي**، ع1، 4 جانفي 2013)، ص.4-34.

[2] خالد حنفي علي،" أبعاد وتداعيات التدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي، **المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية** [في http://rcssmideast.org، تاريخ دخول الموقع 2014/4/13، على الساعة 13.20]

وجاء في مجلة "**ليكسبريس**"الفرنسية إنه بعد مرور خمسة عشر شهرا على التدخل الفرنسي العسكري وعملية "**سرفال**"، يظل شمال مالي "منطقة رمادية" خارج السيطرة، على الصعيد الأمني والسياسي على حد سواء.

وتزال المناقشات حول الوضع القائم وتطور مناطق الشمال عاجزة عن إحراز أي تقدم منذ ستة أشهر فمقاتلو الحركة الوطنية لتحرير أزواد (الطوارق) والمجلس الأعلى لوحدة أزواد (الطوارق) والحركة العربية لأزواد لا يزالون مسلحين، أما الجنود الفرنسيون وقوات بعثة الأمم المتحدة "**مينيسما**"يشكلون عازلا بين هذه الجماعات وقوات الجيش المالي المنتشرة في المنطقة لتجنب أي إشتباك قد يزيد من إشتعال الوضع. بينما ترفض الحركة الوطنية لتحرير أزواد المشاركة في الإجتماعات التحضيرية للمفاوضات في باماكو.[1]

**الفرع الثاني: انعكاسات التدخل الفرنسي على الأمن في الجزائر**

خلقت أزمة مالي الأخيرة وتدخل القوات الفرنسية في شمال البلاد مأزقا حقيقيا للسياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل والصحراء، حيث كانت دائما تتخذ الحذر والإبتعاد عن التأثيرات، وقد ظهر ذلك جليا في تعاملها مع موجة الحراك العربي وحتى في تعاملها مع التدخل الأجنبي في ليبيا و سعيها لتأدية الدور الأساسي في المنطقة تأكيدا منها لكونها القوة الإقليمية الأجدر بالقيادة نظرا إلى خبرة جيشها في المنطقة وبأسه الشديدين. وقد حاولت الجزائر منذ بداية الأزمة في شمال مالي تغليب الحل السياسي معتمدة في ذلك على علاقاتها بالطوارق وبجماعة أنصار الدين، وبخاصة رئيسها إياد أغ غالي، لكن إنسحاب هذا الأخير من الحوار وسيطرة القاعدة على زمام الأمور في شمال مالي جعل الجزائر تعيد حساباتها، ولربما هذا أحد أسباب فتحها لأجوائها للتدخل الفرنسي الفجائي في 11جانفي2013. لكن الجزائر سرعان ما دفعت الثمن مبكرا لعملية "**سيرفال**" في أزمة عين أميناس،[2] عبر احتجاز الرهائن، من قبل مجموعات إسلامية ترفض التدخل الفرنسي في شمال مالي. وهذا ما صرح به قائد "الملثمين" "مختار بلمختار" حين ربط الهجوم على عين أميناس بموقف

---

[1] هالة بسيم ،"رغم التدخل الفرنسي في مالي.. شمال البلاد لا يزال خارج السيطرة"، **مجلة ليكسبريس**، [ في http://www.elbadil.com، تاريخ دخول الموقع2014/4/13، على الساعة22.17]

[2] خالد حنفي علي، "مرجع سبق ذكره

الجزائر الجديد الذي فتح المجال الجوي أمام الطائرات الفرنسية لضرب مالي، غير أن التعامل الجزائري هنا جاء صارما ونهائيا تمثل بتدخل عسكري إنتهى بمقتل 27مسلحا و 38 رهينة أجنبية.[1]

وكرد فعل لهذه العملية قال "**عبد المالك سلال**"، رئيس الوزراء الجزائري أن الجزائر لن ترسل أي جندي إلى هذا البلد وستقوم فقط بحراسة حدودها البرية، مضيفا أن الجزائر تدعم الحوار بين جميع الأطراف المتناحرة من أجل التوصل إلى حل للأزمة. وكان من الطبيعي إستهداف الجماعات الإرهابية للجزائر، بالنظر للدور المحوري الذي تلعبه في محاربة الإرهاب وقطع الطريق أمام تزويد المسلحين في مالي بالسلاح عن طريق مهربي السلاح عبر الحدود وتضييق الخناق على المتاجرين بالمخدرات لتجفيف منابع تمويل هذه الآفة التي تتغذى من دفع بعض البلدان الأوروبية للفدية من أجل تحرير رهائنها. وهو ما كانت ولا تزال الجزائر ترفضه، كما أدى التدخل الفرنسي في المنطقة إلى دفع هذه المجموعات إلى اللجوء إلى مناطق جبلية وعرة في الشمال الشرقي مالي على الحدود الجزائرية. وقد تسعى هذه المجموعات إلى تنفيذ هجمات في إطار حرب عصابات ضد القوات الفرنسية والقوات المساندة لها، علاوة على إمكانية تنفيذ عمليات ضد مراكز حساسة (في صناعة النفط والغاز والتعدين) في دول الجوار الجغرافي للساحل الأفريقي، على نموذج عملية عين أمناس الأخيرة في الجزائر. [2]

لم تستطع الجزائر، علي الرغم من رفضها للعمليات العسكرية في مالي، أن تنأي بأراضيها بعيدا عن تأثيرات هذه الحرب، حتى بعد أن أغلقت الحدود بينها وبين مالي. فقد قامت إحدى الجماعات الإرهابية التي يتزعمها " مختار بلمختار، بإحتجاز 132 من الرعايا الأجانب الذين يعملون في إحدى محطات الغاز في الجنوب الشرقي للجزائر. وقد واجهت قوات الأمن الجزائرية هذه العملية بمنتهي العنف حتى وصل عدد ضحاياها إلي 80 قتيلا. وأعلن مختار بلمختار في إحدى القنوات الموريتانية أن هذه العملية جاءت ردا علي التدخل العسكري في مالي، وتوعد فرنسا ورعاياها في الإقليم.[3] وتفيد المعلومات الإستخباراتية بتحصين بعض فلول القاعدة في الغابات والمناطق الوعرة المحاذية للمدن الكبرى في الشمال المالي و القريبة من الحدود الجزائرية، حيث تقوم من حين لآخر بعمليات إنتحارية وقصف بالأسلحة الثقيلة ومناوشات برية، مما يوحي بأن هذه الحركات تمكنت من

---

[1] نفس المرجع.

[2] نفس المرجع .

[3] اميرة محمد عبد الحليم، مرجع سبق ذكره.

المحافظة على قوة ما زالت تشكل تهديدا حقيقيا في منطقة الساحل ككل، مما يعنى إدخال الجيش الشعبي الوطني في حرب إستنزاف ومحاصرة الجزائر من طرف الوجود الفرنسي العسكري من كل الجهات تقريباوخلق مشكلة اللاجئين على الحدود الجنوبية للجزائر.[1]

[1] نفس المرجع.

# خاتمة

إن التطورات التي يعرفها اقليم الساحل، وتأسيس الحركة الوطنية لتحرير أزواد والتصريح الخطير **لمحمود أغ غالي رئيس** المكتب السياسي للحركة الوطنية لتحرير أزواد:"**سكان الإقليم يختلفون عرقيا و ثقافيا عن بقية سكان البلاد**"، فهو بذلك ينطلق من مبدأ الاختلاف العرقي والثقافي كأساس للانفصال، إضافة إلى انعكاسات تدهور الوضع في ليبيا الذي زاد من توتر المنطقة خاصة بعد عودة الطوارق المجندين في صفوف كتائب القذافي مدججين بالأسلحة الليبية.

وهو ما يجعل الجزائر محاصرة بالنزاعات و الفوضى من كافة حدودها: تونس، ليبيا، مالي الصحراء الغربية. فإذا تم انفصال شمال مالي و تشكيل دولة أزواد فإن ذلك سيشكل تهديدا مضاعفا للأمن في الجزائر. وذلك لعدم قدرة المتمردين الطوارق على التحكم في هذه الدولة الجديدة لعدم توفرهم على الإمكانيات اللازمة لبناء مؤسسات الدولة، إضافة إلى النشاط المكثف و الخطير للجماعات الإرهابية والحركات السلفية في المنطقة التي من شأنها أن تسيطر على هذه الدولة و تجعل منها قاعدة صلبة تمكنها من توسيع نشاطاتها في المنطقة كالتوجه نحو تجنيد سكان الجنوب الجزائري في صفوفها، و تعزيز تجارة خطف الرهائن الأجانب كمصدر أساسي لتحصيل الأموال. وقد سعت الجزائر إلى منع أي تدخل أجنبي في المنطقة، إلا أن ذلك لم يفلح، خاصة مع تفاقم الوضع الأمني في الاقليم ورغبة الحكومة المؤقتة المالية في هذا التدخل. رغم ذلك تواصل الجزائر سعيها لإيجاد حلول سلمية للمشاكل التي تعاني منها المنطقة وقد إرتكزت المساعي الجزائرية منذ البداية، تجاه الأزمة في مالي على النقاط التالية:

1/-الحل التفاوضي والتسوية السلمية مبدئيا، بينما وضع التدخل العسكري كأخر الخيارات.

2/-الرجوع إلى الشرعية الدستورية، والبحث على حل سياسي دائم.

3/-الحوار السياسي بين أطراف النزاع (الحكومة المالية والحركة الوطنية لتحرير أزواد).

4/-الحوار في إطار حل شامل يحافظ على الوحدة الوطنية والسلامة الترابية والسيادة الوطنية لمالي.

5/-السعي إلى قطع علاقة الجماعات الطوارقية المتمردة مع الحركات الإرهابية.

6/-أما في الشق الأمني فسعت إلى التنسيق في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

وما يمكن قوله هو النزاع الطوارقي متعدد الأبعاد، فهو اثني، اجتماعي، سياسي و اقتصادي لذلك فإن المساعي الجزائرية تعمل على تهدئة الأوضاع ووقف العمل المسلح، مما أدى إلى عودة النزاع في كل مرة، وهو ما يعكس عدم القدرة على حل مشكلة الأزواد نهائيا من جهة، و من جهة

أخرى فان اتفاقيات السلام التي كانت تبرم بين المتمردين الطوارق و حكومة مالي لا تعرف تجسيدا وتطبيقا على أرض الواقع من القوى الأجنبية التي تستعمل الطوارق للضغط على حكومتي مالي والجزائر وفق ما يخدم مصالحها، الأمر الذي ظهر من خلال النشاط المتزايد للحركات الطوارقية في المنطقة وعلى رأسها الحركة الوطنية لتحرير أزواد ومانتج عنه من انعكاسات على الأمن في الجزائر بشتى مستوياته. مما يعكس عدم قدرة الاستراتيجية الأمنية الجزائرية على حمايتها من التهديدات الخارجية.

**الاستنتاجات والتوصيات:**

| الاستنتاجات | التوصيات |
|---|---|
| يتمتع اقليم الأزواد بموقع استراتيجي زاخر بالموارد الطبيعية ما يجعله مطمع للقوى الكبرى . | على الجزائر احكام السيطرة على حدودها حتى تحمي أمنها الداخلي |
| الجزائر قوة إقليمية في الساحل وشمال افريقيا | تفعيل القدرات الجزائرية واستغلالها لحل مشاكل وأزمات الإقليم للحفاظ على مكانتها الاقليمية |
| كثرة الحركات المتطرفة في إقليم الساحل، وتحالفها فيما بينها، بالاضافة إلى تفشي الجريمة المنظمة والعمليات الارهابية | على الجزائر توظيف خبرتها لمكافحة الإرهاب في الإقليم، والمراقبة الجيدة للحدود باستعمال تقنيات متطورة.<br>الضغط على بعض الحركات المتمردة واستغلالها ضد الأخرى، حتى تتمكن من إضعافها |
| النزاعات في شمال مالي إثنية اجتماعية، سياسية واقتصادية. | على الجزائر تبني مقاربة تحويل النزاع، التي تحاول من خلالها التغيير في مدركات الأطراف حتى يتقبل كل طرف التعايش مع الآخر.<br>بالإضافة إلى تبني مقاربات تنموية من شأنها النهوض بالاقليم لتحسين ظروف معيشة السكان فيه. |
| تزايد المنافسة على لعب دور ريادي في اقليم الساحل من طرف دول الجوار كالمغرب | على الجزائر تنشيط سياستها الخارجية حتى تتمكن من لعب دور محوري في المنطقة. |
| محاولة تفعيل المساعي الدبلوماسية والسياسية، على العسكرية، وتفعيل الحوار للحافظ على الفرص للخروج من الأزمة سلميا. | |

# قائمة المراجع

**باللغة العربية:**

**الكتب:**


1 -التمبكتي، "الطوارق عائدون لنثور"، منشورات منظمة تامايونت.

2 -السيد عليوة ،" إدارة الأزمات والكوارث: مخاطر العولمة والإرهاب الدولي"، القاهرة، دار الأمين للنشر والتوزيع، ط2،، 2002م.

3 -برامة عمر ، "الجزائر في المرحلة الانتقالية احداث ومواقف"، عين مليلة،دار الهدى للنشر والتوزيع، 2001.

4 -بيليس جون وستيف، "عولمة السياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، ط 1، الامارات العربية المتحدة، 2004.

5 -توماس كارولين ،ترجمة محمد الصديق بوحريص، "الحوكمة العالمية التنمية والأمن الإنساني"،2001

6 -جيمس دورتي ، بلستغراف روبرت ،"النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية"، ترجمة وليد عبد الحي،المؤسسة الجامعية للنشر، بيروت لبنان 1985.

7 -شنة أحمد ، "العاصفة الزرقاء تفاصيل حرب مدمرة انتهت على طاولة مفاوضات جزائرية"، مؤسسة هديل للنشر والتوزيع، الجزائر.

8 -عبد النور بن عنتر ، "البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي"، المكتبة العصرية للطباعة النشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

9 -غريفيش مارتن وكالاهان تيري ، "المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية"، مركز الخليج للابحاث.

10 - محمد الصالح حوتية ، "توات والازواد" الجزائر :دار الكتاب العربي ،ج1 ، 2007

11 – مخلوف ساحل ، "إشكالية ، التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة الرهانات والتحديات: الأزمة المعقدة في الساحل الافريقي "،المؤتمر المغاربي الدولي،27 و28 فيفري2013.

12 – منصر جمال ، تحولات مفهوم الأمن الانساني.. من الوطني إلى الانساني، ملتقى الجزائر والأمن في المتوسط"، واقع وآفاق، قسنطينة، 30/29 أفريل 2008.

13 –


**المذكرات الجامعية**


1 -بوبية نبيل، " الامن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الاجنبية "، مذكرة ماجستير، جامعة الدول العربية، القاهرة،2009.

2 عبد الموسى هاني ، "ظاهرة العولمة ونشوء الدول الجديدة كوسوفو وجنوب السودان نموذج"، فلسطين، جامعة بير الزيت، برنامج الدراسات الدولية ،2011/2012.

3 شاكر ظريف ،"البعد الامني في منطقة الساحل والصحراء الافريقية التحديات والرهانات" ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،جامعة باتنة ،2008-2010.

4 سليم العايب ، "الدبلوماسية الجزائرية في إطار الاتحاد الإفريقي"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، شعبة الدبلوماسية والعلاقات الدولية ،جامعة باتنة، 2011/2010

5 قارة ليلى ، الوساطة الجزائرية في النزاع الداخلي المالي2010/1963، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستيير ،جامعة الجزائر3، 2011/2012.

**من المجلات**

1 ابو فرحة على ،"التدخل العسكري في مالي تدويل وتداعيات إخفاق الدولة دون مسبباتها"، **مجلة قراءات افريقية** ،العدد 16.

2 أحمد اسماعيل اسراء ، الجريمة المنظمة وتحديات الأمن الانساني في المنطقة العربية، **ملحق مجلة تحولات استراتيجية**، عدد 186، أكتوبر 2011 الانصاري علي ، " الطوارق الساحل المخيف"، **مجلة كنعان**، [ في http://kenanaonline.com، تاريخ دخول الموقع 13\2\2013، على الساعة 4:30 ]

3 الأنصاري أبوبكر،"الهلال السامي مشروع ملكي مغربي لحماية الطوارق واسترجاع الصحراء "، **مجلة الحوار المتمدن**، عدد 1755، [ في http://www.ahewar.org، بتاريخ 2014/3/16، على الساعة 10.30]

4 علي الأنصاري،"هل تسعى الجزائر لتعويض أمريكا في شمال مالى"، **مجلة الحوار المتمدن**، [ في http://www.ahewar.org، بتاريخ 2014/3/16، على الساعة 15.30]

5 الغزالي ناصر ، "مفهوم التدخل الدولي الانساني"، **مجلة مقاربات**، [في http://www.mokarabat.com، بتاريخ2014/5/26، على الساعة 14.30]

6 المهدي سعد ، "قضية الطوارق في مالي"، **مجلة قراءات افريقية**، عدد 2012،13.

7 المعز الطاهر ، "الأطماع الإمبريالية في منطقة الصحراء الكبرى،"دولة ازواد" وبذور الإنفجار" ، **مجلة كنعان** [فيhttps://kanaanonline.org، تاريخ دخول الموقع 2014/4/2، على الساعة 12.12]

8 جن مازيغ ماسينسا ،" ثورات الطوارق"، **مجلة الحوار المتمدن**، عدد2180، [ في http://www.ahewar.org، تاريخ الدخول 2014/3/15، على الساعة 7.02].

9 -بسيم هالة ،"رغم التدخل الفرنسي في مالي.. شمال البلاد لا يزال خارج السيطرة"، **مجلة ليكسبريس**، [ في http://www.elbadil.com، تاريخ دخول الموقع2014/4/13، على الساعة22.17]

10 - بواش لامية ،مريم بوسنة ، " الاتفاق بين الازواد وانصار الدين لتسوية الوضع في مالي"، **مجلة المستقبل العربي**، ع1،4 جانفي 2013.

11 - عبد الدايم أحمد ، "قضية مالي ومستقبل المنطقة"، **مجلة قراءات افريقية** ،المنتدى الإسلامي ، العدد 16، افريل 2013.

12 عبد الرحمان هيثم على وبهاقيل مرتضى رضوان، "الحركات المسلحة واثرها على الاستقرار الاقليمي في افريقيا(1990 \2012)"، **مجلة مركز العلاقات الدولية**، العدد الثاني، نوفمبر 2013.

13 عبد الحليم أحمد إيمان ، تأثيرات تنامي الحركة الجهادية شمال مالي على الجزائر، **مجلة السياسة الدولية** [في http://www.siyassa.org.eg بتاريخ 2014/05/20، على الساعة 10.15].

14 - صوان محمد ، التداعيات الإقليمية والدولية لانفصال إقليم أزواد عن مالي، **مجلة المستقبل العربي**، ع1،4 جانفي 2013، ص.4-34.

15 - مادي ابراهيم كانتى، "الازمة السياسي في مالي"، **الهيئة العامة للاستعلامات**،المجلد العاشر، العدد 36، 2012.

16 - كنتاو ابراهيم ، "النزاع المسلح في مالي"، **مجلة قراءات افريقية**،العدد 16، 2013.

17 مقال دون مؤلف، "الحركة الوطنية لتحرير أزواد التأسيس والميثاق"، **مجلة قراءات افريقية**، [في http://www.qiraatafrican.com، تاريخ دخول الموقع 2014/4/11، على الساعة 15.25]

**من الدراسات**

1 -إبراهيم عبد الله، "الجزائر تواجه المخاطر الأمنية في دول الجوار بمزيد من التنسيق الامنى"، مركز الجزيرة للدراسات.

2 -أحمد ،" اختطاف الرهائن يدول الحرب في مالي"، مركز الجزيرة للدراسات.

3 -نوها فريدوم ، "التدخل العسكري الفرنسي الافريقي في ازمة مالي والمخاوف الامنية المتفاقمة"، تقرير صادر عن مركز الجزيرة للدراسات، 2013.

4 -نوها فريدوم، " الأزمة في مالي والاحتمالات المفتوحة، تقرير صادر عن مركز الجزيرة للدراسات، 2013.

5 محمد عبد الله ولد أداه، "الوضع الامني في الساحل بعد سنة من التدخل الفرنسي في مالي"، مركز الجزيرة للدراسات

6 الصمادي زياد ، "حل النزاعات: نسخة منقحة للمنظور الاردني"، جامعة السلام التابعة للامم المتحدة، الاردن ، 2009\2010.

7 جوخرص انوار، "الجزائر والصراع في مالي"، مؤسسة كارنغي للسلام الدولي، بيروت ،2012.

8 عادل موساوي،"المواقف الدولية من الأزمة في شمال مالي:المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة"، مركز الجزيرة للدراسات، فيفري 2013.

9 عبد النور بن عنتر، "التدخل في مالي:نظرة من الداخل الفرنسي الرسمي والشعبي"، مركز الجزيرة للدراسات ،[في http://studies.aljazeera.net، تاريخ دخول الموقع 2014/4/25، على الساعة 12.12]

10 - علي خالد حنفي ،" أبعاد وتداعيات التدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي، **المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية** [في http://rcssmideast.org، تاريخ دخول الموقع 2014/4/13، على الساعة 13.20]

11 - لاخر ولغرام ، "الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء"، بيروت ، مؤسسة كاربنغي للسلام الدولي ، سبتمبر 2012.

12 - محمد الحافظ الغابد،"الطوارق بين طموح الاستقلال وسيناريوهات التوظيف،"مركز الجزيرة للدراسات.

13 - قوي بوحنية ، "الاستراتيجية الجوائرية تجاه التطورات الامنية في منطقة الساحل الافريقي"، مركز الجزيرة للدراسات، 2012.

14 - ولد ابراهيم الحاج، "أزمة شمال مالي انفجار الداخل وتداعيات الإقليم"، تقرير عن مركز الجزيرة لدراسات، 2012.

15 - ولد أحمد سالم سيدي أحمد ، **"أزمة شمال مالي والاحتمالات المفتوحة"**، مركز الجزيرة للدراسات، [في http://studies.aljazeera.net، بتاريخ 2014/3/21، على الساعة 12.15]

**من الجرائد**


1 بشار سعيد ،"قطاع السياحة الخاسر الأكبر من تدني الأوضاع الأمنية في الساحل"، **جريدة الفجر**[في http://www.al-fadjr.com، تاريخ دخول الموقع 2014/4/19 على الساعة 12.29]

2 جن أحمد محمد ، "الأمن الجزائري يتهم التندغي الموريطاني و7 ليبيين بتهريب الأسلحة للقاعدة من ليبيا"، **جريدة الخبر**، [في http://www.elkhabar.com، تاريخ الدخول 2014/4/12، على الساعة 10.22]

3 حراث مليكة ، "آلاف اللاجئين الماليين يجتاحون الجزائر"، **جريدة الخبر اليومي** [في http://www.akhbarelyoum.dz، تاريخ دخول الموقع 2014/5/19 على الساعة 13.40].

4 عاشي الحسن ، "اقتصاد الجزائر والفجوة بين الموارد والانجازات"، [في http://www.alhayat.com، تاريخ دخول الموقع 2014/4/24،على الساعة 10.30].

5 مبارك هدى ، "الخبيرعبد المجيد عطار: الهجوم الإرهابي تسبب في تراجع الإنتاج بـ 18%"، **جريدة البلاد** [في http://www.elbilad.net، تاريخ دخول الموقع 2014/5/20، على الساعة 10.50]

6 مقدم محمد ،"اتفاقية الجزائر" عودة السلم إلى شمال مالي "، **الحياة الدولية**،ع 15799، 7 جويلية 2006،

7 الجزائر تمنح هبة بقيمة 10 ملايين دولار لتمويل مشاريع تنموية شمال مالي"، **جريدة صوت الاحرار**،ع. 4357 ،جوان 2012


**من مواقع الانترنيت**


1 -أغ محمد المبارك ، "الحركة الوطنية لتحرير أزواد في مواجهة الطابور الخامس"، [في http://aqlame.com، تاريخ دخول الموقع 2012/4/5، على الساعة 23.12]

2 -أبوبكر انغير ،"لماذا احتضن المغرب امازيغ مالي وتجاهل قضية امازيغ الجزائر ؟"، [ في http://pulpit.alwatanvoice.com، تاريخ دخول الموقع 2014/4/13، على الساعة 20.25]

3 أحمد أق حنتا،" المفاوضات بين ازواد و باماكو تاريخ مليء بنقض الوعود والاتفاقات " [في http://h-azawad.com، 2014/4/6، على الساعة 11.30].

4 الأنصاري أبوبكر ،"أزواد في أجندة السياسة الخارجية للمملكة المغربية"، [في http://ossanlibya.org، تاريخ دخول الموقع 2014/3/12، على الساعة 12.12]

5 -الأنصاري معاوية ، " لمحات تاريخية للصراع في شمال مالي"، [ في http://www.rpcst.com، تاريخ دخول الموقع 2014/4/9، على الساعة 21:13]

6 -السباعي عمر جمال ،"اجتماع قادة اركان دول الساحل في نواقشط "، [في http://magharebia.com، تاريخ دخول الموقع 2014/4/25، على الساعة 13.30]

7 -الهداجي هشام ، "جون لوك و نظرية العقد الاجتماعي"، [ في **http://www.politics-ar.com**، تارخ دخول الموقع 2014/4/12، على الساعة 16.22].

8 -الصالح محمد ، "نجاح المقاربة الجزائرية لمشاكل منطقة الساحل"، [http://www.el-massai.com، تاريخ دخول الموقع 2014/5/12، على الساعة 13.51]

9 -بن عائشة محمد الأمين ،" ازمة الساحل: هل تحتاج الجزائر إلى دبلوماسية خارجية؟"، [في http://www.djazairnews.info، تاريخ دخول الموقع 2014/4/12، على الساعة 13.48]

10 -بن عائشة محمد الأمين ، "الجزائر رهينة الساحل الإفريقي"، [في **http://algerian-vision.com**، تاريخ دخول الموقع2014/5/12، على الساعة 13.52]

11 - بن أحمد محمد ،"الحكومة ترفع التجميد عن مشاريع خيرية جزائرية في مالي: تتضمن مساعدات ومشاريع لعودة اللاجئين، [في http://www.elkhabar.com، تاريخ دخول الموقع 2014/4/12، على الساعة 13.12]

12 - زقاع عادل ، "دور التنافس حول الموارد الطبيعية النادرة في تفجير النزاعات الدولية والداخلية دراسة حالة الالماس والنفط، [في http://www.politics-ar.com، بتاريخ 2014/4/21، على الساعة 21.18]

13 - زقاع عادل ،"تدخل الطرف الثالث في النزاعات الاثنية :فحص الافتراضات واسهامات المداخل النظرية المنتمية لنمط التحليل المؤسساتى والبنائى"،[في http://www.politics-ar.com ، بتاريخ 2014/4/21، على الساعة 21.18]

14 - عبد الحليم ايمان احمد ، "عوائق التدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي"، [ في http://www.siyassa.org.eg، تاريخ 2014/5/25، على الساعة 20.30]

15 - عبدوس عبدالحميد ،"التدخل الفرنسي: الحرب على مالي والأضرار في الجزائر"، [ في http://www.oulama.dz، تاريخ 2014/5/25، على الساعة 20.30]

16 – عيارا حورية ،"دول اكواس تطالب مالي بقبول حد ادنى من انتشار قواتها في باماكو"، [ في http://www.djazairnews.info ، تاريخ دخول الموقع 2014/3/12، على الساعة 15.36]

17 – شكا لي أكلي اق ، الحركة الوطنية الأزوادية وحلم دولة الصحراء"، [في http://ossanlibya.org، تاريخ دخول الموقع 2014/3/4، على الساعة12.07]

18 – لأشرف حسن ،"هذه الخلفيات السياسية لاستقبال الملك زعيمَ حركة "أزواد"، [ في http://www.hespress.com بتاريخ 2014/4/13، على 20.15]

19 -

20 - لاليومالي فيليب ، "تصريح الناطق باسم وزارة الشؤون الخارجية " اعتماد مجلس الأمن للقرار، 2071 ،15 أكتوبر2012، [في http://www.diplomatie.gouv.fr، تاريخ دخول الموقع 2012/4/12، على الساعة 12.30]

21 - محمد الصالح جالو سيدي المختار ،" الأزمة في شمال مالي وفي باماكو"، [في http://www.iumsonline.net، تاريخ دخول الموقع 2014/4/20، على الساعة 20.30]

22 - محمد الأمين الواعر ، "إقليم أزواد التاريخ والموقع"، [في http://www.essirage.net، تاريخ دخول الموقع 2014/3/5، على الساعة 18.32]

23 – محمد عبد الحليم أميرة ، "زيارة كلينتون للجزائر واحتمالات التدخل العسكري في مالي"، [في http://acpss.ahramdigital.org.eg، تاريخ دخول الموقع 2014/01/22، على الساعة 17:12]

24 – محمد عبد الحليم أميرة ، "مابعد التدخل: التداعيات الداخلية والاقليمية للحرب في مالي"، [في http://digital.ahram.org.eg، تاريخ دخول الموقع 2014/5/11، على الساعة 15.03].

25 – مسلم محمد ، "اليابان ترافق الجزائر بدعم التنمية في الساحل ب750 مليون يورو"، محملة من الموقع التالي،في[2014/4/12 على الساعة، 37/16، http://www.echoroukonline.com]

26 – نيكلز بنجامين ، "مالي والتداعيات الاقليمية"، [ في على الرابط http://carnegieendowment.org، تاريخ دخول الموقع 2014/5/11 على الساعة 14.59].

27 – نيكيلز بنجامين ، "دور الجزائر في الامن الافريقي" ، [ في http://carnegieendowment.org، تاريخ دخول الموقع 2014/5/11 على الساعة 14.59].

28 - تقرير الأمانة العامة الاتحاد علماء إفريقيا،"الاحداث في مالي رؤية عن قرب "،باماكو، 17-1-2013 [في www.africanulama.org، تاريخ دخول الموقع 2014/4/18، على الساعة 13.10]

29 - قرار مجلس الامن، رقم :2056 (2012) 5 جويلية 2012، [ في http://www.diplomatie.gov.fr، تاريخ دخول الموقع 2012/4/12، على الساعة 12:15].

30 - قرار مجلس الامن، رقم :2085 (2012)20ديسمبر 2012، [ في http://daccess-dds-ny.un.org، تاريخ دخول الموقع 2014/4/12، على الساعة 12.15]

**باللغة الأجنبية:**

## Les livres :

1- Aït Hamadouche( Louisa), ‘’Touareg du Mali : du conflit local à l'enjeu transnational, L'Algérie’’, la tribune continue de s'impliquer dans sa profondeur stratégique, [disponible sur le site web : http://www.djazairess.com/fr/latribune/28473 , le 19/1/2010 ,p4]

2- Buzan Barry, “People Stats and fear :an agenda for dites natinalsecurity studies the post cold war era”, 2 ed, boulter Lynne rienner publishers,1991.

3- POUSSIBET . F, « Notes sur l’Azaouad » , bulletin de l’institut français d’Afrique noir,t.e23juillet 1961, P589, [sur http:// bnfb.cartago-alliance.org, le04/03/2014 a 20 :05]

## Les magazines :

4- Accords de Tamanrasset, ‘Accord sur cessation des hostilités 1991’’,[Disponible sur le site web:http://publicinternationallawandpolicygroup.org, le12/4/2014, à12.12, p1.2]

5- Benantar Abdenour, « la securité nationale algerienne dans les années 90 :entre la méditerranée et le Saha ra » ,**the Maghreb review**,vol11,3-4,1993.

6- Edmond Bernus,’’être touareg au mali’’,[disponible sur le site web :www.mondebere.com/culture/benus/touargs-mali. Le 6،4،2014,3:11]

7- Francices Stewarte, “Inequalities as a cause of conflict :a review of crise findings”, center for research on inquality and ethnicity, **Oxford department of international development**, N1, 2010.

8- Hélène Viau, « La (re)conceptualisation de la sécurité dans les théories réaliste et critique : quelques pistes de réflexion sur les concepts de sécurité humaine et de sécurité globale », ‹ [http://www.ieim.uqam.ca, Le 26/04/2014 a10.29].

9- Ibrahim baba , hallassi sidibé, ‘’La démocratie au secours de la sécurité :L’expérience malienne de la gestion du problem Touareg est-elle transposable a d’autres crises africaines ‘’ ,**Centro Argentino de Estudios Internationales Programma** , Africa ,2005

10-Ralph Pettman; "Human Security as Global Security :reconceptualising studies",**Cambridge Review of internationnale affaire**;vol 18;number 1Aprile 2005;p139

11-Rogers Paul, "Mali The risk of intervention ", **monthly global security briefing** –june 2012.

# الفهرس

الفهرس


**مقدمة** ..... 1

**مدخل مفاهيمي** ..... 6

المبحث الأول :الأزواد :تاريخ الإقليم وأسباب تمرد الشعب فيه ..... 11

المطلب الأول :تعريف الأزواد : الشعب و الإقليم ..... 11

الفرع الأول :مفهوم مصطلح الأزواد ..... 11

الفرع الثاني :التركيبة السكانية لإقليم ازواد ..... 12

الفرع الثالث:إقليم أزواد: الموقع والأهمية الاستراتيجية ..... 14

أولا/ الموقع الجغرافي لإقليم أزواد ..... 14

ثانيا/ الأهمية الاستراتيجية والأمنية لإقليم الأزواد ..... 15

المطلب الثاني: العوامل التي أدت إلى إنفجار الأزمة في إقليم الأزواد ..... 17

الفرع الأول: أسباب تمرد الأزواد ..... 17

أولا/ العوامل الاجتماعية والاقتصادية: ..... 18

ثانيا/ العوامل السياسية ..... 19

الفرع الثاني: تطور النزاع في إقليم الأزواد وامتداداته الاقليمية ..... 20

أولا/ مرحلة بداية الأزمة: ..... 20

ثانيا/مرحلة تنمية الفكر الثوري ..... 21

ثالثا/ مرحلة التمرد: ..... 23

رابعا/ سنة 2012 وانفجار الأزمة ..... 26

المبحث الثاني: تأسيس حركة الأزواد وتوجهها الانفصالي ..... 28

المطلب الأول :نشأة الحركة الوطنية لتحرير الأزواد ..... 28

الفرع الأول: تكوين الحركة الوطنية لتحرير أزواد ..... 28

الفرع الثاني: نهج وعناصر القوة في الحركة الوطنية لتحرير أزواد ..... 29

المطلب الثاني: التوجهات السياسية و العسكرية للحركة الوطنية لتحرير الأزواد ..... 30

الفرع الأول: النهج السايسي للحركة الوطنية لتحرير أزواد ..... 30

الفرع الثاني: النشاط العسكري للحركة الوطنية لتحرير أزواد ..... 31

المبحث الثالث: علاقة الحركة الوطنية لتحرير أزواد بالفواعل الإقليمية والدولية الناشطة في إقيلم الساحل ..... 32

المطلب الأول: علاقة الحركة الوطنية لتحرير أزواد بالمنظمات الدولية والاقليمية ..... 32
الفرع الأول: علاقة الحركة بهيئة الأمم المتحدة ..... 32
الفرع الثاني :المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ..... 34
المطلب الثاني: علاقة الحركة الوطنية تحرير أزواد بدول الجوار والدول الناشطة في الاقليم ..... 35
الفرع الأول :علاقة الحركة بدول الجوار ..... 36
أولا/ ليبيا ..... 36
ثانيا/ المملكة المغربية ..... 36
الفرع الثاني: علاقة الحركة بالدول الناشطة في الإقليم ..... 39
أولا /علاقة الحركة بفرنسا ..... 39
ثانيا /علاقة الحركة بالولايات المتحدة الأمريكية ..... 40
المبحث الأول :تداعيات الحركة الوطنية لتحرير أزواد على الأمن في الجزائر ..... 42
المطلب الأول:التهديدات العسكرية والسياسية ..... 42
الفرع الأول: التخوف من انتقال التمرد الطوارقي إلى الأراضي الجزائرية ..... 43
الفرع الثاني: انتشار الإرهاب والجريمة المنظمة ..... 44
أولا/ انتشار الإرهاب ..... 44
ثانيا/ انتشار الجريمة المنظمة: ..... 46
-/1الهجرة غير الشرعية: ..... 46
-/2المخدرات وعمليات التهريب وانتشار السلاح: ..... 47
المطلب الثاني:التهديدات الاقتصادية والاجتماعية ..... 49
الفرع الأول :مشكلة اللاجئين ..... 49
الفرع الثاني: تدهور القطاع السياحي ..... 50
الفرع الثالث: تعطل المشاريع الاقتصادية ..... 51
المبحث الثاني:الجهود الجزائرية لمواجهة إ نعكاسات نشاط الحركة الوطنية لتحرير ازواد. ..... 52
المطلب الأول:الجهود الجزائرية لحل الأزمة في إقليم ازواد. ..... 52
الفرع الأول:الجهود الجزائرية قبل تأسيس الحركة الوطنية لتحرير ازواد. ..... 53
أولا -/الوساطة الجزائرية لمحاولة انهاء النزاع الطوارقي: ..... 53

ثانيا/– التنسيق في المجالين الأمني والتنموي: ..... 58

الفرع الثاني:الجهود الجزائرية بعد تأسيس الحركة الوطنية لتحرير أزواد ..... 60

أولا/– الوساطة الجزائرية لمحاولة حل الأزمة: ..... 61

ثانيا/التنسيق في المجالين الأمني والتنموي ..... 62

المطلب الثاني :موقف القوى الدولية المتنافسة على إقليم الساحل من الجهود الجزائرية. ..... 63

الفرع الأول :موقف الولايات المتحدة من الجهود الجزائرية. ..... 64

الفرع الثاني :موقف فرنسا من الجهود الجزائرية ..... 66

المبحث الثالث: التدخل العسكري في الساحل وإنعكاساته على نشاط الحركة الوطنية لتحرير ازواد و على الأمن في الجزائر ..... 69

المطلب الأول: التدخل العسكري الفرنسي في الساحل ..... 69

الفرع الأول: أسباب التدخل الفرنسي في الساحل ..... 72

الفرع الثاني :أهداف ونتائج التدخل الفرنسي في الساحل ..... 73

المطلب الثاني :إنعكاسات التدخل العسكري الفرنسي في الساحل على نشاط الحركة الوطنية لتحرير ازواد والأمن في الجزائر ..... 75

**الفرع الأول :إنعكاسات التدخل العسكري في مالي على نشاط الحركة الوطنية لتحرير أزواد** ..... 75

الفرع الثاني :انعكاسات التدخل الفرنسي على الأمن في الجزائر ..... 77

**خاتمة** ..... 80

**قائمة المراجع** ..... 84